

محمّد بن يوسف  
الدمردني

# منصف قروجة

## الفتنة الكبرى في خلال مصادر خوارجية



(طبعة جديدة ومنقحة)

محمّد بن يوسف  
الدمردني



هنا يوسف اللبني

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

الفننة الكبرى

من خلال مصادر خوارجية  
(طبعة جديدة ومنقحة)

\*عنوان الكتاب: الفتنة الكبرى من خلال مصادر خوارجية

المؤلف: منصف فوجة

النوع: حضارة

الطبعة: الثانية (2012)

\*الناشر: المدار التونسية للكتاب

العنوان: 43-45 شارع الحبيب بورقيبة-

الطابق الأول مدرج "الكوليزي

الهاتف/الفاكس: 71339833(+216)

البريد الإلكتروني: mtl.edition@yahoo.fr

\*الموزع دغخل تونس وخارجها:

الشرعة التونسية للصحافة SOTUPRESSE

ر.د.م.ك: ISBN : 978-9938-839-18-0

جميع الحقوق محفوظة للناسر ولا يجوز نشر

هذا الكتاب أو طبعه أو التصرف فيه بأي طريقة

كانت دون الموافقة الخطية من الناسر ©

محمد يوسف اللواتي

منصف فوجنة

محمّد يوسف اللواتي

# الفتنة الكبرى

من خلال مصادر خوارجية

(طبعة جديدة ومنقحة)

الدار التونسية للكتاب



2012

هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

إلى أبي وأمي

رحمهما الله



## توطئة

I- لا بد أن نعلم القارئ منذ البداية أن هذه الدراسة كانت ثمرة سنوات من البحث المضني تحت مراقبة أساتذة وباحثين مختصين في تاريخ الفكر الإسلامي ونذكر منهم السيد جون كلود فادي أستاذ الفيلولوجيا والتاريخ بالسربون -المعهد التطبيقي للدراسات العليا- والسيد دومينيك سورداوالمستشرق المعروف والمدير السابق لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة السربون<sup>4</sup>. وهذه الدراسات مقدمة لدراسات أخرى حول الحوار قمنأ بها تحت إشراف هذين الأستاذين. وتكمن أهمية هذه الدراسة في نقطتين:

أ) أنأ تبرهن على أن الصراع الذي برز في خلافة عثمان وسمي "بالفتنة الكبرى" كان صراعاً عقائدياً بالأساس وسياسياً في درجة ثانية خلافاً لما يذهب إليه أغلب المؤرخين. ونحن نؤكد ما ذهب إليه وات وفاسينك وفالبيري يتقدم وثائق حوارية أباضية وكذلك بدراسة قدم روايتها.

ب) أنأ تقدم وثائق جديدة لم يعرفها المؤرخون والمختصون في دراسة الفتنة الكبرى الذين اعتمدوا في أغلبهم على مؤلفات الطبري والبلاذري واليعقوبي بينما

أهملوا وثائق الخوارج وهم أصحاب "الفتنة الكبرى" وفتني صفين والتَّهروان. والمعلوم أن التاريخ الإسلامي يعاني من مشكلتين كبيرتين وهما غياب الوثائق الحقيقية التي لم يقع تزييفها لغايات سياسية والتي تعود إلى القرن الأول من الهجرة وكذلك داء الإنحياز المذهبي الذي طبع كل المؤرخين العرب القدامى دون إستثناء، فالروايات التاريخية تخضع دائما لإعتبارات عقائدية وسياسية.

لذلك ركزنا في دراستنا على النقد الداخلي للنصوص والوثائق التي قدمناها بعد تحقيقها (في الدراسة الأكاديمية).

**II- تحتل مسألة مقتل عثمان مكانا محوريا في فهم سبب إنقسام المسلمين إلى فرق متناحرة. لذلك فإن القيام ببحث علمي يحاول إمطة اللثام عن الجوانب العقائدية في الخلاف أمر أساسي لفهم تطور الفرق والمذاهب فيما بعد. ففي أصل الخلاف العقائدي يكمن التفسير المختلف منذ البداية للآيات القرآنية وللسيرة النبوية.**

فالخلاف شق حملة القرآن وهم الصحابة الذين كانوا مؤتمنين على حفظه وتفسيره. والرواية الخارجية التي نقدمها تبرز هذا الخلاف وتبين دور عثمان العقائدي من وجهة نظر نقدية رغم أن عثمان هو الذي جمع القرآن وفرض على المسلمين إستعمال قراءة واحدة له وهو أخطر عمل عقائدي قام به خليفة من خلفاء المسلمين. ولو لا هذه المبادرة لحدث للقرآن ما حدث لأنجيل عيسى عليه السلام ورغم ذلك فإن قراءات مختلفة للنص المقدس بقيت تدور حتى عصور متأخرة.

**III- إن الذين يرون في الفتنة الكبرى مجرد خلاف سياسي وصراع على السلطة يرتكبون خطأ منهجيا كبيرا، فلو كان الصراع سياسيا لما بقي حيا إلى عصرنا هذا ولأندثر بإندثار الأطراف المتصارعة. فالطابع الديني والعقائدي وحده يفسر ديمومة الخلاف.**

لقد كان الخلاف منذ البداية في العقيدة وفي الأصول وكان الإتفاق في الطقوس والعبادات.



فالشيعية والسنة والخوارج وهم أصل كل الفرق الإسلامية يتحدون في وجوب الشهادة والصلاة والزكاة والحج والصوم وهي طقوس وعبادات يختلفون في ماهية الله وفي "خلق القرآن" وفي "القضاء والقدر" وفي "عصمة الإمام" إلى غير ذلك مما جادل فيه علماء المسلمين طوال قرون.

فالدين الإسلامي متوحد بطقوسه وعباداته ويتفرق إلى عقائد مختلفة في كل الماورائيات وهذه في الحقيقة خاصية الأديان الكبرى. ونظرا لانعدام الكنيسة في الإسلام فإن الخلافات العقائدية لم تود إلى تكوين كتائب مختلفة.

IV- لقد طرحت مسألة الخلافة أو مسألة نظام الحكم في الإسلام منذ وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) واجتماع سقيفة بني ساعدة. ولقد كان الخلاف فيها عقائديا ولم يكن فقط سياسيا وإن لم يبرز منذ البداية في شكل واضح ولكن مسألة "الإمامة" وعصمة الإمام وتاريخ الخلافة والإمامة طوال أربعة عشر قرنا يؤكد أن الخلاف حول مسألة الخلافة عقائدي ذو جوانب سياسية فالشروط التي تضعها كل فرقة في الإمام تخضع لقراءتها للدين والعقيدة فشرعية الإمام أو الخليفة لا تخضع لمعايير سياسية وإنما لمعايير مذهبية. ومازال الأمر كذلك حتى عصرنا الحديث. لذلك استحال توحيد المسلمين حول خليفة وإمام.

فكل الفرق ومنها الحديثة "كالإخوان المسلمين" لا تعترف إلا بالخليفة أو الإمام أو الرئيس الذي يستجيب لمواصفاتها وكذلك فرق أهل السنة وفرق الشيعة والخوارج.

لذلك ولأسباب أخرى تبدو فكرة "الدولة الإسلامية الواحدة" طوباوية لا أساس لها في التاريخ القديم والحديث إذ أن كل الدول التي عرفها المسلمون رغم تنوعها واختلافها إسلامية بشكل أو آخر لأنها كانت منتج مجتمعات إسلامية.

فالنموذج المستحيل الذي تدعو إليه كل الفرق وآخرها فرقة "الإخوان المسلمين" ليس إلا ميثا تعبوي Mythe mobilisateur.

٧- ندعو القارئ قبل قراءة دراستنا إلى الإطلاع على الوثائق التي قدمناها وخاصة رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان والتي تعكس في نظرنا أقدم الروايات وأقربها للصحة لأسباب قتل عثمان بن عفان والتي يؤكدتها نص القاضي عبد الجبار أما نص "الجواهر" للبرادي فهو متداول ويمكن الحصول عليه. لقد اكتفينا بتقديم نصوص مختارة استقيناها من مختلف مخطوطات الأباضية وهي تتناول مسألة مقتل عثمان بعلاقة بمسألة الاجتهاد.

فقراءة هذه النصوص وكذلك ما كتبه الطبري والبلاذري واليعقوبي ضرورية لفهم دراستنا ويمكن تتبع ذلك بالاعتماد على مختلف المؤلفات التي كتبت في موضوع الفتنة الكبرى وهي معروفة ومندولة.

## مقدمة الطبعة الأولى

يجمع أغلب المؤرخين ومؤرخو الفكر على أهمية المسألة التي طرحها مقتل عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين بالنسبة إلى كامل المجموعة الإسلامية وخاصة بالنسبة إلى تطور الدين الإسلامي، ويمكن أن نعتبر أن الجواب على السؤال التالي: هل قتل عثمان ظلماً؟ بالنفي أو الإيجاب قد حدد طبيعة الجدل الذي دار في فجر الإسلام والذي كان قاعدة لبروز الخلافات العقائدية التي انفجرت فيما بعد والتي أدت إلى تقسيم المجموعة الإسلامية، ولا بد من أن نشير هنا إلى أن أصداء هذه الخلافات التي حدثت منذ أربعة عشر قرناً مازالت تصل إلينا وتحدد إلى مدى بعيد خلافات سياسية-مذهبية تنفجر هنا وهناك في العالم الإسلامي. لذلك فإن هذه المسألة مازالت تكتسي أهمية قصوى.

والغريب، أنه رغم إتفاق أهم المؤرخين على الدور الهام الذي لعبه الخوارج على المستوى السياسي واللاهوتي، في خلق ودفع هذا الجدل، فإن معظم الدراسات العربية والإستشراقية أهملت الإعتماد على المصادر والمراجع الخوارجية في تناول هذه المسألة ولنفترض جدلاً أنالروايات الخارجية في هذه النقطة بالذات تعاني (ككل

الروايات الأخرى تقريرا) من داء الإنحياز المذهبي، فإنها لا يمكن إلا أن تعيننا في تسليط الأضواء على طبيعة الإشكاليات المطروحة آنذاك والتي لعبت دورا محددًا في تطور الدين الجديد، ونظرا إلى عدم معرفة هذه المصادر فإن العديد من المؤرخين الذين إطلعوا على مواقف الخوارج من خلال مصادر معارضيتهم، قد حرفوا عن قصد أو غير قصد هذه المواقف وإهمومهم بالمغالاة والتطرف إنطلاقا من مواقع عقائدية علما أن الخوارج وقفوا مواقفهم إنطلاقا من نفس العقيدة وأعلنوا الخروج على أئمة الجور.

ولا بد أن نشير إلى أن الأباضية وهي الفرقة الوحيدة من الخوارج التي بقيت حتى عصرنا هذا مازالوا يعانون من تحريف معتقداتهم ومواقفهم وهذا يسيء طبعا إلى البحث العلمي ويتعد عن النظرة العقلانية الموضوعية ولا يمكن الآن التعلل بغياب المصادر إذ أن جلها قد نشر أو بصدد النشر.

ورغم ذلك فإن العديد من الدراسات والبحوث تناولت موضوع الخوارج مما يساعد على فهم عدة قضايا جوهرية تخص الظاهرة الإسلامية في بدايتها وبعض هذه الدراسات طرحت تساؤلات من شأنها تنوير معرفتنا لتلك الحقبة من التاريخ الإسلامي ومن بين هذه الدراسات مقال للمؤرخة الإيطالية لـ. فاكيا فاليري التي وضعت أطروحة هامة حول تسلسل الأحداث بين سنة 36 هـ و40 هـ ولتدعيم طرحها اعتمدت على كتاب المؤرخ والعالم الأباضي الشهير أبي القاسم إبراهيم البرادي، الذي يحمل إسم "الجواهر المنتقاة لإتمام ما أحل به كتاب الطبقات" ونحن سنتناول بالدرس الكتاب نظرا لأهميته التاريخية من وجهة نظر قدم محتواه وخطورة الرواية التي يحملها عن خلافة عثمان بن عفان. وحتى لا نكرر ما يعرف عن هذه الحقبة التاريخية إكتفينا بالإعتماد على هذه الرواية مع مقارنتها بغيرها عندما تجب المقارنة.

ونحن نعتقد زيادة على الطابع العقائدي لهذه السيرة، أن أهمية هذا المرجع متأنية من كونه يعكس رواية كانت سائدة في القرن الثاني الهجرة على الأقل. والمعلوم

أننا نفتقد تقريرا وثائق ثابتة ومكتوبة ومحقة لكل ما جرى في القرنين الأول والثاني للهجرة وقد إستعملنا منهجية معروفة عند إحصائيي الفيلولوجيا وتعتمد على ما يسمى بالنقد الداخلي والنقد الخارجي للنص وهي طريقة قديمة إستعملها خاصة رهبان البروتستان لدراسة الإنجيل ويكاد إستعمالها ينعدم في العصور الحديثة. ولكن حتى نسهل على القارئ فهم وتبع البحث فقد حبذنا أن لا نترجم إلى العربية جزءا هاما من هذا العمل المضني الذي أبقيناه في البحث الفرنسي. ونظرا لأن النقد الخارجي والذي يتركز على دراسة المحيط الإجتماعي والسياسي والجغرافي قد وقع تناوله في كل البحوث حول الموضوع فإننا ركزنا على النقد الداخلي. والمسألة الأولى المطروحة هي مسألة ما إذا كان النص يعكس تقاليد وآراء ويحتوي على أجزاء من نصوص وقعت كتابتها في القرن الأول أو الثاني للهجرة أم إذا كان النص معاصرا للمؤلف. إذ أنه من عادة مؤلفي الخوارج نقل نصوص قديمة ورثوها طبقة عن طبقة وهذا هام من وجهة نظر البحث التاريخي.

وحتى نتحقق من كون النص يمثل حقا وجهة رأي أوائل الخوارج أي "المحكّمة الأولى" فإننا قارنا محتواه العقائدي بمحتوى كتاب في العقيدة واللاهوت لأبي موسى الجيظالي (القواعد) ومحتوى كتاب "طبقات المشائخ بالمغرب" للدريجي وخاصة بالمحتوى العقائدي لرسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان وابن إباض هو مؤسس المذهب الإباضي بعد أن كان أحد زعماء الخوارج. والهدف من بحثنا هو إبراز النتائج التالية:

1) كما يعتقد مونتغمري وات، وفانسيك، وفاكيا فاليري، فإننا الخوارج لعبوا دورا محمدا في طرح وتنشيط الجدل الذي دار حول مقتل عثمان والذي دام حتى التحكيم في صفين بين علي ومعاوية ومن المؤكد أن الجدل كان قبل كل شيء، ذا محتوى عقائدي بحث واتخذ طابع نقاش حول اللاهوت.

2) إن أصداء هذا الجدل تبرز من خلال روايات السنة والشيعية والمعتزلة والخوارج لذلك فإنه يجب الالتجاء إلى مقارنة كل الروايات والأطروحات للتمكن من القرب من الحقيقة.

3) إن كل الروايات تخضع لقراءات إيديولوجية مذهبية ولم تعتمد السرد الموضوعي للأحداث لذلك يجب كشف هذه الخلفيات المذهبية كشرط لفهم الحقيقة. لذلك حاولنا كشف الخلفية العقائدية للروايات الخوارجية الأباضية في شكل كتاب "الجواهر".

4) إن كتاب "الجواهر" ليس مجرد سيرة عادية بل هو وثيقة تاريخية أقدم من القرن السابع للهجرة وترجع إلى القرن الثاني.

5) إن الطابع القديم للرواية يبرز من خلال المعطيات الأساسية التالية.

أ- وثيقة للقاضي عبد الجبار إمام المعتزلة في القرن الرابع (المغني في باب التوحيد والعدل) وقد نسخ وثيقة للخوارج كانت تدور في ذلك العهد وإستعملها للرد عليهم.

ب- رسالة ابن أباض لعبد الملك بن مروان في القرن الأول (هـ) وقد إعتمدها البرادي في دراسته علاوة على مصادر أخرى ذكرها ولكن لم نتمكن من العثور عليها.

ج- دراسة الإسناد تبرز أن شخصية مثل عمر بن ميمون أصيل مدينة الرقة بالعراق حيث كان الخوارج موجودين في هذه المدينة التي عرفت أحداثاً كان للخوارج فيها دور هام.

د- التطابق الموجود بين وثيقة البرادي "الجواهر" وكتاب الجهالات لهود بن محكم الهواري الذي عاش تحت حكم عبد الوهاب بن رستم في أواخر القرن الثاني للهجرة.

6) إن هذه العناصر القديمة يمكن أن تمكننا من إعادة تركيب عناصر الجدل الذي اندلع في فجر الإسلام بين أهل السنة والجماعة والخوارج حول مسألة "الجماعة" وعندما برز المعتزلة إلى الوجود شاركوا في الجدل بإقحام قضية "الإجتهااد" في ردهم على الطرح الخوارجي. هذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل يمكن إعتبار قضية عثمان مسألة إجتهاادية بالنسبة إلى المعتزلة وكذلك للخوارج ؟ لذلك أوردنا أهم نصوص الخوارج حول "الإجتهااد".





## مقدمة الطبعة الثانية

يعتقد قوستاف يونغ Gustave Yung مؤسس علم نفس الأعماق La  
Le hasard psychologie des profondes أن ما يعبر عنه بالصدفة لا  
يوجد أصلاً إذ هو مجرد مصطلح يلجأ إليه الفكر العقلاني عند عجزه على تفسير  
الأحداث والوقائع حسب منطق الذي يرجع كل شيء إلى سبب ما. ويقترح تفسيراً  
آخر "للصدفة" التي يسند إليها كذلك إسما آخر وهو "السنكرونيستي" La  
synchronicite من إختراعه بعد أن ناقش وتحدث وراسل طويلاً عالم الفيزياء  
صاحب جائزة نوبل Wolfgang Pauli إذ أن هذا الأخير إكتشف حقيقة علمية  
فيزيائية تطابق السنكرونيستي قوضت أسس علم الفيزياء النسبية .... التي أسسها  
وطورها Einstein حسب المعادلة  $E = mc^2$  ونظرية السنكرونيستي هذه تركز  
على فكرة الأرخيتيب Archétype واللاوعي الجمعي اللذين يتفرد بهما علم نفس  
الأعماق خلافاً لعلم النفس التحليلي الذي أسسه س. فرود S. Freud وأتباعه.

هناك إذا قوانين كونية أخرى نجهلها ولم نكتشفها تتناقض ومبدأ السببية La  
causalité يستحيل الغوص فيها في مقدمتنا هذه ونكتفي بتحديد السنكرونيستي

كما عرفها قوستاف يونغ: "السنكرونيستي هي تواجد حدثين على الأقل لا يوجد بينهما رابط سببي ولكنهما يرتبطان بالمعنى الموحي للشخص الذي يلاحظهما" وأعطى مثالا على ذلك: عندما إقترح علي صديقي الناشر الذي إلتقيته صدفة إعادة نشر كتابي "الفتنة الكبرى من خلال مصادر خوارجية" كان ذلك في نفس اليوم الذي عثرت فيه على نص نقدي حول هذا الكتاب في نسخته الفرنسية "La grande discorde selon les sources kharijites" كنت أضعته منذ سنوات وبحثت عنه طويلا دون جدوى وهو لصديقي الدكتور فوزي البديو وفي نفس اليوم الذي عثرت فيه صدفة على نسخة من كتاب "الإستشراق الأنجلوسكسوني الجديد": مقالة في الإسلام "المبكر" باتريسيا كرون ومايكل كوك أنموذجا للدكتورة آمنة الجبلاوي.

وحتى يفهم القارئ العلاقة السنكرونيستية بين "كروان" ومقترح الناشر لإعادة نشر الكتاب "الفتنة الكبرى" وتعليق صديق الدكتور فوزي البديو حوله أذكر "رسالة عبد الله بن أباض لعبد الملك بن مروان" التي ذكرتها ونشرتها وترجمة جزءا منها سنة 1983 عند تقديم أطروحتي في المدرسة العليا للدراسات الفيلولوجية والتاريخية بالسربون والذي إعتبرتها باتريسيا كراون "منتحلة" وإعتبرتها وثيقة تاريخية أصلية بل أقدم وثيقة مكتوبة في التاريخ الإسلامي.

فجوهر النظرية التي أطرحها في كتابي يتركز على الطابع "المبكر" والقسم فعلا للنص التأسيسي للفكر والمذهب الأباضي، كما أئين في هذه الأطروحة أن الجدل الذي إندلع بين المسلمين في معركة النهروان التي قتل فيه جزء كبير من حملة القرآن الذين وقفوا في صف الخوارج ضد علي بن أبي طالب كان جدلا دينيا وليس سياسيا كما يدل عليه رفع شعار "لا حكم إلا لله" ورفع المصاحف على أسنة الرماح وأكدت ذلك Veccia Valieri.

وحيث أن صديقي الدكتور فوزي البدوي قد حثني في مقاله الذي أنشره هنا في هذه الطبعة الجديدة على الرد على المنتقدين مثل باتريسيا كراون وزعرمان وإستحثني على مواصلة البحث لتأكيد قدم الرواية الخارجية التي تعكسها وثيقة الرسالة التي بعثها ابن أبي أباض إلى عبد الملك بن مروان فأني قد تساءلت عن السبب الذي دفع هذين الباحثين نكران نسبة هذه الوثيقة لعبد الله بن أباض وقد وجدت في تحليل الدكتورة آمنة الجبلاوي حول المنهج الذي إعتدته باتريسيا كراون وكذلك مايكل كوك بإستشهاد الوثائق المكتوبة للمسلمين إنطلاقاً من القرآن الكريم ووصولاً إلى كتب الحديث في دراسة تاريخ الإسلام "المبكر" جواباً على سؤالي إذ يعتبرونها ظنياً منتحلة Apocryphes أو موضوعة فطعنوا في صحتها كلها بما في ذلك القرآن الكريم وكان هدفهم المركزي هو الإعتماد فقط على النصوص اليونانية والسريانية والأرمنية والعبرية والآرامية والقبطية في القرنين السابع والثامن ميلادي فلا غرو إذ أن يذهبوا بالنسبة لرسالة ابن أباض إلى التشكيك في صحتها وقد عبروا عن إنحيازهم بمقولته حول مجموعتهم "إنها جماعة من الكفار كتبوا ما كتبوه لكفار مثلهم" وطبعاً لا ينفي هذا التحديد الاستفرازي للجانب العلمي من أبحاثهم ولكن علم التاريخ ليس علماً صحيحاً بالمفهوم الفيزيائي للكلمة ويجوز فيه الإنحياز وحتى التعصب ولا يوجد مؤرخ موضوعي لأن التاريخ يكتبه دائماً المنتصرون.

أما تاريخ "الفتن الكبرى" أي تاريخ إنفجار المجموعة الإسلامية إلى ثلاث فرق كبرى السنة والشيعة والخوارج فهو بالكاد تاريخ منحاز كما تؤكد رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان وكذلك كتاب الجواهر المتقاة لإتمام ما أحل به كتاب الطبقات لأبي سعيد البرادي.

أما السنكرونيستي الأخرى أو إن أردنا بالمفهوم الصوفي الروحاني "الإشارة الربانية" فإني إكتشفت بعد إطلاعي على كتاب "إباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث" للدكتور محمد مرتبي وهو أول وأهم بحث تاريخي جدي حول هذه المجموعة

أن الفرقة واصلت تطبيق "الولاية" و"البراءة" كما حددتها بالضبط وثيقة عبد الله بن أباض وطبقها الأباضيون منذ النصف الثاني للقرن الأول للهجرة في الوسط الإجتماعي الأباضي وعلى كافة أفراد المجموعة حتى أواخر العصور الحديثة وقد يستمر ذلك إلى اليوم في بني "مزاب ونفوسة" بليبيا وبصفة أقل بجزيرة.

هذا يعني أن مبدأ "الولاية" والبراءة" اللتين يذكرهما ابن أباض بعلاقة بالخليفتين عثمان وعلي أسس لنظام سياسي وإجتماعي وإقتصادي وثقافي متميز عن غيره من الأنظمة الإسلامية الأخرى صمد لمدة أربعة عشر قرناً.

وقد بلورت أباضية جربة وهبة أو نكار (مستأوة) منظومة فقهية قانونية منذ إنتصاب نظام العزاية الذي درسه الدكتور الشيخ فرحات الجعبري وأعاد رسم هيكلته ويمكن أن تعتبر من أرقى ما أنتجته المنظومات الفقهية المختلفة في بلاد الإسلام ومكنت من بناء هياكل نفوذ دينية وسياسية تدور كلها حول المسجد كمكان إستقطاب ديني وسياسي وإجتماعي. وقد تناول أبو القاسم الرادي منذ القرن الثامن هجري (14 م) دور المؤسسة في إدارة الشأن السياسي والديني والمالي وقد كان مدرسا بمسجد ولحي بواد الزبيب بحربة الذي يبعد كيلومترين عن مقر عائلتنا التي تنتمي إلى عائلات العلم "العزايبة الوهبيّة".

وكما أشار إلى ذلك الدكتور فوزي البدوي فإن ضرورة العودة إلى البحث حول هذه الفترة من الإسلام المبكر وحول دور الخوارج الأباضية في اندلاع الجدل الديني والسياسي وبروز مصطلح "الولاية" و"البراءة" تفرضه تطور الأحداث السياسية أخيراً بليبيا وتونس مع العودة القوية لهذه المفاهيم والمصطلحات بعد الثورة في البلدين وعودة الإسلام "المبكر" إلى سطح الأحداث التي تشبه عودة "المكبوت" وستتناول هذا الموضوع حتما في دراسة مقبلة ولكن على طريقة "جماعة من المسلمين كتبوا ما كتبوه لكفار يختلفون معهم". ولا "كجماعة من المسلمين كتبوا ما كتبوه لمسلمين يتفقون معهم".

إن "الفتنة الكبرى" تطرح في العمق مسألة الشرعية الدينية لنظام الحكم في الإسلام عبر طرح السؤال هل قتل عثمان بن عفان الخليفة الثالث ظالماً أم مظلوماً بالضبط كما طرحتها بالتفصيل رسالة ابن أباض لعبد الملك بن مروان وأعاد طرحها أبو القاسم إبراهيم البرادي في "الجواهر المنتقاة لإتمام ما أحل به كتاب الطبقات" وقد أعادت الأحداث السياسية في تونس طرح السؤال من جديد عبر التساؤل عن سر "الخلافة السادسة" ؟

تونس في 16 نوفمبر 2011

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع أرشيف الإنترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

## الفتنة الكبرى من خلال مصادر خوارجية

### فوزي البدوي

"وحدثني عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال جاؤنا عبد الله بن عمر في بني معاوية وهي قرية من قرى الأنصار فقال هل تدرون أين صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من مسجدكم هذا فقلت له نعم وأشرت له إلى ناحية منه فقال هل تدري ما الثلاث التي دعا بمن فيه فقلت نعم قال فأخبرني بمن فقلت دعا بأن لا يظهر عليهم عدوا من غيرهم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيهما ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعها قال صدقت قال بن عمر فلن يزال المهرج إلى يوم القيامة".

لا شيء أدل على وقع الفتنة على الضمير الإسلامي مما كتب فيها وعنها ويكفي التدليل على ذلك، مؤلفات مثل كتاب الفتن، تأليف: نعيم بن حماد المروزي أبو عبد الله، والسنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، تأليف: أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، وكذلك الفتنة ووقعة الجمل، تأليف: سيف بن عمر الضبي الأسدي، والفتن، تأليف: أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني وأحاديث في الفتن وغيرها من النصوص الواردة في كتب الحديث ومصنفاته من مثل باب ما ورد في الفتن من صحيح البخاري وغيره مما ورد في مصنفات الشيعة كالكليني وابن باويه والواقع أن القليل قد كتب في وصف وجه النظر الأخرى الأساسية في ما عرف بالفتنة الكبرى ونعني وجه النظر الخوارجية حتى تستقيم زوايا النظر المختلفة وهو الأمر الذي سعى إلى تداركه كما يقول الباحث منصف قوجه في كتابه هذا الفتنة الكبرى من خلال مصادر خوارجية.

والواقع أن الأمر يتعلق بمهمة صعبة حقا إذ ما الذي يمكن أن يضيفه باحث اليوم بعد كتابات هشام جعيط حولها أو مؤلفي الباحثة القديرة لطيفة البكاي حول حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي وكتابها الثاني حول قراءة في رسالة عبد الله بن إياض، أحد زعماء الخوارج، والموجهة إلى الخليفة الأموي: عبد الملك بن مروان لشرح قضية الثورة ضد الخليفة عثمان بن عفان والتي اعتبرت في عرف الباحثين من أهم الوثائق المنسوبة إلى مؤسس الحركة الإباضية التي تتعذر دراسة الجوانب العقائدية لهذه الحركة بدونها. إضافة إلى أبحاث كل من مايكل كوك حول الرسالة ذاتها وكتاب باتريسيا كراون وتسيمرمان الأخير حول أحد أهم كتب ما يعرف "بالسير" الخوارجية ونعني سيرة سالم بن ذكوان الهلالي.

والواقع أن الباحث منصف قوجة إذ يعيد التفكير في هذه القضايا فإنما يفعل ذلك إنطلاقا من وجهة نظر المؤرخ مستعبدا بذلك كل ما يمكن أن توحى به اليوم تلك المناظرات البائسة التي تعج بها كتابات أولئك الذين لا يزالون يعيشون في مناخات القرون الوسطى ويجتثرون صراعاتها في غفلة عن تبدل الأحوال والإشكاليات.

ومما يجعل من صدور هذا الكتاب أمرا محرجا بالنسبة إلى المؤرخين اليوم هو أنه عمل يتناول أمر الفتنة وما قبلها ولكن من العيب أن يجد فيه القارئ استثمارا لأعمال أساسية كأعمال السابقين ممن ذكرنا ممن يعتبرون بحق علامات لا يمكن الإهتمام بغيرها مما قد يوحي لأول وهلة أن الكتاب قد لا يفيد في شيء والواقع أن ذلك غير صحيح وقد يحتاج لفضل بيان في ثنايا هذا المقال.

ولنقل منذ البداية أن سبب كتابة هذا الكتاب هو التشديد على تفسير "الفتنة الكبرى" داخل الأوساط الخوارجية والأباضية تحديدا من خلال استثمار نص "الجواهر المنتقاة" في إتمام ما أحل به الدرجيني في كتاب الطباقات "للبرادي" وبعبارة أخرى فالكتاب نظر في الفتنة من خلال ما كتبه أباضي للأباضيين أولا وأخيرا وهذه أهمية

الكتاب في درجة أولى في نظري وقد كتب المؤلف هذه الدراسة في بداية الثمانيات وقبل أن تظهر كل هذه الأعمال اللاحقة بل أن الباحث هشام جعيط قد إعتد نسخة المؤلف في حديثه عن البرادي في كتاب الفتنة دون إشارة منه لذلك فيما يبدو ويبقى فضل الكتاب في إعتباره شاهداً على فترة من فترات البحث في هذه المسائل وتقدمها عبر الزمن وفضل الكثير من الباحثين التونسيين على تقديم الدراسات التاريخية في هذه المسائل بل وحتى الأدبية منها من خلال ما جمعه وحققه وألف فيه أستاذ الجيل الطيب العشاش على سبيل المثال.

وقد إرتأى المؤلف أن يقسم الكتاب بعد التوطئة والمقدمة إلى خمسة أبواب.

الباب الأول: في دلائل أقدمية رواية البرادي وفيه نظر المؤلف في رسالة بن أباض وإستعمالها ثم نظر في أسانيد رواية البرادي ووجود "منوال" يحكم رواية مقتل عثمان ثم شهادة القاضي عبد الجبار الأسداهادي المعتزلي في ذات الموضوع.

الباب الثاني: المسلمات الكلامية عند البرادي وفيه درس المؤلف موقف البرادي من بقية المسلمين وموقفه من إمام الجور ومفهوم الولاء والبراء والقدر وعصمة الدم وتعليق الحدود ومسألة جواز موالاة الحكم هذا الذي لعنه الرسول إضافة إلى مسائل الجبر والإختيار وأوجه صرف الزكاة والإستتابة والموقف من الملعون والمذموم وولاية المعصومين.

الباب الثالث: وفيه حديث عن أوجه الخلاف بين البرادي في الجواهر والدرجيني في الطبقات.

الباب الرابع: وفيه نظر في دلالة الاختلاف والافتراق إلى نكار ووهبية بالنسبة إلى مؤلفي الأباضية.

الباب الخامس: وفيه حاول المؤلف أن يجد ما أسماه أسوة بكارل غوستاف يونغ فيما يبدو بالمتوال البدني Archétype الذي يحكم تاريخ ولاية عثمان ومقتله



ومثله الموقف الأباضي بين مختلف مواقف الأفرق الأخرى من السنة والشيعة متعرضا إلى مسألة الاجتهاد باعتبارها كما يرى المؤلف أساس الموقف الأباضي من المسألة.

والواقع أن للخوارج رواياتهم الخاصة منذ زمن البدايات المتصل بأحداث الفتنة والحروب الأولى وقلما إهتم بها غيرهم فجاءت في ثنايا كتب التواريخ العامة الشيعية أو السنية أما مردودة مضغفة وأما تحملهم وزر قلة مروياتهم مقارنة بغيرهم إذ نجد ابن كثير ينقل عن الهيثم بن عدي قوله: فحدثني محمد بن المنتشر الحمداني عن شاهد صفيين وعن ناس من رؤوس الخوارج ممن لا ينهم على الكذب ... كما نجد المبرد يقول: ذكر أهل العلم من صغرية ويقول أيضا: وتروى الشراة ويذكر الطبري أحيانا نادرة بعض رواياتهم، كتنقله عن الخوارج أن عليا بايع أهل حرروا وأنه قال لهم: أدخلوا فلنمكث ستة أشهر حتى يحى المال ويسمن الكراع ثم نخرج إلى عدونا كما يورد الأشعري عنهم بعض الروايات، وذلك مثل الخبر الذي يورده من طريقهم أن عبد الله بن وهب الراسي وأصحابه كانوا كارهين لمقتل عبد الله بن خبابا ويشير ناصر السبعي إلى أن ندرة ما وصلنا من الروايات إلى موقف ناقلها منه، فإن الطبري مثلا بعد أن نقل الرواية السابقة عنهم قال: ولسنا نأخذ بقولهم وقد كذبوا وتبعه على ذلك ابن الأثير ولذا يقول ابن النديم عند الحديث عن مؤلفات فقهاء الشراة: هؤلاء القوم كتبهم مستورة قلما وقعت لأن العالم تشنؤهم وتتبعهم بالمكاره يقول د. محمود إسماعيل: ومن الطبيعي ألا نقف على روايات معاصرة تحمل وجهة نظر الخوارج رغم وفرة ما صنفوه من تأليف حوت عقائدهم وسيرهم وأخبارهم وطبقات مشاهيرهم، وهو ما ذكره ابن النديم في الفهرست، فقد أيدت كتب الخوارج وأحرقت على أيدي أعدائهم، كالذي فعله محمد بن بور القائد العباسي حين إستولى على عمان موطن الأباضية وهم ممن ينسبون إلى الخوارج وأحرق الكتب فيها. ومثل ما فعله أبو عبد الله الشيعي عندما أحرق أغلب المؤلفات المودعة في مكتبة المعصومة في مدينة تهرت التابعة للدولة الرسمية الأباضية.

ففي باب المصادر التي إعتمدها الرادي بصفة مباشرة يذكر المؤلف المنصف قوجة إعتقاد الرادي على المسند الصحيح أو الجامع الصحيح للربيع بن حبيب وكتاب أبي سفيان بن حبيب بن الرحيل وكتاب سالم بن الخطيئة الهلالي وكتاب أبي عمار عبد الكافي المعروف بكتاب السير الموجز وكتاب العدل والإنصاف لأبي يعقوب يوسف بن ابراهيم الورجلاني وهو الكتاب الذي شرحه الرادي نفسه.

أما الكتب التي إعتمدها بصفة غير مباشرة فقسمها على كتب أهل المشرق وكتب أهل المغرب ويعتبر المؤلف أن كتاب الجواهر بالإضافة إلى صبغته الكلامية الواضحة فهو قبل كل شيء وثيقة تاريخية قدّمة يمكن إرجاع مروياتها إلى القرن الثاني بإعتقاد النقد الداخلي للنص ويعتبر أن صحة الوثيقة أمر يشهد به إتفاقها مع ما ورد من مرويات في كتب أباضية أخرى مثل كتب الورجلاني والجيطالي والدرجيني بل وحتى بن أباض نفسه.

وسعى الباحث من خلال هذا الكتاب إلى تبيان بعض المسائل والإشكاليات التي لخصها في النقاط التالية:

- بيان أهمية المناظرات الخوارجية في مسألة مقتل عثمان والتي إستمرت حتى زمن التحكيم بين علي ومعاوية.

- بقاء أثار المناظرات الخوارجية في الأدبيات السنية والشيعة مما يسمح بالقيام بعمل نقدي ومقارني مفيد من الوجهة التاريخية.

- يقر المؤلف بأن كل الروايات المذهبية الخوارجية وغيرها إنما تخضع إلى خلفيات إيديولوجية يمكن إعادة بناء نواتها الأولى من جديد وإعتبر أنه تمكن من بيان هذه الفرضية من خلال دراسة النموذج الأباضي.

- إعتبار كتاب الرادي كتابا في الكلام المبكر قبل أن يكون كتابا في

الأخبار.

- إعتبار المؤلف أن الطابع العتيق الذي يختص به كتاب الجواهر يتمثل في تشابه مع نص للقاضي عبد الجبار من القرن الخامس يستثمر فيه ما يبدو أنه نص خوارجي متداول في أيامه ساعيا إلى الرد عليه ونقضه بالإضافة إلى إشمال كتاب الجواهر على رسالة بن أباض لعبد الملك بن مروان وإعتير المؤلف أنه سعى إلى بيان صحة هذه الرسالة وقد إحتج الباحث أيضا بما إعتبره حجة الإسناد من خلال دراسته لشخصية الراوي عمرو بن ميمون بن مهران الرقي الذي رأى فيه مثالا على المرويات الخارجية الأولى ولدوره في الحركة الخارجية وأخيرا إتخذ المؤلف من التوافق بين الرؤية الكلامية عند البرادي في الجواهر وكتاب الجهالات لهود بن محكم الأباضي الذي عاش زمن حكم عبد الوهاب بن رستم في نهاية القرن الثاني دليلا على قدم الرواية الخارجية الأباضية.

يعتبر الباحث منصف قوجة أن مثل هذه العناصر العتيقة تسمح له بإعادة بناء النقاش الذي إندلج بعيد مقتل عثمان بن أهل السنة والجماعة والخوارج حول مسألة الجماعة ومفهومها معتبرا أن إنخراط المعتزلة لاحقا في النقاش قد وضع المسألة في إطار مسألة الإجتihad في معنى أن مقتل عثمان كان من الوجهة النظرية والفقهية مسألة من مسائل الإجتihad بين جماعات مختلفة.

هذا هو مشروع المؤلف من خلال هذا الكتاب الذي يحتاج إلى بيان ماهيته خصوصا والمؤلف قد حمله كل هذه النتائج والأمال وإعتبره نصا فريدا وفي هذا الباب يذكر أن كتاب أبي القاسم بن إبراهيم البرادي المعروف بـ "الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات" طبقات المشايخ لأبي عباس الدرجيني هو نوع من المستدركات على من سبقه من علماء الأباضية ولذلك قلنا منذ البدء أنه كتاب أباضي موجه للأباضية بالأساس لمعالجة محاولة أحد علماء الأباضية السابقين عليه التغاضي عن مسألة مقتل عثمان وما تلاها من الفتنة الكبرى لأسباب حاول المؤلف منصف قوجة بيانا بتوفيق كبير وهو الموقف الذي عبر عنه بوضوح في قوله أن عمل

البرادي ليس عملا تاريخيا فحسب بل أنه عمل يندرج في الصراع الأباضي الداخلي وهو صراع ظل كامنا يخشى من إثارة أمر عثمان داخل الأوساط الأباضية فما بالك به مع غيره من المذاهب.

والكتاب كما يقول ناصر السبعي مجرد للفترة الأولى من تاريخ الإسلام التي تشمل حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) وفترة الخلفاء الأربعة والأحداث التي جرت فيها خاصة أحداث الفتنة، وهو الجزء الذي أغفله الدررجمي كما هو واضح من عنوان كتاب البرادي. غير أنه لم يذكر موارد التي اعتمد عليها، ولعل كتاب سالم بن حطيطة الهلالي الذي سبق الحديث عنه هو الوحيد من بين موارد الذي نقل منه وذكره ولكن من خلال الروايات التي أوردها البرادي من السهل التعرف على مصادره الأخرى، لا سيما أنه ذكر في خاتمة كتابه عددا من تأليف الأباضية التي إطلع عليها. وحلي أنه اعتمد إضافة إلى كتاب سالم بن حطيطة الهلالي على كتابي "صفة أحداث عثمان" و"النهروان" اللذين صرح بالإطلاع عليهما في رسالته عن تأليف الإباضية، وهي رسالة مفردة غير ما ذكره في خاتمة "الجواهر"، أما أخذه عن الكتاب الأول فدليلة أن الروايات والأسانيد التي أوردها في كتابه مما يتعلق بالأحداث في زمن الخليفة عثمان هي ذاتها الموجودة في "مختصر صفة أحداث عثمان". وأما أخذه عن الكتاب الثاني فإن الروايات التي يذكرها البرادي عن موقعه النهروان مسندة غير معزوة إلى شيء من التصانيف أحال الشماخي في "السير" عليها في كتاب النهروان علاوة على ذلك فإن كثيرا من أسانيد هذه الروايات مبدوءة بعبد الله ابن يزيد الفزاري. وقد مر قول البرادي نفسه عن كتاب النهروان: "أكثر آثاره عن عبد الله بن يزيد الفزاري".

والواقع أن هذا الاعتماد على هذه المصادر أمر مفهوم بالنسبة إلى كتاب جعل وكده سد ما إعتره نقصا في كتاب سلفه يقول البرادي في بداية نص الجواهر "إني رأيت كتاب الطبقات ضالة ناشديها ومنشديها ومنهلا عذبا قد أعوز واردوها

وموردوها مع أنه فيما إشتمل عليه من غرائب الأخبار وعجائب مناقب السلف الأخيار قد صار كالوسطى في العقد وفيما أودع من الخطب البريعة والنكتة الحسنة الرفيعة كالروضة الزهر التي قد أرعت تلالها وبجانيها وكالحديقة الخضراء التي أينعت قطفها وبجانيها وقد كنت كلفت به منذ تراء لي علمه ونهي إلى عمله فما وقفت فيه على أم الأعلى نسخة ترمذ العين وتورث القلب من لأولى فتصفحت عند ذلك صفحاته وتنشقت نفحاته فوجدته كما تصفه الألسن وفيه ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين إلا أنه أغفل عن ذكر الصدر الأول وأخل بذكر ما عليه المول وإنما له حظ من الخفاء وإستغنى به عن التفصيل بالجملة وأشار بالحدِيثين من بعيد إليه مؤذنا وزعم أن شهرته مغنية عن الدلالة عليه فرأيت ذلك وصمة أزلت بكماله وسماحة قصرت به عن مدى أمثاله".

وإذا كان هشام جعيط يرفض إعتبار كتاب الجواهر من المصادر التي يمكن كتابة تاريخ مقتل عثمان والفتنة من خلالها وخصوصا ما إتصل بالنهروان قائلا أنه لا يجوز إعتماده إطلاقا في كل ما يتعلق بالنهروان معتبرا أن كل الكتب الأباضية الأخرى لا تختلف عن الجواهر المنتقاة اللهم إلا إستثناء ما ورد عن المناظرة بين أهل حرروا وابن عباس الواردة معتبرا إياها أكثر معقولة وإستساغة مما يقوله أبو مخنف فإن الباحث منصف قوچه بشدد على أهمية البرادي في أمرين أساسيين أعتقد أن الكتاب قد بني على أساسهما أولاها أن ما ورد فيه من رسالة بن أباض إلى بعد الملك بن مروان هي رسالة صحيحة أو هو يعاملها على هذا النحو يقول "وفي الواقع فإنه إن صححت تاريخية هذه الرسالة ولا شيء يدفعنا مبدئيا إلى أن نشكك فيها فإنه يمكن القول أننا أمام وثيقة متقدمة جدا وعلى درجة عالية من العتاقة وإذا ما نحن أخذنا بعين الإعتبار معرفتنا بروح الفكر الأباضي وشدة تمسك الأباضية بالسلف فإننا نجد أنفسنا مدفوعين إلى نفي أن تكون وثيقة موضوعة أو منحولة من عمل بعض الوضع أو أنها عرفت بعض الزيادة أو النقصان" وهذا الموقف على حد علمنا هو ما

شكك فيه منذ مدة مايكل كوك الذي أبدى شكوكا في رسالتين نسبتا إلى عبد الله بن أباض وناقش في دراسته مدى موثوقية الرسالتين، وإنتهى إلى أن الأولى التي إختصت بالحديث عن عثمان وعلي، والثانية عن علي وولده الحسن، لا يجب أن تنسب إلى ابن أباض بل أنها أقرب ما تكون تقليدا للرسالة أصلية التي كتبها جابر بن زيد لأحد الشيعة وأنها في جميع الأحوال إنما تعود إلى آخر العصر الأموي وهو الأمر الذي زادته رسوخا أعمال الباحثة لطيفة البكاي حول رسالة بن أباض الصادرة منذ سنوات قليلة.

أما الفرضية الثانية التي بررت إعتبار كتاب الجواهر للبرادي المصدر الخوارجي بامتياز في ما يتعلق بمقتل عثمان والفتنة فهو تقديمه لما يسميه المؤلف بالمتوال البدئي Archétype حسب العبارة الأثرية لديه والتي ترجع إستعمالها إلى علم النفس الجمعي مع كارل غوستاف يونغ فهو يقر بأننا نعر عند البرادي على أصل نواة الروايات التي تنازعها المذاهب بعد ذلك كل في إتجاه ويبدو أنه عثر على هذه النواة من خلال تتبع مسألة السند الذي قاد إلى إعتبار عمر بن ميمون بن مهران القاسم المشترك الذي إنبت منه كل الروايات وإنتبه إلى حقيقة أن مختلف الأخبار حول مقتل عثمان وحكمه ترجع إلى هذه الشخصية الحديثة ولذلك شدد في بداية حديثه في الفصل الأول عن دلائل صحة نص البرادي وقدمه على أهمية تتبع الفكر السياسي لرجال الحديث وهو "الأمر الذي لم يقم به أحد حتى الساعة" حسب المؤلف ويمكن تلخيص موقف الباحث من هذه الشخصية التي كرس لها صفحات مهمة وبذل جهدا في صياغة حججه حولها فهي في نظره:

"أصل الرواية التي تكمن فيها الأسس التاريخية لكل من روايات الطبري والبرادي أن شخصية عمرو بن ميمون هي شخصية تاريخية حقيقية عاشت في الرقة على الحدود السورية العراقية التي كانت موطن الصراع بين الأمويين والخوارج المعتدلين وهو ليس

من صنع خيال الأخباريين وهو من الشخصيات التي عاصرت وشاركت تاريخ الحركة الخارجية منذ القرن الأول للهجرة وكان شاهدا على بدايات المذهب الإباضي أن الكثير من الرواة الذين إعتددهم البرادي أخذوا عن عمرو بن ميمون بن مهران أن عمرو بن ميمون بن مهران هو ممثل جيد لهذا التيار الخارجي المعتدل الذي يقوم على الدعوة إلى الرجوع إلى عمل عمر بن الخطاب لحل مشكلة عثمان وهو إعتدال قد يفسر لاحقا نشوء الحركة الإباضية وبالتالي فهو موجود في قلب الحركة الخارجية تاريخيا وفكرا وهو ما يفسر لماذا ظل من الرواة الأثريين عند البرادي في الجواهر".

والحقيقة أن هذه الفرضية هي من أقوى حجج الكتاب التي يدّعون أن المؤلف جهد في استثمارها ولكن دون أن يوفق كل التوفيق أو على الأقل فلما لا تزال تحتاج إلى حل بعض الإشكالات حتى تستقيم صلبة قوية من ذلك ذهابه إلى أن مجرد حسن الظن لصحة إعتبار عمرو بن ميمون راوية صحيحة كفيلا بالثقة في كل ما إتصل بالسند من رواية آخرين وهو أمر لا يمكن أن يقبل به أي ناقد للحديث والأخبار أو على الأقل فإن ذلك ليس من مسلمات المشتغلين بهذا الفن من المحدثين ولئن إستطاع الباحث إيجاد صلة واضحة بين عمرو بن مهران وعمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي تتجاوز مجرد الصلات العلمية أو العائلية فإن الإقتناع بأن نزوله الرقة ومعايشته لنشاط الحركة الخارجية المعتدلة لا يكفي لإثبات أنه كان ذا ميول خارجية أو على الأقل حيادية أهله ليكون أحد الرواة الذين تعتمدهم المصادر الخارجية بعد ذلك ومن بينها البرادي بشكل متأخر لإعادة بناء هذا "المنوال" أو هذا الرصيد المشترك السني الشيعي الخوارجي حول حكم عثمان ومقتله ونشوء الفتنة الكبرى بعد ذلك وقد وجدنا أن عمرو بن ميمون كان راوية وثقته المصادر السنية والشيعية على حد سواء

فلماذا يعتبر أقرب إلى الخوارج منه إلى غيره من المذاهب بل أن بعض المصادر تذكر أن والده ميمون بن مهران لم يكن يميل إلى عثمان ويتشيع إلى علي وهو أمر العائلة كلها فيما يبدو فقد روى إسماعيل بن عبيد الله، عن ميمون بن مهران قال: كنت أفضل عليا على عثمان، فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك، رجل أسرع في دماء، أو رجل أسرع في المال، فرجعت وقلت: لا أعود. وقال: كنت عند عمر بن عبد العزيز. فلما قمت، قال: إذا ذهب هذا وضرباؤه، صار الناس بعد رجراجة ... بل أن أبنة عمرو لم يكن علي عكس ما ذهب إليه المؤلف كثير الميل إلى عمر بن عبد العزيز وأن تولى في أيامه بعض المناصب إنسجاما مع سياسية عمر الثاني في إسترضاء المناوئين للأمويين فما يروى عنه أن عمرو بن ميمون بن مهران قال: إني وددت أن أصبغ قطعت من هاهنا، وأني لم أَل لعمر بن عبد العزيز ولا لغير. أبو المليلح الرقي، عن حبيب بن أبي مرزوق قال ميمون: وددت أن إحدى عيني ذهبت، وأني لم أَل عملا قط، لا خير في العمل لعمر بن عبد العزيز، ولا لغيره، قلت: كان ولي خراج الجزيرة، وقضاؤها، وكان من العابدين.

وعلى كل فقد جهد المؤلف بعد ذلك في تحليل العقائد الأباضية وبيان أن نص الجواهر إنما يحمل آثار للمرحلة العتيقة من تكون الكلام الأباضي إنسجاما مع توجهه العام في إعتبار البرادي من المصادر المؤهلة لكي تكتب من خلالها المرحلة التأسيسية لتاريخ الحركة الأباضية من ناحية والتاريخ الإسلامي المتصل بمقتل عثمان والفتنة من جهة أخرى وهو قسم لم نجد فيه إعتراضات كبيرة ترقى إلى المسائل التي ذكرناها من قبل وكنا نود لو أنه أفاض في تحليل عقيدة الولاء والبراء لأنها من المواضيع التي أحسن المؤلف بسطها وبيان أهميتها في العقائد الخوارجية الأولى ولأنها ستصير من المسائل الحية داخل التفكير الفقهي والعقائدي في الإسلام، بمختلف مذاهبه بل حتى يومنا الحاضر.



ويمكن القول عموماً أن هذا الكتاب يحمل فرضية لازالت صالحة برغم مرور هذه السنوات على كتابته وهو ضرورة مزيد البحث في المصادر الأباضية أو الخوارجية الأولى التي قد تساعد على إيجاد هذه النواة الأصلية التي خرجت من رحمها كل الروايات المذهبية الأخرى وقد يكون غير نص الجواهر أقدر منه على تحقيق هذه المهمة ذلك أنه من الأحدث البحث في النصوص الأولى القريبة من الأحداث سواء إندرجت في ما يعرف بأدب "السير" أو النصوص الحديثة والكلامية التي يجهد المؤرخون اليوم في إقتناصها من مثل السير التي غطت مرحلة الأحداث التي تلت مقتل الخليفة عثمان بن عفان: حيث تغطي هذه السير في مجملها الأحداث التي وقعت.

ومن بينها صفة أحداث عثمان هذه السيرة عبارة عن رسالة مختصرة تحدث في مجملها عن أعمال الخليفة عثمان في الخلافة وكتابها مجهول، لكن البرادي (يذكرها من ضمن المصنفات الأولى لأباضية المشرق ويتبين كأنها دونت ...) ورسالة علي بن أبي طالب لأهل النهروان وكذلك رسالة أهل النهروان لعلي بن أبي طالب والسيرة التي تتضمن الجدال بين أهل النهروان وعبد الله بن عباس والرسالة الأخرى من علي بن أبي طالب إلى عبد الله بن عباس حين أخذ مالا من البصرة ولحق بالحجاز وكذلك السيرة التي تضم رسائل من علي بن أبي طالب إلى عبد الله بن عباس والسيرة الموسوم "بالرد على أهل الشك" وهي مجهولة الكاتب، وتناقش من شك في أحقية عمل أهل النهروان في رفضهم للتحكيم بين علي ومعاوية.

وفي مرحلة ثانية من الأحدث البحث في تلك السير التي تضم كتابات عبرت عن بداية التنظيم وتكوين الفكر الأباضي والاتصالات بين مراكز الأطراف الأباضية والمركز الحركي في البصرة، وهي تعرض وتناقش القضايا السياسية والعقائدية والفهية: ومن بينها علاوة على نص رسالة بن أباض ما يعرف بسيرة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة ... ووائل بن أيوب الحضرمي، وكلاهما من الطبقة الثانية عند الأباضية، هذه السيرة من الكتابات والمصنفات العقائدية الأولى حول الإصرار على الذنب

والخلود في النار. ثم سيرة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة وأبي مودود حاجب بن مودود الطائي وهي أشبه بمذكرة عقائدية حول آراء الأباضية في قضايا القدر والجبر والإختيار ثم سيرة أبي مودور حاجب إلى أبي الحر بن الحصين الذي كان ضمن الوفد الأباضي للخليفة عمر بن عبد العزيز وهو من الطبقة الثانية عند الأباضية، وفيها يخبر أبو الحر عن الأسباب التي دعت به إلى الخروج وترك البصرة وكذلك سيرة عبد الله بن يحيى المعروف بطالب الحق (....) وهو القائد اليميني الذي ثار ضد الأمويين) وهي من السير التي يجب البحث عنها لفقدانها حاليا ولأنها كانت مما أشار إليه البرادي نفسه ثم سيرة سالم بن ذكوان الهلالي أحد أعضاء الوفد الأباضي إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز، وهي تعتبر من أهم الكتابات العقائدية الأباضية في القرن الثاني إضافة إلى أنها من المؤلفات العقائدية الإسلامية لمناقشتها الآراء العقائدية عند المذاهب الإسلامية الأخرى وكان عمرو خليفة النامي أول من أشار إليها وحللها قبل أن يتفطن إليها كل من فان أس ومارتن هيندس ثم باتريسيا كراون ومايكل كوك وزيمرمان أخيرا.

لقد حكم المؤلف على نفسه وقد أعاد إصدار كتابه في هذه السنة أن يعيد كتابته من جديد على ضوء ما إستجد من الدراسات التاريخية في الموضوع وهو الذي أرادته شاهدا على مرحلة من تطوره الفكري في التسعينات وهو الأمر الذي سننتظره بلا شك لأنه من الدين الذي لا يسقط بالتقادم بالنسبة إلى الدراسات الأباضية والتاريخية عموما وسيحسب له دوما في كل ما كتب عن الأباضية أنه سعى دوما إلى جبر ما إنكسر في هذا الوعي الإسلامي تحت وقع الفتنة على حد العبارة الأثرية لمحمد أركون دون أن يسمح لمقتضيات العقيدة أن تتغلب عكس شروط العلم محققا بذلك شرط الرعاية لحقوق المعرفة أن نحن إستعمرنا عبارة الحارث المحاسبي.

## الفصل الأول

من أجل إعادة تركيب الرواية الأصلية

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

هنا يوسف اللواتي

## دور الخوارج في طرح الإشكاليات الكبرى للفكر الديني الإسلامي

كيف يمكن دراسة حقبة تاريخية ذات أهمية كبرى دون اعتبار رواية الذين لعبوا دورا أساسيا فيها ؟ هل يمكن الاكتفاء بما تدعيه الروايات الأخرى حول الخوارج ؟ نحن لا نعتقد في موضوعية الرواية الخوارجية ولكن نعتبرها أساسية لإعادة تركيب اللغز أي الرواية الأصلية والأقرب للصحة حول خلافة عثمان. ولكن نظرا لضيق المجال فإنه لا يمكن لنا إلا المساهمة المتواضعة في هذه العملية وإضافة ما يمكن إضافته للبحوث الكثيرة التي تناولت خلافة عثمان مع مقارنة الرواية الخوارجية بالروايات السنية والشيعية ورواية المعتزلة والأصح هو إعتبار هذه المسألة مطروحة للبحث من جديد في اتجاه التنقيب عن الرواية الأصلية التي تكون أقل تأثرا بالأهواء المذهبية.

كيف يمكن لنا أن نمسك بالخيط التاريخي مع العلم أن هناك حلقة مفقودة أي أربعة قرون من تاريخ الخوارج إذ أن هناك فعلا ستارا أسود يحجب عنا المراحل الهامة من تاريخ هذه الحركة (وقد حاولنا في دراسة أخرى تناول هذه المسألة) أي فترة بروز وبلورة الفكر الديني (أو اللاهوت) عند الخوارج ؟ لقد حاولنا في هذه الدراسة أبرز أهم المسائل العقائدية للمذهب الأباضي وهو أحد مذاهب الخوارج انطلاقا من فكر أساسية هي أن العقيدة التي لم تتغير تغيرا هاما لا بد أن تعكس دائما نفس الرواية للتاريخ والتي تخضع عادة إلى مبادئ مذهبية وقد برز لنا أن العقيدة الأباضية لم تتغير تغيرا كبيرا منذ تأسيسها على يد "المحكمة الأولى" التي رفعت شعار لا حكم إلا لله لرفض التحكيم فرواية البرادي لأسباب قتل عثمان هي نفسها رواية ابن أباض.

ولقد أحسنا منذ البداية أن هذه الدراسة بحكم خصوصيتها وطرافتها ستطرح مشاكل خاصة فيما يخص التقديم لأننا لم نخضع (خلاقاً للعادة الجارية) إلى مخطط وبرنامج مضبوطين بل حاولنا أن نخضع اهتماماتنا إلى ما تؤدي إليه النتائج واضطررنا إلى إعادة هيكلة النص الختامي عدة مرات حتى يسهل على القارئ تتبع منهجيتنا وطرق دراستنا وقد حاولنا أن نحصل بمجمل الأفكار والاستنتاجات ونحن نلحق نص رسالة ابن أباض ونص القاضي عبد الجبار ونصوصاً أخرى لعلنا أنه يصعب التحصل عليها.

يمكن أن نقول أن من بين الباحثين الذين طرحوا هذه المسألة بمجدية فانسينك في كتابه "العقيدة الإسلامية" حيث حاول تحديد الإشكالية الأولى التي طرحت في الفكر الإسلامي الناشئ في الأربعين سنة الأولى إذ يقول: "إن بروز الخواج فرض على المجموعة الإسلامية تحديد موقفها فالمسألة القديمة التي طرحت حول الفرق (وعلاقة) بين الإسلام والإيمان صارت تطرح بشكل جديد من هو المسلم ومن هو الكافر؟ من هو الناجي ومن هو الملعون الخاسر؟ وقد ضمت هذه المسألة في أهميتها مسألة الخلافة بعد مقتل عثمان. لذلك فإننا ننحو إلى أن الجدل الذي دار حول هذه المسألة كان ذا طابع ديني وإلى طرح السؤال التالي: هل كان الموقف الديني للخوارج هو الذي دفع الجدل حول طبيعة الإيمان؟".

ويقول وات مونتغمري وات في مقدمة كتابه "الفترة التكوينية للفكر الإسلامي":

"إن مقتل الخليفة عثمان في بيته بالمدينة سنة 656 م يمكن أن يكون نقطة إنطلاق لدراسة الفكر الإسلامي والفكر الخوارجي بالأساس. فالخوارج يعتبرون أنفسهم إمتداداً لمجموعة الثوريين المسؤولين عن مقتل عثمان وكثير من المفكرين الذين أتوا من بعد، قد حاولوا تقديم حجج لتبين صحة أو خطأ مختلف المواقف التي إتخذها المسلمون من هذه القضية في الفترة التي تنطلق من مقتل عثمان حتى سنة 661 م

حيث قتل علي بن أبي طالب. لذلك فإن هذه المسألة هي من أكثر المسائل إختلافا بين المسلمين في التاريخ الإسلامي".

فبالنسبة إلى منتقري وات يبدو من الواضح أن الخوارج لعبوا دورا حاسما إن لم نقل الدور الأول في بعث الجدل الديني السياسي الذي دار حول القضية التالية هل قتل عثمان ظلما أم لا ؟ ويستمر وات في مقولته:

من هنا يبدو واضحا أن رفض التحكيم كان يهدف إلى رفض إعادة النظر في قضية مقتل عثمان وما ينجر عنها من ملاسبات لذلك خرجوا على علي بن أبي طالب عندما قبل التحكيم. فسبب خروجهم لا يرجع بالأساس إلى أسباب سياسية حينية بل إلى أسباب عقائدية وهذه نقطة ذات أهمية كبرى لفهم التاريخ الإسلامي وخاصة تاريخ الفكر الديني في الإسلام لذلك فإن رواية الخوارج لمقتل عثمان تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى إعادة قراءة التاريخ الإسلامي وتاريخ الفكر ووات منتقري وات يعتقد أن العقيدة الخارجية هي من أقدم العقائد في الإسلام وهو كذلك يؤكد أن أهم وأقدم وثيقة تحمل رواية الخوارج حول مقتل عثمان هي رسالة عبد الله بن أباض لعبد الملك بن مروان التي نلحقها بدراستنا هذه.

### **وثيقة ذات أهمية قصوى:**

تعتبر رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان (وهي إحدى رسالتين) وقد نسخها الرادي في كتابه "الجواهر" أقدم وثيقة في التاريخ الإسلامي تروى مسألة خلافة عثمان بن عفان إذ يبدو أنها كتبت في القرن الأول هجري ونحن نعلم أن الوثائق المكتوبة التي وصلت إلينا عن القرن الأول ما عدا القرآن تكاد تكون منعدمة.

ومجمل كتابات الخوارج الإضافية العقائدية والتاريخية تستمد مبادئها من تلك الرسالة الوثيقة التي طرح فيها مؤسس المذهب المبادئ الكبرى التي لم تتغير تقريبا حتى العصر الحديث ولكن هذه الوثيقة رغم أهميتها لا تكفي لدراسة الموضوع باعتبارها لا تركز على المعطيات بل تكفي بتحديد المواقف فالعرب والمسلمون لم

يعرفوا بعد كتابة التاريخ كما صار الحال في القرن الرابع وما بعده. لذلك اخترنا الاعتماد على وثيقة أقل منها قدما وهي كتاب "الجواهر" الذي مدنا برواية ضافية عن الأحداث التي حفت بقتل الخليفة الثالث وأسبابها واسم الوثيقة كما ذكرنا هو "كتاب الجواهر المنتقاة لإتمام ما أخل به كتاب الطبقات". وكتاب الطبقات هذا ليس إلا كتاب طبقات المشايخ بالمغرب لأبي سعيد الدرجيني وليس جزءه الأول إلا الوثيقة المروفة بـ "سير أبي زكريا الجناوني" التي درسها موتيلنسكي. وأهمية كتاب البرادي متأنية من كونه يعكس رواية قديمة كانت سائدة في القرن الأول كما تبرزه مقارنة الجواهر برسالة ابن أباض وتبرزه مقارنة هذه الرواية الخوارجية بالروايات السنية والشيعية والمعتزلية.

والشيخ أبو القاسم إبراهيم البرادي هو دون منازع أهم شيوخ الأباضية في أواخر القرن السابع وبداية القرن الثامن هذه الفترة التي عرف فيها الفكر الديني عند الأباضية أوجه ومن أهم علماء حربة.

فبعد سقوط إمارة تاهرت (297 م) على يد الفاطميين دخل المذهب في حالة "الكتمان" وهي حالة سرية مطلقة تتميز بوجود قيادة سرية للمذهب تحفظ عقيدته وتدير شؤون أهله وترسم خطة لتطويره والخروج به إلى حالة "الظهور" وقد كان الشيخ إبراهيم أحد قادة المذهب ومفكره لذلك فإنه يمكن إعتبار أن كتبه المتعددة تعكس وجهة نظر المذهب في كل المجالات (الأصول والفقه والتاريخ ...) وكان شيخ العزابة وكانت ترجع إليه أمور الدين والسياسة وفض الخلافات التي قد تندلع في صلب المذهب.

وقد حاول المؤلف في مقدمته تحليل الأسباب التي دفعته إلى كتابة وثيقته هذه إذ إعتبر أن كتاب الطبقات للشيخ أبي العباس الدرجيني لم يود رسالته كاملة إذ أغفل ذكر أهم مسألة وهي بروز الخلاف في المجموعة الإسلامية أي في مجموعة صحابة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وخاصة في خلافتي عثمان وعلي بن أبي طالب وبرز



مذهب الخوارج عند التحكيم وفعلًا فقد أغفل الدرجيني ذكر الطبقة الأولى وهي طبقة أصحاب الرسول (أي الذين عاشوا في الخمسين سنة الأولى للإسلام حسب تصنيف مؤرخي الأباضية). وفي الحقيقة فإن هذا الفرق في تناول التاريخ يعكس خلافاً إيديولوجياً في صلب المذهب كما سنرى هذا فيما بعد إذ أن مسألة مقتل عثمان هي عقدة كل المسائل العقائدية.

### الخلافا حول قضية مقتل عثمان

ولفائل أن يقول لماذا لم يكرّر البرادي في "الجواهر" ما قاله الدرجيني في "الطبقات" وما كتبه أبو زكريا في سيرته وقد أحاب مؤلفنا عن هذا السؤال إذ إعتبر أن كتاب الطبقات قد أخل بواجب كبير حين لم يتناول الطبقة الأولى أي صحابة الرسول لأن الخلافا صار بينهم وحولهم وتقرّب بالتالي من أخذ مواقف من الصحابة ومن الفتنة الكبرى.

نلاحظ إذن أن وجهة نظر البرادي حول دور الخوارج في إندلاع الجدل الديني لا تختلف عن وجهة نظر المؤرخين مثل مونتغمري وات وفانسنيك وفاليري. إذ أنه يعتبر أن أسباب الخلافا والفتنة وإنقسام المسلمين إلى أهل الحق "وأهل الخلافا" تكمن في مفهوم عثمان بن عفان لدور الخليفة وخاصة في الجزء الثاني (الست سنوات الأخيرة من حكمه) فتناسى الدرجيني لقضية الصحابة (أي الطبقة الأولى) ليس من باب الصدفة بل يعكس وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر البرادي إذ أنه لم يجب عن السؤال التالي: هل قتل عثمان ظالماً أم مظلوماً؟

فالدرجيني لم يجب بصراحة عن هذه المسألة وأراد التخلص منها خلافاً للبرادي فكتاب "الجواهر المنتقاة لإتمام ما أخل به كتاب الطبقات" ليس إتماماً لكتاب "الطبقات" كما يدعيه مؤلفه البرادي بل هو طرح مناقض تماماً لطرح الدرجيني فالبرادي في الحقيقة يعكس النظرة الخوارجية والأباضية الأصلية لقضية مقتل عثمان كما طرحها في القرن الأول عبد الله بن أباض في رسالته وهو كما سنحاول تبينه

وثيقة قديمة تعكس رواية أصلية وقديمة للأحداث التي جرت في مطلع القرن الأول والتي ذهب ضحيتها عثمان وتعكس خاصة نظرة عقائدية أصلية لم تتناولها بعد يد السياسيين وأصحاب المذاهب. لذلك فإن السيدة الفاليري التي إعتمدت على هذه الوثيقة نحت منحى جديدا وثوريا فيما يخص النظرة إلى الجدل الذي دار فيما بين المسلمين بين سنة 36 هـ و 40 هـ إذ إعتبرت أن هذا الجدل كان يكتسي طابعا عقائديا بالأساس وليس طابعا سياسيا حول مسائل الخلافة كما يذهب إليه معظم المؤرخين المعاصرين.

مسیحیوں کے لئے

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

## مكتبتى الخاصة

**على موقع ارشيف الانترنت**

## الرباط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

## الإشكاليات الفقهية التي طرحها مقتل عثمان

لقد إعتمدت السيدة فاليري (1) على معطيات عديدة لتصل إلى النتيجة التالية: أن قضية التحكيم هي أساسا قضية عقائدية. وأن المسألة التي كانت مطروحة في أذرح أو في دومة الجندل كانت مسألة "ظلم عثمان" وما إذا كان قتل ظلما أو مظلوما. لذلك فإنه يمكن إعتبار كتاب "الجواهر" وثيقة في العقيدة الأصلية للخوارج وليس فقط وثيقة في التاريخ.

والسؤال المطروح هو التالي: هل يمكن دراسة مفهوم "الظلم" عند الجيل الأول من الخوارج وهم الذين خرجوا أولا على عثمان وثانيا على علي بن أبي طالب ؟

## الخوارج وبرز الفكر الديني

لقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز أهم المسائل العقائدية للمذهب الأباضي وهو أحد مذاهب الخوارج إنطلاقا من فكرة أساسية بأن العقيدة التي لم تتغير تغيرا هاما لا بد أن تعكس دائما نفس الرواية للتاريخ والتي خضعت عادة إلى مبادئ مذهبية.

وقد برز لنا أن العقيدة الأباضية لم تتغير تغيرا كبيرا منذ تأسيسها على يد "المحكّم الأولى" التي رفعت شعار "لا حكم إلا لله" لرفض التحكيم: فرواية البرادي لأسباب قتل عثمان هي نفسها رواية ابن أباض التي تعود إلى نصف القرن الأول من الهجرة.

لن نتمتع في بحثنا هذا في قضية العقيدة عند الخوارج ولكننا سنكتفي بإبراز نقاط القوة فيها ولنا في كتاب "القواعد" للحيطالي ودراسة مورينو (2) ما يكفي لتحديدتها.

إن الفكر الديني عند الخوارج في القرون الأولى للإسلام (خلافا للقنرين الرابع والخامس هـ) كان يمتاز أساسا بغياب الطابع الميتافيزيقي أي الجانب الفلسفي وكان يركز أساسا على القواعد الأخلاقية والاجتماعية للدين فمعرفة الله مثلا تخضع إلى النص القرآني ولم تكن قضية الذات والوجود مطروحة بأبعادها الكافية (3) ورغم أن الفكر الديني عند الخوارج الأباضية يدور مثلا حول قضية التوحيد التي يحتفلون في طرحهم لها عن باقي الفرق الإسلامية (4). فالتوحيد (5) ليس فقط جملة المعتقدات الأساسية بل يشمل جوانب تخص الحياة اليومية عند المسلمين.

أما مسألة القضاء والقدر فإن موقف الخوارج يختلف عن موقف الأشاعرة وموقف المعتزلة. كما أن أهم مسألة هي مسألة الولاية والبراءة. فالولاية تعني ولاية الله في عباده أي إلتئامهم إلى صف المرحومين والبراءة هي براءة الله من أهل الكفر وهي تعني "اللعن" وتنجر عن البراءة عدة نتائج تفس المبروء منه لأن "اللعنة" تعني أن الملعون أصبح عدو الله.

وبصفة عامة فإن الولاية والبراءة هما تصرفنا يحددان العلاقة بين أفراد المجموعة وبين المجموعة والعالم الخارجي أي في آخر تحليل مع أعدائها الذين يجب مقاومتهم حتى يعودوا إلى طريق الصواب، طريق "أهل الحق" (6) فإعلان البراءة أو الولاية يعني في الحقيقة تطبيقا لأمر إلهي انطلاقا من الحديث المعروف "لا تجتمع أمتي على ضلالة".

فالتوحيد وقضية القضاء والقدر مرتبطان ارتباطا وثيقا إذن بقضية الولاية والبراءة ولا يمكن الفصل بين هذه القضايا الثلاث فالإلتئام إلى المجموعة يركز على الإلتئام إلى الفكر الديني عند الخوارج الأباضية الذي يركز على مفهوم التوحيد (7)

الذي هو مرتبط بعدة قواعد تحدد مسألة الولاية والبراءة. وكذلك فإن الطرد أو الإبعاد عن المجموعة لا يمكن أي يقع إلا على أساس نظرة الخوارج الأباضية إلى اللاهوت الذي لا يعدو أن يكون الركائز الدينية لمعرفة القضاء الإلهي.

ولكن ما علاقة كل هذا بمقتل عثمان بن عفان ؟ (8).

أو بالأحرى ما هو مفهوم "الظلم" عند الخوارج آنذاك ؟ وما هي الكيانات التي إرتكبتها عثمان في حق كامل المجموعة الإسلامية حتى يستحق القتل ؟ يبدو أن قتله عثمان قد طبقوا مفهوم الظلم الذي سيتبناه الخوارج فيما بعد والذي يركز على المقدمات التي ذكرناها.

## هل كفر عثمان ؟

لقد طرح الخوارج الأسئلة التالية:

أ) نظرا إلى المظالم التي إرتكبتها عثمان، هل يمكن الإستمرار في إعتباره من أهل التوحيد ؟

ب) ونظرا إلى خطورة هذه القضية وإنعكاساتها على المجموعة كيف يمكن أن نعتبر أن هذه الفتنة قد قدرها الله ولماذا ؟ فالخوارج طرحوا بهذا السؤال وبصفة مبكرة مسألة القضاء والقدر التي يوليها الفكر الدين الأباضي أهمية كبرى (11). وإذا كانت هذه هي الحقيقة فكيف يمكن تفسير إستمرار عثمان في الحكم لمدة ست سنوات وكيف يمكن تفسير إنصياح المجموعة الإسلامية لأوامره وخضوعها لسلطته ؟ بل أكثر من ذلك كيف يمكن أن يقبل المسلمون الصلاة وراء إمام "كافر" وبصورة أخرى هل يمكن لإمام "كافر" أن يحكم المجموعة الإسلامية (12) ؟.

وللإجابة عن هذه الإشكاليات التاريخية يحاول كل مؤرخي الخوارج أن يفسروا كيف إنتقل عثمان في السنوات الست الأخيرة من حكمه من شخص يستحق ولاية المسلمين إلى شخص يستحق براءتهم أي "لعنة الله" وبالتالي يجب إهدار

دمه (13) ؟ وعندما نعود إلى علماء الدين الأباضيين نجدهم يطنبون في ذكر مختلف أنواع الولاية والبراءة (14) تفاصيلها. وهذه التفاصيل لا تزيد المسألة إلا تشعباً. لذلك فنحن نطرح الأسئلة التالية:

- 1) لماذا ترقب معارضو عثمان ست سنوات قبل أن ينفذوا قرارهم بإعدامه ؟
  - 2) هل كان هذا القرار مبرراً وله حجه ؟ ولماذا تغافل قتلته عن رغبة عثمان في عدة مناسبات في إعلان توبته وخاصة قبل قتله ؟
  - 3) هل خضع الحكم بإعدامه إلى الإجراءات "القانونية" اللازمة وإلى الأبحاث التي كان يجب أن يقوموا بها لإبراز "بغيه" ؟
- فمسألة مقتل عثمان كما يراها الخوارج تطرح إذن مسألة المنطلقات المذهبية للمذهب الخوارجي في العصر الأول للإسلام.
- لذلك فإن كتاب "الجواهر" للبرادي لا يمكن أن يكون إلا وثيقة في العقيدة إنعكست في رواية قديمة لمقتل عثمان وتداولته مختلف طبقات الخوارج. فهي وثيقة تروي محاكمة عثمان من طرف المجموعة الإسلامية على قاعدة القواعد الأربعة المؤسسة للعقيدة الخوارجية والتي قد سبق ذكرها.
- فالرواية التي نسخها البرادي عن وثيقة قديمة هي محاكمة لعثمان بإعتباره مخلاً بالمبادئ الأساسية للعقيدة وهو ما يبرز من خلال تعداد أسباب الفتنة التي أشعلها حسب رأي الخوارج عثمان بن عفان.

## الدلائل على قدم وثيقة البرادي

وحق يمكن إبراز وإثبات الأهمية التاريخية للوثيقة التي قدمها لنا أبو القاسم ابراهيم البرادي في شكل كتاب (الجواهر) يجب أولا معرفة ودراسة الفكر السياسي الذي كان يحمله المحدثون ولكن هذه النقطة وقعت دراستها تقريبا من طرف مؤرخي الفكر والباحثين للتاريخ الإسلامي وكان من المفروض كذلك معرفة التوازنات التي كانت توجد بين مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية في عصر الأمويين. وباختصار كان يجب دراسة المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفترة التي وافقت حكم عبد الملك بن مروان حتى نتمكن من فهم محتوى الخطاب الديني والسياسي الذي تحمله رسالة ابن أباض إلى الخليفة الأموي.

ونظرا إلى وجود هذه المعطيات في كتب التاريخ الإسلامي وكثرة المعلومات حول علاقة الخوارج الأباضية بالأمويين، فقد فضلنا التركيز على النقاط التالية:

(1) إن رسالة ابن أباض تمثل أقدم رواية حوارية وقد تكون أقدم رواية حول مقتل عثمان وهي زيادة على كونها تمثل (في محتواها) قاعدة لكتاب الجواهر للبرادي فهي تحمل نظرة الخوارج آنذاك إلى العقيدة الإسلامية.

(2) إن مختلف الروايات المجموعة في الوثيقة تحمل طابعا عقائديا مبكرا لا يمكن أن نعتبره من القرن السابع هجري بل يرجع إلى القرن الأول إذا اعتبرنا أن قدم الروايات يوافق قدم الرواة الذين ذكرهم البرادي فأحد الرواة الأساسيين الذين

يذكرهم البرادي لعب دورا هاما في تاريخ الخوارج الفكري والسياسي وهو عمر بن ميمون.

3) إن قرار البرادي كتابة هذه السيرة ليس من باب الصدفة، بل يدخل ضمن صراع خفي كان موجودا داخل المجموعة الأباضية في القرن السابع والثامن، حول مسألة مقتل عثمان إذ يبدو أن السؤال القديم: هل قتل عثمان ظلما أم مظلوما ؟ قد طرح من جديد وهو كما نعلم سؤال يحدد العلاقة داخل المجموعة (أي المذهب الأباضي) كما يحدد علاقة المذهب بالمذاهب الأخرى.

### رسالة ابن أباض

يبدو أن أول وثيقة أباضية حول مقتل عثمان كانت من إنتاج مؤسس المذهب الأباضي ويذهب وات مونتغمري وات إلى إعتبارها أول وأقدم وثيقة في التاريخ الإسلامي تحمل رواية كاملة ونظرة متكاملة عن خلافة عثمان إذ أنها كتبت في الجزء الثاني من القرن الأول ونحن نعلم أن الوثائق المكتوبة التي لم يقع تزييفها والتي ترجع إلى القرن الأول تكاد تكون مفقودة.

ومما يمكن استخلاصه من هذه الرسالة هو إستمرار الجدل بين المسلمين حول مقتل عثمان وقد عرض ابن أباض تقييمه الكامل لخلافة عثمان والأسباب التي أدت إلى إعتباره كافرا في آخر عهده حتى يستحق إهدار دمه. فمن الواضح أن السؤال المطروح آنذاك كان ما إذا قتل عثمان ظلما أم مظلوما ؟ فهذه الرسالة تعكس وجهة نظر الأباضية حول هذه النقطة.

ولا يهمنا في هذا البحث تناول الظروف التاريخية التي حفت بعملية تبادل الرسائل بل ما يهمنا هو القاعدة الإيديولوجية أي الدينية وجملة المبادئ التي تحملها هذه الوثيقة التاريخية فإذا ما ثبت قدم وصحة هذه الوثيقة، فإننا نكون أما مصدر قديم جدا ونحن نعلم إخلاص علماء الاباضية لمبادئ أسلافهم مما يجعلنا نستبعد أن يكون النص من وضع أحد الكتاب المتأخرين (تاريخيا) أو أنه عرف إضافة أو حذف هامين.



لذلك فإن البرادي قد فضل نسخها في كتابه الجواهر ونحن نعتقد أنه إعتد عليها كمرجع أساسي لكتابه. وقد إتبع نفس التخطيط الذي إعتدته الوثيقة. وحتى الذين يخالفون البرادي في نظرتهم لم يتجرؤوا على الطعن في صحة هذه الوثيقة رغم أن أبا سعيد الدرجيني قد أغفل نقلها ويجب أن نذكر هنا أن البرادي قد تصدى لكتابة جواهره حتى يتلافى النقص الفادح الذي سقط فيه كتاب (الطبقات) للدرجيني عندما تناسى ذكر الطبقة الأولى من الصحابة. وهذا حسب رأينا أحد العناصر التي تؤكد أن نظرة الخوارج وروايتهم لمقتل عثمان أقرب للرواية الأصلية وأن المحتوى الديني لرسالة ابن أباض يتطابق مع ما نعرفه عن العقيدة الإباضية الأولى وهذا ينسحب كذلك على كتاب البرادي مما يؤكد طرح السيدة فاليري حول طغيان الطابع العقائدي على الصراع الذي جد إبان خلافة علي بن أبي طالب.

أما جملة التهم التي وجهها الخوارج لعثمان المذكورة في الرسالة وفي الجواهر فهي تطابق ما ذكرته كتب المخالفين حول موقف الخوارج من اخليفة الثالث. ونحن نورد أهم النصوص الإباضية في هذا الملحق والتي تناولت مسألة الفتنة الأولى.

لذلك فإنه يمكن إعتبار رسالة ابن أباض إلى عبد الملك بن مروان وثيقة عقائدية قديمة جدا. فنقد عثمان يحتوي على مفاهيم عدة كالإستتابة، الولاية، المراءة، الإستغفار، الكبائر ... هذه المفاهيم هي التي تمثل الأصول الدينية لسيرة البرادي فمثلا مفهوم القدر الذي يستعمله البرادي لتفسير حدوث "الفتنة" وكيف يمكن تفسير رضاء الله بمحدثها وحسب البرادي فإن الفتنة التي كان عثمان سببا لها هي من صنع الله لأنه خالق الخير والشر. وهذا ما تبينه رسالة ابن أباض.

فعثمان الذي "أغواه الشيطان" ابتعد عن أحكام الله هكذا فسر البرادي سبب بروز الفتنة كما فسرهما من قبله ابن أباض في رسالته الشهيرة.

والحقيقة أن النصين يهدفان إلى تفسير ووصف تطور عثمان من موقع المولى إلى موقع المبروء منه أي تفسير أسباب خروجه من المجموعة الإسلامية وأسباب إهدار دمه فالذكر الدقيق لزلزلاته يهدف إلى تقديم الحجج الدامغة على "كفره".

ومهما كان مقدار التغيير الذي طرأ على الموقف الأباضي في الفترة التي تفصل بين رسالة ابن أباض (القرن الأول) وكتاب الجواهر (القرن الثامن) فإن عثمان ما فتئ يعتبر موحدًا ولكنه كان "كافرًا" وينتمي كفره إلى نوع "كفر النفاق" وهو يختلف عن "كفر الشرك".

وابن أباض لا يجادل عبد الملك بن مروان حول هذه المسألة إذ يعلمه أنه يكفر عثمان بن عفان ويترع عنه "الولاية" التي يستحقها كل مسلم ويرميه "بالبراءة" التي يستحقها الكافرون.

ونحن نعلم من جهة أخرى أن "البراءة" لا تعلن إلا إذا وقع المس بأحد القواعد الأساسية للإسلام (حسب رأي الأباضية) لذلك فإن عثمان يستحقه للبراءة يكون قد حاد عن طريق الحق.

هذا يذكرنا بالشعار المعروف للخوارج القدامى "لا حكم إلا لله" حيث يعتبر القرآن الحكم الوحيد بين المتصارعين وعبد الله بن أباض يدعو الملك الأموي إلى تحكيم القرآن في قضية عثمان وينذره أنه في حالة عدم تبرئه من عثمان سيعتبره الخوارج مبروءًا منه كعثمان بن عفان وهذا طبعًا موقف سياسي ديني في نفس الوقت. والمعلوم أن الخوارج كانوا يكفرون كل ملوك بني أمية ما عدا عمر بن عبد العزيز.

وهذا الموقف يتبناه البرادي في كتابه مما يؤكد الطابع القلبي لوثيقته. فالبرادي كإبن أباض يعتبر نفسه من الورثاء الشرعيين "للمحكمة الأولى" أي "أصحاب النهروان" مع إعتبار فرق وحيد وهام هو أن ابن أباض كان يعلن عن إنتمائه للخوارج عكس أباضية القرن الثامن الذين كانوا يعتبرون أنفسهم فرقة تختلف عن الخوارج.

وختلاصة القول أن هناك استمرارا وتواصلا بين مواقف الخوارج في القرن الأول حول مسألة خلافة عثمان وبين مواقف أباضية القرن الثامن. وهذا عنصر محدد في فهمنا لتاريخ الفرقة وكذلك في أهمية الكتب والآثار والوثائق التي خلفتها.



## الفصل الثاني

### دراسة الإسناد



## الرواية الأصلية

إن المقارنة بين مختلف الروايات التي ذكرها مختلف المؤرخين سواء كانوا شيعة أو سنة أو معتزلة أو خوارج تبرز وجود رواية أباضية أو ما قبل أباضية أي خوارجية قد بقيت حتى القرن الثامن هجري حول خلافة عثمان.

هناك إذن محتوى مشترك بين مختلف الروايات بقطع النظر عن الآراء والمواقف المذهبية المعبر عنها.

فالنقاد الموضوعي لا يمكن له هنا إلا أن يقر بوجود رواية أصلية للأحداث قد تناولتها أيدي المؤرخين وعرفت إضافات وحذفًا حسب الأهواء السياسية والمذهبية ونحن لا نعلم متى بدأت هذه الرواية تتأثر بالمذاهب والآراء الإيديولوجية. ونحن نتساءل إذا كان من الممكن تحديد الفترة التي بدأت المذاهب السياسية والدينية تتناول فيها هذه الرواية لإخضاعها لأهدافها ؟ فهل يمكن إذن إعادة تركيب الرواية الأصلية هذا اللفز الذي لوثته المذاهب، حتى تتمكن من فهم موضوعي وتاريخي للأحداث التي حفت بمقتل عثمان بن عفان ؟

إن الطريقة التي إتبعها كائتاني ولا مبر تجعلنا نقدم على إختيار طريقة معالجة هذه المسألة بثقة كبيرة حتى تتمكن من الفرز بين الآراء المذهبية والأحداث التي حدثت فعلا وتتبع الآثار القديمة لكل الروايات. وهذه الطريقة التي إلتزم بها العالمان هي نفسها التي إتبعنها مختلف كتب السيرة العربية فكتب السيرة تتكون من قصص قصيرة تسمى "أخبارا" وكل خبر تؤكد سلسلة من الروايات تصل إلى أشخاص عاشوا في نفس الفترة التي وقع فيها وهذه الطريقة التي إستعملها المؤرخون العرب هي التي إستعملها رواة الحديث وتسمى "بالعننة" وكذلك "بالإسناد" وهي تهدف إلى إثبات صحة الخبر أو الحديث. وهذا ما نجده عند الطبري خاصة في كتابه "تاريخ الأمم والملوك".

وقد استغل المستشرقون هذه الطريقة لابتكار أسلوب في البحث عن الحقيقة التاريخية وهذا ما فعله كاييتاني ولامتز، والسؤال المطروح دائما هو إذا ما كان الإسناد فعلا صحيحا وإذا ما كان النص المدروس فعلا قديما ؟ وإذا ما اعتبرنا أن بعض الشخصيات المذكورة قد وقع انتحال اسمها أو إذا ما وضع الخبر أو الحديث لغايات مذهبية وسياسية فهل بقي من عناصر الإسناد هذه ما يمكن إثباته حتى تتمكن من معرفة تاريخ الفترة التي برزت فيها الفكرة أو الرواية وأخذت مكانها في الوعي أو التاريخ العربيين ؟

إذا ما حاولنا تطبيق هذه النظرية على كتاب "الجواهر" للبرادي فإنه يجب طرح السؤال التالي: هل يوجد في الرواية الأصلية التي تشترك فيها كافة الاتجاهات، ما يكفي من شخصيات "إسنادية" يمكن أن تثبت وجودها وتثبت قدمها حقا ؟

### عمرو بن ميمون

فمثلا يوجد إسم أحد الشخصيات الرئيسية للبرادي وهو عمرو بن ميمون من مهران الذي يذكره البرادي في أحداث تعتبر أساسية في تشكيل الرواية الأصلية وعمرو بن ميمون يذكره الطبري واليعقوبي والبلاذري - فالبرادي والطبري يستندان إليه لذكر رواية "الشورى" وهي رواية أساسية في إبراز شرعية أو عدم شرعية عثمان بن عفان وأهمية هذه الرواية التي يرويها عمرو بن ميمون متأنية من كونها تصف كيفية ترشيح عبد الرحمن بن عوف لعثمان.

فالرواية الأباضية حول هذه المسألة تشبه تماما الرواية السنية ونحن نعلم أن أهل السنة والاباضية لا يختلفون في شرعية خلافة عثمان بن عفان إذ أنهم يعتبرون أن الطريقة التي وقع إختياره بها قانونية وشرعية.

هذا ما يجعلنا نعتبر أن هذا الإسناد وهو عمرو بن ميمون هو خيط أساسي في إعادة حبك الرواية الأصلية وإثبات وجود الشخصيات الأخرى التي يستعملها البرادي



مثلا لإسناد روايته فعادة عندما يثبت أحد عناصر الإسناد تثبت بقية العناصر ومن الصعب إعتبار الآخرين من محض الخيال.

## الحجج على قدم الرواية

يمكن أن نذكر الأسباب التالية:

(1) أن عمرو بن ميمون لا ينتمي إلى الشخصيات المعروفة والمذكورة في أغلب حلقات الإسناد سواء كانوا من المحدثين أو من الإخباريين، فهو لا يعتبر من أهمهم.

ونحن نعتبر أن عدم شهرة إحدى الشخصيات المذكورة في الأسانيد هو دليل على صحة خبره فلو أراد أحدهم تزيف خبر أو حديث لما استعمل اسما غير مشهور إذ أنه من صالحه لإثبات مصداقية روايته أن يسندها لأحد كبار المحدثين أو الإخباريين.

(2) كما يدل على ذلك اسم أبيه ميمون واسم جده مهران فإن عمرو ينتمي إلى سلالة حفظت العلم وتخصصت في إرساله وجده مهران وأبوه ميمون من المحدثين ويذكرهما ابن تيمية في رواية ذات طابع ديني وتاريخي حول بروز تيار الخوارج والمستشرق الكبير جوزاف شاخت يؤكد أن "إسناد العائلات" كان من أقدم التقاليد في الإسناد في الحضارة العربية الإسلامية فالابن يأخذ عن الأب ويعطي الأخبار لابنه وهكذا دواليك.

(3) إن عمرو بن ميمون هو حفيد سعيد بن جبير (15) أحد المحدثين الهاميين. فالبرادي يركز في نصه على روايات عدة ترجع إلى أحد أفراد هذه العائلة التي تخصصت في سرد الحديث والأخبار.

(4) إذا ما حاولنا معرفة دقائق حياة أبا عمرو بن ميمون ومعرفة أوضاع عائلته حتى نفهم الوسط الديني والسياسي الذي كان ينتمي إليه فإنه يمكن أن نبرز أنه كان يعيش في شبه الجزيرة العربية وكان يزور مدينة الرقة التي توجد قرب وادي الفرات

وبلاد الشام. وأبوه كان قاضيا بالرقّة تلك المدينة التي كانت تضاهي البصرة والكوفة. وتزوج ابنة أحد محدثي الكوفة وهو سعيد بن جبير.

5) كيف يمكن لعائلة من الجزيرة استقرت بالرقّة وباتصال مستمر بمدينة الكوفة (بحكم القرابة العائلية) أن تكون حافظة لرواية أصلية قديمة ذات حساسية أباضية أو خوارجية ؟

أن الترجمة الشخصية لعمر بن ميمون هي التي تجيب عن هذا السؤال ! إذ يبدو أن بعض الأحداث البارزة في هذه الترجمة التي تذكرها أو تتناساها الروايات التاريخية السنية والأباضية والتي تمت إلى أحداث هامة حدثت في السنة 100 للهجرة في ذلك المكان قرب الحدود العراقية السورية حيث لا يمكن لابن القاضي إلا أن يكون محل اعتبار واحترام. في تلك السنة بالذات إنتفض الخوارج بالعراق. وبعثوا بكتاب إلى والي العراق حتى يتمسك "بالكتاب والسنة النبوية" وقد كان الخليفة آنذاك عمر بن عبد العزيز. وقد حاول الوالي إقناعهم بالعدول عن الثورة ولكنه إضطر أخيرا إلى إرسال جيش هام على رأسه مسلمة بن عبد الملك. وقد كانت نقطة إنطلاق الجيش مدينة الرقة.

وحسب ابن عبيدة وهو أحد الأخباريين المتهمين بتعاطفهم مع حركة الخوارج فإن الجيش قد تلقى الأوامر (بعد أن تحرك) بالعدول عن مهاجمة الخوارج الثوار وقد أصدر هذه الأوامر المتناقضة عمر بن عبد العزيز الذي قرر إرسال جيش آخر من الكوفة بألفي مقاتل وعلى رأسهم محمد بن عبد الله بن جرير البجلي وهو أحد أبناء صحابة رسول الله.

وأثناء ذلك أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز وفدا للتفاوض مع الخوارج الثائرين وقد وقع تحديد موعد لمناظرة دينية بين علماء الخوارج وعلماء بني أمية. ويبدو أن أراء الخوارج قد أثرت في الخليفة الأموي مما أثار فزع حاشيته ومن الثابت أن عمر بن عبد العزيز حاول إستمالة الثائرين إليه فتبدل مسلمة بن عبد الملك وهو من بني أمية

بأحد أبناء الصحابة على رأس الجيش المرسل لمواجهة الخوارج كان يرحى منه إستمالة الجناح المعتدل للخوارج الذي كان متأثراً بمدرسة الحديث التي برزت في المدينة آنذاك. والحاصل أن عمر الثاني (عمر بن عبد العزيز) كان أقرب إلى مدرسة المدينة وأكثر تأثراً بها رغم وجوده على رأس بني أمية القرشيين ونحن نعلم أن مدرسة الحديث في المدينة قد إنتصرت وهيمنت إبان خلافة عمر بن عبد العزيز.

لذلك فإنه من الممكن أن نتصور أن المفاوضات والمناظرة العلمية والدينية التي جددت بين مبعوثي الخوارج ومبعوثي بني أمية كانت تركز زيادة على القرآن، على السنة النبوية كما كانت ترونها مدرسة المدينة للحديث إذ كانت تمثل الأرضية الوحيدة المشتركة بين المتحاربين وخاصة أن الخوارج سيفرزون حركة معتدلة هي حركة الأباضية (16) لذلك فإننا نظن أن عائلة عمرو بن ميمون قد لعبت دوراً هاماً في هذه المفاوضات التي قد تكون دارت بمدينة الرقة مقر هذه العائلة.

وحسب تهذيب التهذيب (17) لابن حجر العسقلاني فإن عمرو بن ميمون كان تتلمذ في تلقي الحديث على عمر بن عبد العزيز مما يجعلنا نستنتج وجود علاقة وطيدة وعقائدية بينهما. وإذا إعتبرنا إثنين شخصيتان سياسيتان فإنه يمكن القول أنه كانت توجد صداقة تربط بين العائلتين.

ونحن نعلم أن أم عمر بن عبد العزيز هي من سلالة عمر بن الخطاب الخليفة الثاني. ومن جهة أخرى فإن ميمون بن مهران أبا عمرو بن ميمون كان يعيش في وسط متأثر بعمر بن الخطاب والزبير بن العوام وكان على اتصال بنافع المولى الشهير لعبد الله بن عمر.

ونحن نعلم من جهة أخرى أن عمر بن عبد العزيز كان متأثراً بعمر بن الخطاب حتى سمي عمر الثاني ويمكن أن نستنتج أن شعار الاعتماد على التقاليد التي ركزها عمر بن الخطاب كان يهدف منه إلى فسخ تأثير عثمان بن عفان في بني أمية ولا بد أن يكون

هذا الشعار قد أثر في الخوارج المعتدلين كالأباضية الذين يكون لعمر بن الخطاب أجل التقدير بينما يكفرون عثمان بن عفان.

ويمكن كذلك أن نتصور أن عائلة عمر بن ميمون لعبت دورا هاما في تبديل قائد الجيش كخطوة أولى نحو إجراء مفاوضات وفض الخلافات وكذلك في تعيين العناصر التي تكون الوفد الخوارجي.

ونحن نعلم من خلال المصادر الأباضية (18) إن سالم بن الحطيئة الهلالي الذي يعتمد البرادي في روايته كان أحد أعضاء هذا الوفد وقد كان له موقف معتدل وناقد لتصرف الخوارج الأزارقة يصل حد التبرء منهم.

وسالم بن حطيئة الهلالي كما هو الحال بالنسبة إلى عمرو بن ميمون هو من أهم الشخصيات التي يعتمد عليها البرادي في كتابه الجواهر لذكر نهاية عمر بن الخطاب والظروف التي حفت بها وانتقال الحكم إلى عثمان بن عفان.

وحتى تبرز أهمية عمر بن ميمون بالنسبة إلى البحث التاريخي من أجل إعادة تركيب الرواية الأصلية لمقتل عثمان فلا بد أن نلخص مجمل المعلومات المذكورة في النقاط التالية:

(1) عمرو بن ميمون هو أساسا راوية للأحداث التي حفت بتعيين عثمان بن عفان كخليفة وهو إسناد مشترك بين الطبري والبرادي أي بين السنة والأباضية.

(2) عمرو بن ميمون ليس شخصية من محض خيال المحدثين أي أنه كان فعلا موجودا وكان له دور في تاريخ الحركة الخوارجية في القرن الأول للهجرة وقد يكون له دور في تأسيس الحركة الأباضية.

(3) هو شخصية مركزية في رواية البرادي للأحداث التي حفت بخلافة عثمان وعدد كبير من المحدثين والأخباريين المذكورين في كتاب الجواهر كانت لهم علاقة به.

(4) عاش عمرو بن ميمون في الرقة قرب الحدود العراقية / السورية.

5) المكان الذي عاش به كان محل صراع ومواجهة بين بني أمية والخوارج المعتدلين.

6) عمرو بن ميمون هو شخصية مثله لهذا التوجه المعتدل للخوارج الذي كان يطرح الرجوع إلى سنة الرسول وسنة عمر بن الخطاب والذي كاد يحل سلميا مسألة الخوارج مما يفسر بروز اتجاه معتدل هو المذهب الإباضي فعمر بن ميمون قد لعب دورا فكريا وسياسيا هاما لذلك فإن مصادر الخوارج قد واصلت ذكره والاعتماد على روايته. وهذا ما فعله البرادي في كتابه "الجواهر" مما يؤكد أن لطابع القلم ويثبت صحة وقدم الروايات المذكورة. فترجمة عمرو بن ميمون هي جزء من تاريخ الخوارج قد استعمله البرادي في سيرته ليضيء خفايا وحقائق تاريخية لها علاقة بخلافة عثمان.

من جهة أخرى فإن الوثيقة التي إحتواها كتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل" للقاضي عبد الجبار (19) هي أصلية وتعكس وجهة رأي الخوارج حول الأحداث التي حفت بخلافة ومقتل عثمان. وتشبه في طرحها رسالة ابن أباض وسنعود إليها بعد تناول مسألة إختلاف الروايات داخل المذهب الإباضي نفسه.

## روايتان أباضييتان مختلفتان

بعد الإطلاع على كتاب "الجواهر" للبرادي وكتاب "الطبقات" للدرجيني، هناك سؤال ملح، يطرح نفسه: ما هو جوهر الخلاف بين الروايتين وماذا يخفي هذا الخلاف العقائدي من تناقضات في صلب الأباضيين أنفسهم؟

لقد سمى البرادي كتابه: "الجواهر المنتقاة لإتمام ما أحل به كتاب الطبقات" ويعني طبعا كتاب "طبقات المشائخ بالمغرب" لابن عباس بن سعيد الدرجيني.

والبرادي يعاتب في مقدمته لكتاب "الجواهر" أبا سعيد لإخلاله يذكر "الطبقة الأولى من المشائخ" أي صحابة رسول الله ﷺ لأن سكوت الدرجيني وهو أحد فطاحل العلماء الأباضيين عن هذه المسألة هو في الحقيقة كما بينه البرادي هرب من تناول مسألة "الفتنة" والأسباب التي أدت إلى قتل عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين. ويرر الدرجيني سكوته عن ذكر هذه "الطبقة" بكثرة المعلومات المتداولة حول صحابة الرسول مما جعله لا يرى مانعا من عدم ذكر أسمائهم في الطبقة الأولى لشهرتهم وكثرة تداولهم من طرف المؤرخين ويكتفي بالعموميات دون أن يتطرق إلى جوهر المسألة: لماذا اختلف وإفترق صحابة رسول الله ﷺ عليه وسلم؟ وبالتالي ما هي أسباب إندلاع الفتن الأربعة: سقيفة بني ساعدة - فتنة الجمل - فتنة صفين وفتنة النهروان.

لكن رغم ذلك يضطر إلى ذكر بعض الأسماء التي يعتبرها مؤرخو أهل السنة من "المارقين" ويعتبرهم الخوارج من الصحابة الذين بقوا على عهدهم للدين الحقيقي وللعقيدة التي يعتبرونها جوهر الإيمان.

فهو يذكر إسمين هما حرقوص بن زهير السعدي (21) وعبد الله بن وهب الراسبي وهما من صحابة الرسول ﴿صلى الله عليه وسلم﴾.

لكن الأهم هو موقف الدرجيني من مجمل الصحابة الذين يعتبرهم كلهم على حق خلافا للموقف المعهود للخوارج وللأباضية الذين يكفرون جزءا هاما منهم أي كل الذين إنحازوا إلى عثمان بن عفان وإلى علي بن أبي طالب. هل يعتبر الدرجيني عثمان مسلما وهل تراجع الدرجيني عن موقف الخوارج الأباضية الأصلي من عثمان كما قدمه ابن أباض في رسالته الشهيرة ؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا ذكر من بين كل الصحابة إسمين لشخصيتين عرفتا بعداؤهما لعثمان بن عفان إذ أنهما من مؤسسي المذهب الخارجي ؟

يمكن القول أن محاولة الدرجيني تخلص عثمان بن عفان من تهمة الكفر كانت محتشمة للغاية ولم تكن واضحة وصريحة ! بل إكتفى بالسكوت عما يجب التصريح به.

والبرادي الذي إنتقد الدرجيني لإخلاقه بواجبه في ذكر الطبقة الأولى من الصحابة يحاول أن يجد الأعذار لهذا لشيخ الكبير فيقول في مقدمة كتاب الجواهر ما معناه أن الشيخ كان يعيش في وسط كثر فيه "المخالفون" المذهب من الذين كانوا لا يفتأون ينتقدون الشيخ ويتحاملون عليه فخاف على نفسه من "بغيتهم" ومن حسدهم ولذلك رفض الحديث والكتابة عن أسباب "الفتنة" والمحن لكن الأسباب التي يقدمها البرادي لتفسير سكوت الدرجيني عن تناول مسألة الفتنة ومقتل عثمان واهية لأن أبا سعيد كان يعيش في وسط الأباضية في بلاد الجريد بنقطة أو درجين سابقا ومازال ضريحه موجودا إلى الآن هنالك.

والحقيقة أن البرادي والدرجيني أرادا إخفاء الخلافات الحقيقية التي كانت تشق المذهب الأباضي آنذاك والتي مست مسألة تقييم الفترة الأولى من ظهور الإسلام بعد وفاة الرسول وخاصة خلافة عثمان بن عفان فكأننا بالدرجيني يدفع عن هذه الخليفة تهمة "الكفر" التي الصقها به الخوارج والمسألة ذات أهمية قصوى لأنها تعالج أسباب بروز التيار الخارجي والمذهب الأباضي. ولنا ثلاثة أسباب تدفعنا إلى الشك في تفسيرات الشيخين لهذه المسألة.

أ) السبب الأول ذو بعد عقائدي أي أن وجود "أهل الخلاف" لا يمكن وحده أن يدفع بأحد شيوخ المذهب كالدرجيني إلى التراجع عن موقف ما فتأ الأباضيون يدافعون عنه منذ القرن الأول للهجرة وخاصة أن هذه المسألة تندرج في جملة ما سمي "بأصول الديانة" أي "ما لا يسع جعله" فكل شخص بلغ سن التكليف وجب عليه التبرؤ من عثمان ومن أئمة الجور، والدرجيني لا يمكن له أن يجهل هذا وأن يغفل عن ذكر "ما لا يسع جهله" وسكوته عن الفتنة التي "أشعلها عثمان" هو موقف من هذه القضية فكأننا بالشيخ الأباضي قد تأثر بموقف أهل السنة فمن واجب كل أباضي أن يعلن "البراءة" من عثمان ومن رفض ذلك خرج عن المذهب (25) وهو قد يدخل في زمرة "الكفار" الذين كفروا بنعمة الله.

ونظرا لأن الدرجيني كان عالما بهذه الأمور فلا يمكننا إعتبار سكوته إلا موقفا جديدا من هذه المسألة العقائدية والدرجيني يحتفي وراء عمار عبد الكافي الذي كان من أول المؤرخين الأباضيين الذين إعتنوا بإرساء منهجية تاريخية المذهب وقاموا بتنظيم أجيال الصحابة في "طبقات". فالطبقة الأولى تبدأ من هجرة الرسول إلى سنة 50 هـ والطبقة الثانية من 50 هـ إلى 100 هـ والثالثة من 100 هـ إلى 150 هـ إلخ ...

ب) والسبب الثاني ذو أبعاد تاريخية إذ أن الفترة التي فصلت بين كتابة الدرجيني والبرادي لمؤلفيهما لم تعرف تغيرا جوهريا لموازين القوى في المنطقة لصالح



الأباضية فما الذي دفع الدرجيني إلى "التقية" وخاصة أنه لم ينس في كتابه نقد السنة والشيعية والأباضية النكار في مسائل هامة وذات بال ...

(ج) نحن نعلم أن الدرجيني والبرادي قد نقلنا أحداث فترة الطبقة الأولى عن مؤلف لأبي عمار عبد الكافي في تاريخ المذهب ولكن البرادي يذكر كل ما ذكره عبد الكافي ومن بين ذلك "الفتنة" التي إندلعت إبان حكم عثمان بن عفان ويبدو أن عمار عبد الكافي قد نقل أخباره عن كتاب "الجهالات" لهود بن محكم الهواري (26) وهو شخصية عاشت في ظل الدولة الرستمية أي في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة وقد قام المستشرق فان آس بدراسة كتاب الجهالات هذا. فهل يعني هذا أن الخلاف بدأ منذ ولاية ابن رستم ؟

فمن خلال الخلاصة التي قدمها فان آس يمكن إبراز الإشكالية "العقائدية" والتي تشبه إلى حد بعيد الخلافات العقائدية التي تقبع وراء رواية البرادي لمقتل عثمان بن عفان. ونحن نعلم أن هود بن محكم قد عاش في إمامة أفلح بن عبد الوهاب التي عرفت انقسام الفرقة الأباضية بالمغرب إلى وهية ونكار فهل يعكس الخلاف بين الدرجيني والبرادي خلافا عقائديا كبيرا ؟ لا يمكن في الحقيقة الإجابة عن هذا السؤال بوضوح إلا أنه يمكن القول أن مسألة عثمان والطبقة الأولى من الصحابة كانت لا تزال محل جدل في أوساط المذهب الأباضي وذلك حتى القرن السابع هـ على الأقل.

فالبرادي إمتاز عن الدرجيني بإعتناقه للرواية الأصلية لمقتل عثمان كما جاءت بها وثيقة عبد الله بن أباض ولتزمه بالموقف الأصلي للخوارج وللأباضية في هذه المسألة.

## الوهية والنكار:

والخلاف بين هذين العالمين الجليلين لا يمكن فهمه إلا بتتبع الصراع الدائر والمستمر داخل المذهب الأباضي نفسه. والمعلوم أن علماء المذهب لا يجنون نشر

خلافاتهم للعلن حتى لا يستعملها ضدهم مخالفوهم. ولكن السؤال المطروح هو التالي:  
من هم هؤلاء المخالفون الذين كانوا يهددون آنذاك وحدة المذهب ؟

(أ) إذا كان السبب في إهمال الدرجيني لمسألة الحديث عن الصحابة الأولين هو خوفه من أهل الخلاف الذين كان يعيش بينهم فهذا مستبعد جدا. وإذا ما فرضنا أنه حاول تجنب إثارة حفيظة أهل السنة ضده فلماذا يطنب إذن في ذكر حرقوص بين زهير السعدي وعبد الله بن وهب الراسبي اللذين يعتبرهما أهل السنة والشيعية من المارقين إذ أنهما كانا قائلي معركة النهروان الشهيرة.

(ب) يعتبر الأشعري في "مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين" أن الخلاف كان داخل الأباضية أنفسهم "ومن الخوارج الأباضية ... وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر وزعموا أن عليا هو الخيران الذي ذكره الله في القرآن. فأهل الخلاف إذن يمكن أن يكونوا من الأباضية المنشقين والذين خرجوا عن الجماعة الأباضية (30) لأنهم لم يتوبوا بعد أن أخطأوا في إجتهادهم. إن مسألة عثمان يمكن كذلك أن تكون مسألة إجتهادية (31) ومن الواضح أن خلافا برز من جديد حول هذه المسألة في بداية الدولة الرستمية.

(ج) لقد إنشقت الجماعة الأباضية في عهد عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (32) إلى فرقتين. فأما أنصار عبد الوهاب فقد حملوا إسم الوهية وأما معارضوه فقد حملوا إسم النكار (33) وعبد الوهاب هو ثاني ملوك بني رستم وابن عبد الرحمان بن رستم الفارسي. وقد سمي النكار بهذا الإسم لأنكارهم ولاية عبد الوهاب بعد أن رفضوا الإجتهااد الذي قام به علماء البصرة الأباضية لتزكية ولاية عبد الوهاب والحجج التي قدمها النكار لرفض بيعة عبد الوهاب تركز على عدم قبولهم لإجتهااد علماء البصرة وإعتبارهم الإمامة لاغية.

## **الفصل الثالث**

**موقف الأباضية من مقتل عثمان مقارنة  
بمواقف المذاهب الأخرى**



بعد أن تتبعنا أخبار عمرو بن ميمون وإنطلاقاً من المعطيات التي قدمها كل من اليعقوبي والطبري والحلي وأبن تيمية والقاضي عبد الجبار يمكن أن نعيد تركيب الرواية الأصلية التي لم يعثر عليها التحريف حول مقتل عثمان بن عفان. وذلك بمقارنة الرواية الأباضية بالروايات الأخرى.

ومختلف الروايات المذكورة في كتب تاريخ الأباضية تتطابق تطابقاً شديداً وتدور حول إستاتبة عثمان ورفضه إعلان التوبة. والسؤال المطروح دائماً هو متى خرج عثمان عن صف المسلمين (حسب الرواية الأباضية) ؟ ولقد تناولت مختلف المذاهب مسألة موقف الخوارج الأباضية من مقتل عثمان.

فالقاضي المعتزلي عبد الجبار في كتابه "المغني" يقدم لنا وثيقة كاملة قد يكون أحدها من الآثار المكتوبة للخوارج التي كانت رائجة في عصره. وهذه الوثيقة تؤكد وجود رواية أصلية تمكنت فيما بعد منها أهواء المذاهب العقائدية والسياسية وحرقتها.

فرغم الاختلاف الذي برز بين مختلف فرق الخوارج حول عدة قضايا فإنهم كانوا متوحدين في موقفهم من خلافة عثمان مما يدل على أنه كان موقفاً مؤسساً لمختلف فرقهم. ويمكن اعتبار رسالة ابن أباض لعبد الملك بن مروان وثيقة تحتوي على الرواية الأصلية أي الرواية التي تقترب أكثر من غيرها من حقيقة الأشياء.

## موقف أهل السنة من موقف الخوارج الأباضية حول مقتل عثمان:

### من هي الجماعة ؟

لا بد أن نشير هنا مرة أخرى إلى ظاهرة أساسية وهي أن كتابة تاريخ الظاهرة الإسلامية خضعت لعدة إعتبارات عقائدية وسياسية وخاصة تلك الروايات التي تخص أصل الخلاف بين الفرق لذلك فإن الحديث عن خلافة عثمان يمر حتماً كل المؤلفين إلى الحديث عن موقف مختلف الفرق من عثمان.

وأهل السنة الذين يطلقون على أنفسهم لقب أهل السنة والجماعة يعتبرون الخوارج من المارقين لأنهم خرجوا أو مرقوا عن الجماعة. وترجع بعض النصوص السنية بروز ظاهرة الخوارج إلى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) نفسه عندما قسم الفيء بعد معركة حنين. ويذكرون أن حرقوص بن زهير السعدي أحد زعماء الخوارج وهو من محاربي معركة النهروان كان قد إتهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعدم العدل في القسمة، فقال فيه الرسول قولته الشهيرة "يخرج من ضئضة هذا أناس يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية". ويؤكد بعض مؤرخي أهل السنة على هذه الحادثة حتى يفسروا خروج "الخوارج" على عثمان. وعند الرجوع إلى الرواية القديمة المودوعة في كتب مؤرخي أهل السنة نجد أن كلمة "جماعي" يقابلها كلمة "خارجي" أي خارج عن الجماعة. ولكن الخوارج كانوا يعتبرون حتى القرن الثاني من الهجرة من أهل السنة أي من المتبعين لسنة الرسول الأكرم. ولكن أهل السنة نزعوا هذا الإلتواء عن الخوارج فيما بعد.

ويمكن أن نفترض أن القرن الأول من الهجرة قد عرف حواراً بين مختلف المذاهب والفرق حول مفهوم "الجماعة". من هي الجماعة ومن يمثلها؟ وبالتالي من هم المارقون الحقيقيون؟

ويعتبر أهل السنة أنفسهم الممثلين الوحيدين لهذه الجماعة لذلك سمو أنفسهم أهل السنة والجماعة. ولكن الخوارج بصفة عامة والأباضية بصفة خاصة يعتبرون أنهم أحق بهذه التسمية. فالجماعة الإسلامية التي ساندت أبا بكر وعمر هي التي عارضت عثمان وعلياً ووجدت نفسها بالتالي في موقع المعارضة والخروج. لذلك فالخوارج الأباضية مثلاً يرجعون أصلهم إلى "المحكمة الأولى" وقد سمي الخوارج في الأول "المحكمة" كما يذكر ذلك الأشعري في "مقالات الإسلاميين وأختلاف المصلين".

### من هي الجماعة؟ من يمثلها

"والمحكمة الأولى" هي الجماعة التي رفضت التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا بتحكيم القرآن وهي التي خاضت معركة النهروان ضد علي بن أبي طالب ومنها عبد الله بن وهب الراسبي وحرقوق بن زهير السعدي.

ويعتقد الخوارج الأباضية أن "المحكمة الأولى" أو "جماعة النهروان" هي الاستمرار الطبيعي والحقيقي للجماعة الإسلامية وهي "الفرقة الناجية" وقد إستعملت كل الفرق الإسلامية الحديث النبوي الشريف: تنقسم أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة". وهذا الحديث يكمل الآية الكريمة عدد 100 من سورة التوبة ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾. وفي تفسير الطبري فإن الجزء الثاني من الآية ينحضع إلى تفسيرين مختلفين: "فالذين اتبعوهم بإحسان" يمكن أن يكونوا من الذين اتبعوا المهاجرين والأنصار في الهجرة إلى دار الإسلام كما يمكن أن يكونوا من الذين أعلنوا إسلامهم بعدبيعة الرضوان أي في حياة الرسول بعد صلح الحديبية.

فالجماعة الشرعية التي أعلنها النص القرآني يمكن أن تخضع إلى تأويلين مختلفين وكل فرقة أو مذهب يحاول أن يسخر التأويل لصالحه. لذلك فإنه يمكن أن نتصور حدوث جدل بقيت آثاره حتى في كتب التفسير حول مفهوم الجماعة. من هي الجماعة ومن يمثلها ؟

يقول الطبري في تفسيره: "القول في تأويل قوله ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (سورة التوبة الآية 100) يقول تعالى ذكره، والذين سبقوا الناس إلى الإيمان بالله ورسوله من المهاجرين الذين هاجروا قومهم وعشيرتهم وفارقوا منازلهم وأوطانهم والأنصار الذين نصرُوا رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ على أعدائه من أهل الكفر بالله ورسوله والذين إتبعوهم بإحسان يقول والذين سلكوا سبيلهم في الإيمان بالله ورسوله والمهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام طلباً لرضاء الله رضي الله عنهم ورضوا عنه.

وإختلف أهل التأويل في المعنى بقوله "والسابقون الأولون" فقال بعضهم هم الذين بايعوا رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ بيعة الرضوان أو أدركوا ذكر من قال ذلك. حدثنا ابن وكيع قال: "حدثنا محمد عن بشر عن إسماعيل عن عامر والسابقون الأولون قال من أدرك بيعة الرضوان ...

... وقال آخرون بل هم الذين صلوا القبلتين مع رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾. ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن وكيع قال حدثنا يحيى بن آدم عن قيس عن ثمان الثقفي عن مولى لأبي موسى عن أبي موسى قال: "المهاجرون الأولون من صلى القبلتين مع النبي ﴿صلى الله عليه وسلم﴾".



... حدثني الحارث قال حدثنا عبد العزيز قال حدثنا قيس بن الربيع عن عثمان

ابن المغيرة عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن مولى لأبي موسى قال سألت أبا موسى الأشعري عن قوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار قال "هم الذين صلوا القبلتين جميعاً".

وأما الذين إتبعوا المهاجرين الأولين والأنصار بإحسان فهم الذين أسلموا الله لإسلامهم وسلوكوا منهاجهم في الهجرة والنصرة وأعمال الخير".

### "الجماعة" عند الخوارج:

إذن هناك تفاسير عدة ومختلفة باختلاف الروايات كذلك فإن مفهوم "الجماعة" الوريثة الشرعية لصحابة الرسول يختلف باختلاف التفاسير وقد إستعملت كل فرقة التفسير الذي يلائمها. وقد إعتبر الخوارج أن عثمان قد كان غائباً في بيعة الرضوان وأنه قد تنكر لمعاهدة الحديبية.

ويعتبر الخوارج الأباضية أن "التابعين" بإحسان هم جماعة النهروان الذين رفعوا السلاح للدفاع عن التأويل الصحيح للقرآن.

وقد أدمج مؤرخو طبقات الأباضية في الجماعة الأولى كل الصحابة الذين حضوا بتقديرهم كأبي ذر وعمار بن ياسر وابن مسعود وآخرين عرفوا بمناهضتهم لعثمان. ويعتبر مؤرخو الأباضية ومنهم البرادي أن عثمان ومعاوية ومروان خرجوا من الجماعة لأنهم خرجوا عن سنة الرسول.

والطبري الذي يذكر مآخذ جزء من الصحابة على عثمان كأبي ذر الغفاري يعتقد أن أبا ذر كان تحت تأثير داعية مشرك هو ابن السوداء لذلك فإن نقد أبي ذر لعثمان ليس "موضوعياً" بإعتباره نتيجة تأثير أحد المشركين.

فالرواية التي تذكر مآخذ أبي ذر على عثمان هي نفسها عند الطبري والبلاذري وأبن أبي حديد. وكل هؤلاء المؤرخين يشككون في جدية نقد أبي ذر

الغفاري لعثمان رغم تقديرهم لشخصيته فقد إنتقد أبو ذر عثمان بحضور كعب الأحبار حول طريقته في تسيير وصرف أموال بيت مال المسلمين.

وكذلك كتب الأباضية والنقاش الذي دار بين أبي ذر الغفاري ومعاوية حول قضايا تخص التوحيد "ما لا يسع جهله" وتروي الرواية الأباضية أن معاوية كان "بجهل كل ما لا يسع جهله" كمسألة حشر الحيوان مما يدل على شركه وأنه كان غير مؤمن. فالخلاف في الرواية حول مقتل عثمان بين الأباضية وأهل السنة ليس في ذكر الأحداث بل في تأويلها وتأويل الآية القرآنية التي تحدد موضوع الجماعة الورثة الشرعية لصحابة رسول الله.

### موقف الشيعة وموقف الخوارج

لا يوجد خلاف هام بين الشيعة الخوارج الأباضية حول مقتل عثمان فكلاهما يعتبر أنه كان ظالما واستحق القتل. لذلك فإنه لم يوجد جدل هام بين الفرقتين حول هذه المسألة وخاصة أنهم كانوا يقاتلون بني أمية وهم من أهل السنة.

والسبب يعود إلى أن الشيعة أنكروا حق خلافة أبي بكر وعمر واعتبروها لاغية ولا يعترفون إلا بإمامة علي بن أبي طالب والإمام عند الشيعة معصوم من الخطأ فالمسألة لا تطرح من نفس الزاوية التي يطرحها منها أهل السنة وكذلك الخوارج.

فالإمامة أما شرعية ومعصومة وأما لا تكون لذلك فإن مؤرخي الشيعة لا يعيرون أهمية لتسلسل الأحداث خلال خلافة عثمان بن عفان لإعتقادهم ببطلان إمامته منذ البداية. وعندما يتناول أحد المؤرخين الشيعيين كاليقوبي مسألة عثمان فليدلل على عدم عصمته وبالتالي على عدم أهليته للإمامة الكبرى لذلك فإن مسألة الإجماع والجماعة لا تكتسي أهمية تامة عند الشيعة.

والخوارج في نظر الشيعة مارقون عن الصف لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب وحاربوه في معركة النهروان.

واليعقوبي يعطينا لوحة سوداء عن الفترة التي قضاها عثمان بن عفان في الحكم وليس فقط بالنسبة إلى السنوات الست الأخيرة من عهده كما يفعل الخوارج، لذلك فإن الرواية الخوارجية الأباضية والرواية الشيعية تلتقيان في تقييم السنوات الست الأخيرة من خلافة عثمان. فكتاب الجواهر للبرادي وكتاب اليعقوبي يقدمان نفس الرواية وفي بعض الأحيان نفس النصوص. ونظرا إلى فقدان سلسلة الإسناد أو إلى عدم وجودها كاملة في كلا الكتائين فإنه يصعب تتبع هذه المسألة وتحديد المصدر الأول خلافا لتاريخ الطبري الذي يقدم كل سلسلة الإسناد.

رغم ذلك فإن الرواية الأصلية تبرز جلية من خلال نصوص الشيعة الخوارج في نفس الوقت.

### موقف المعتزلة من موقف الخوارج

نقدم في هذا الكتاب نص القاضي عبد الجبار في "المغني" الذي يسرد الرواية الخوارجية لخلافة عثمان وينقدها. والنص يطرح إشكالية علاقة مسألة عثمان بالمسألة الإحتهادية ويبدو جليا من خلال قراءة النص أن القاضي عبد الجبار كان قد تحصل على رواية مكتوبة للخوارج من مسألة عثمان. ويمكن أن نتساءل إذا ما كان الخوارج والمعتزلة متحدين في ربط مسألة عثمان بالمسألة الإحتهادية وللتوضيح نورد في آخر هذا الكتاب نصوصا مختارة من الآثار الأباضية تربط بين مسألة الفتنة التي أثارها عثمان ومسألة الإحتهاد كما يراها الخوارج الأباضية.

فالمعتزلة يرجعون أخطاء عثمان بن عفان إلى خطأ إحتهادي بحتم وهذا الخطأ لا يتناقض مع الإرادة الإلهية التي هي وراء كل خير وكل شر وحتى في حالة أنه أخطأ فهذا لا يجعل منه كافرا بل في موضع "المترلة بين المترلتين"...

## شهادة القاضي عبد الجبار

إن مسألة خلافة عثمان التي كانت شرارة إنبعاث جدل حول قضايا عقائدية بقيت في العشرية الثالثة للإسلام محورا هاما في النقاشات التي تواصلت حتى القرن الرابع هجري وهي مازالت متواصلة حتى في عصرنا الحديث.

والدليل على أن هذا الجدل قد بقي حتى القرن الرابع هو نص القاضي عبد الجبار أحد أئمة المعتزلة في هذه الفترة في كتابه "المغني في أبواب التوحيد والعدل" وهذا النص له أهمية مزدوجة.

أ) إن الحجج المعتزلية التي إستعملها القاضي عبد الجبار تركز على مسألة علاقة "الإجتهد" كما يراه المعتزلة بالأخطاء التي إرتكبها عثمان الخليفة الثالث. وهذه العلاقة تختلف عند الأباضية.

هل هذا يعني أن مفهوم الإجتهد عند الأباضية يختلف عن المفهوم المعتزلي ؟  
أن ما يمكن إثباته هو أن الأباضية قد تناولوا هذه المسألة بالدراسة وأعطوا الجواب الكافي. إذ أن تكفيرهم لعثمان يعني عدم إعتبار أخطائه من باب الإجتهد في الرأي.

ب) النص في حد ذاته وثيقة من وثائق الخوارج لأن القاضي عبد الجبار قد ذكر بأمانة كل مواقف الخوارج من القضية قبل أن ينتقدها مما يمكننا من مقارنة هذه الوثيقة بوثائق أخرى كرسالة ابن أباض وكتاب الجواهر ويمكن أن نقوم بالملاحظات التالية:

(1) إن الإتهامات التي يذكرها المغني والتي تعكس وجهة رأي الخوارج من حكم عثمان هي نفسها التي تذكرها أغلب المصادر الإباضية دون حذف أو إضافة. هذا ما يجعلنا نثبت أن محتوى هذه الإتهامات بقي هو نفسه على أقل منذ القرن الرابع حين كتب القاضي عبد الجبار "المغني" وهذا يؤكد أن الروايات التي ذكرها البرادي في "الجواهر" صحيحة ويمكن إثباتها.

(2) يبدو وكأن القاضي عبد الجبار إنتهج طريقة موضوعية وعلمية إذ يذكر الرأي المخالف بمخالفه قبل الرد عليه مما مكنتنا نحن من الحصول على وثيقة قديمة ترجع على الأقل إلى القرن الرابع هجري. هذا ما يؤكد كذلك أن الرواية كانت مكتوبة ولم تكن تتداولها الألسن فقط. ولذلك فإنه من الممكن أن نعتبر أن رسالة ابن اباض إلى عبد الملك بن مروان المؤرخة في الجزء الثاني من القرن الأول بقيت على حالها دون أن يقع المس بها أو كتابتها فيما بعد. إذ أن كل الدلائل تبرز أن نصوصا مكتوبة كانت تحفظ عند الخوارج الذين لم يكونوا يعتمدون فقط على التراث الشفوي هذه الوثائق اعتمادها مخالفو الخوارج من محدثين ومؤرخين وعلماء للرد عليهم. ونحن نجد في مقالات الإسلاميين للأشعري والملل والنحل للشهرستاني ما يكفي لفهم ونقد هذه الآراء. وقد يكون بعض العلماء كاليقوبي وأبن أبي حديد والأشعري والشهرستاني والبلاذري قد إعتمدوا على وثائق خوارجية ثابتة ومكتوبة.

### مسألة الإجتهد عند الإباضية

إن النظرة الإباضية لمسألة الإجتهد تختلف تماما عن النظرة المعتزلية وهي تقترب أكثر من النظرة الأشعرية.

والخوارج يرفضون الموقف الوسطي للمعتزلة وهو المتزلة بين المتزتين للمخطئ. ولكن السنة يربطون الإجتهد بالإجماع أو إجماع الأمة. بينما يربط الخوارج الإباضية الإجتهد بـ "أصول الديانة". فعثمان عندما أخطأ في إجتهاده قد مس بأصول الديانة

وما زلّأت عثمان الأربعة إلا إنحراف عن الأصول الديانية كما يحددها علماء الأباضية.  
وكما تقدمها النصوص التي نوردتها في الملحق.

يقول الوريحاني في كتاب "العدل والإنصاف" حول إختلاف الصحابة في الحكم على الفتن الأربعة: الدار وصفين والجمل والنهروان قال بعضهم أنها مسألة اجتهد وأن المصيب فيها مصيب والمخطئ معذور وقال بعضهم أن كل مجتهد مصيب وهو قول علي بن أبي طالب وهو قوله في عثمان وأهل الدار وأهل الجمل وصفين والنهروان. وقد ترخّم على طلحة بعد نكته الصفقة وروى قاتل بن صفية في النار وترحم على محمد بن طلحة وعلى عثمان ونهى عن قتل محمد بن طلحة.

وقال أهل الحق (أي الخوارج) أنها مسألة ديانية الحق بحق والمخطأ هالك (أي كافر) ... وأما دم عثمان فمعلوم بالنص ولا يخالف لقول الله عز وجل وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَى اللَّهِ أَمْرًا فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ (سورة الأعراف الآية 9).

فالموقف الأباضي يعتبر إذن أن الخطأ في أصول الديانة كفر. ويعتبر البرادي في كتابه "البحث الصادق والاستشفاف عن معاني كتاب العدل والإنصاف" وهو شرح لكتاب الوريحاني أن الخلاف في أصول الديانة هو الذي كان سببا للبغي بين مختلف الفرق. أي أن الخلاف بين أنصار علي بن أبي طالب ومعاوية والخوارج كان عقائديا لذلك طالب الخوارج بتحكيم القرآن. فأصول الديانة لا يجوز فيها الإجتهد ويحرم فيها الخلاف.

فالخوارج الأباضية لا تعتبر الثورة ضد عثمان وقتله ثورة سياسية بل هي ثورة ضد البغي وضد الكفر. فالخليفة لا يجوز له مخالفة الأصول الديانية حتى بإسم الإجتهد

لأن الإجتهد لا يمكن أن يكون في الأصول. فالإجتهد في الأصول يعد بغيا عند الخوارج، والبغي يؤدي إلى الفتنة.

والفتنة ليست إلا خلافا في الأصول كما يحدده الورجلاني. كذلك فإن أهل الحق أي الخوارج الأباضية هم وحدهم "المحقون" وهم "الفرقة الناجية" وكل "من اجتهد وأخطأ في أصول الديانة فهو "كافر".

وقد إقم عثمان بإرتكاب البغي أي بالإجتهد في أصول الديانة مما أشعل نار الفتنة، وذلك بإيقاف عطاء بعض الصحابة وبإضطهادهم وبخيانة العهد ومحاول قتل محمد بن أبي بكر. وقد قام المسلمون حسب الرواية الأباضية بإستابة عثمان فأصر على بغيه فإضطر المسلمون إلى قتله.

لقد قام البرادي في كتابه الجواهر بنقل رواية أصلية قديمة تعود إلى القرن الأول هجري وتبرز مأخذ بعض المسلمين على الخليفة الثالث عثمان بن عفان وتعكس العقيدة السائدة آنذاك التي كانت في مستوى بدائي جدا إذا ما قارناها بالعقيدة في القرن الرابع مثلا. فهذا النوع من التطرف العقائدي كان خاصا بالقرن الأول والثاني من الهجرة.

إن العقيدة الأباضية لم تتغير كثيرا منذ إنبعائها خلافا لعقائد مذاهب أهل السنة لأسباب تاريخية يطول شرحها. والرواية التي يعكسها كتاب الجواهر للبرادي هي رواية أصلية عتيقة لم يشبها تغيير أو تحريف. لأنها هي نفسها التي توجد برسالة ابن أباض، وتعود بالتالي إلى منتصف القرن الأول للهجرة.

## الخاتمة

نعتقد أن الإشكالية الأساسية التي تطرحها محاولة إعادة قراءة التاريخ بالنسبة إلى القرن الأول ونصف القرن الثاني من الحضارة الإسلامية هي الغياب الذي يكاد يكون كلياً ومطلقاً لوثائق مكتوبة وثابتة. إذ نحن نعلم أن أول الوثائق المكتوبة الثابتة التي تحصل عليه المؤرخون الحديثون هي بالأساس كتب الحديث التي تعود كتابتها إلى منتصف القرن الثاني هجرى.

ومن جهة أخرى فإن المؤرخين المعاصرين للحضارة الإسلامية لم يستعملوا كتب الحديث (كصحيح مسلم) لتأريخ الأحداث ولم يقوموا بنقدها باستعمال أساليب النقد التاريخية الحديثة بل إكتفوا في معظمهم بالاعتماد على تواريخ الطبري واليعقوبي والبلاذري وهي مؤلفات كتبت في القرن الرابع للهجرة وتعكس نظرات أحادية للأشياء. وقد إرتكز المؤرخون العرب كالطبري في كتابه تاريخ الملوك والأمم على نفس الطريقة التي إستعملها مؤلفو كتب الحديث وهي سلسلة الإسناد (العننة) أي على التقاليد الشفهية في نقل أهم الوقائع والحوادث التي حدثت في القرن الأول.

فالطريقة المستعملة إذن حتى الآن في قراءة تاريخ هذه الفترة الحافلة والزاهرة بالأحداث وخاصة في السنوات الثلاثين الأولى من صدر الإسلام تشكو من محدودية علمية. ولا يمكن إذن إعتبارها سليمة. وقد تفتن لذلك المؤرخون المستشرقون كقولدزهر ولامتر وجيبس وجوزاف شاخنت وحاولوا تلافي تلك النقائص علمياً وقد أجمعوا كلهم على أن الحل يكمن بالأساس في محاولة إكتشاف أكثر ما يمكن من



الوثائق المكتوبة التي لم تمسها يد المذاهب والأحزاب بالتحريف. وهي طريقة صعبة جدا. وقد حاول طه حسين أن يتبع طريقة المستشرقين في نقد الشعر الجاهلي.

وقد حاولنا في دراستنا هذه التي قمنا بها تحت إشراف الأستاذ جان كلود فادي وهو باحث في المركز القومي للبحوث العلمية بفرنسا ومدرس بقسم الفيلولوجيا والتاريخ بالمدرسة العليا للعلوم التطبيقية في الفيلولوجيا - وقد أخذ الطريقة عن الرهبان البروتستانت الذين استعملوها في تصحيح الإنجيل - التركيز على تقديم وثائق تاريخية جديدة لم يقع استعمالها من قبل وقدمناها للقارئ في الملحق.

### الإشكالية في دراسة مقتل عثمان بن عفان

لقد كان السؤال المطروح بالنسبة إلى كل المؤرخين هو التالي: ما هي الوثائق المكتوبة والثابتة والقديمة حقيقة التي يمكن الإعتماد عليها لدراسة هذه الفترة ؟

أما السؤال الثاني فهو التالي: نظرا إلى أن مسألة مقتل عثمان كانت السبب في إندلاع الفتنة الكبرى ونظرا إلى أن كل الروايات الموجودة كان تخضع إلى إعتبارات عقائدية ومذهبية كيف يمكن للباحث أن يعرف حقيقة الأشياء ؟ ويفرز ما كان فعلا قد حصل وما هو مشكوك في حصوله وقد تكون النوايا المذهبية سببا في إضافته للرواية. وقد أجبنا نحن عن هذين السؤالين بالطريقة التالية:

أ) أبرزنا أهمية وقدم الرواية التي يحتويها كتاب "الجواهر المنتقاة" للبرادي بالاعتماد على النقد الداخلي لهذا النص ثم قدمنا رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان وهي وثيقة تعود إلى السنة 60 هـ وأثبتنا أنها لم تكن إضافة متأخرة وإنما بقيت دون تحريف لذلك فتحن هنا أمام أقدم رواية مكتوبة عرفها التاريخ الإسلامي والتي لا يعرفها أغلب المؤرخين العرب لعدم إطلاعهم على الأدبيات الخوارجية الأباضية.

ب) وأجبنا على السؤال الثاني بمقارنة الرواية الخوارجية بعد أن أثبتنا قدمها مع الروايات السنية والشيعة والمعتزلية. وقد بينا نقط تطابق الروايات الأخرى مع الرواية

الخوارجية الأباضية ونقط الاختلاف وإستخلصنا وجود رواية أصلية تشترك فيها كل المذاهب هذه الرواية الأصلية هي التي إعتمدها عبد الله بن أباض في كتابة رسالته الشهيرة.

فالخلاصة إذن هي إعتبار هذه الوثيقة ترجمانا وفيها للرواية الأصلية المتداولة بين المسلمين بعد مقتل عثمان مباشرة.

## خطورة الوثيقة

إن هذه الوثيقة خطيرة للغاية وهي يمكن أن تثور فهمنا لما حدث أثناء الفتنة الكبرى باعتبارها تطرح إشكالية جديدة وأساسية: لقد اختلف المسلمون منذ موت الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا فقط في المسائل السياسية وفي الفصول بل اختلفوا منذ البداية في الأصول أي في العقيدة وتأويل النص القرآني. ولقد اندلع الصراع العقائدي منذ البداية وعرف أوجه في خلافة عثمان بن عفان عندما انقسم الصحابة إلى فرق مختلفة كما شق الصراع حاملي القرآن الذين كانت لهم الشرعية الدينية لتأويله. لذلك أسرع عثمان إلى جمعهم لجمع القرآن وتوحيد النص ومحاولة فرض تأويل وحيد للنص تلافيا للفتنة والانشقاق ولكنه نجح في المهمة الأولى وفشل في الثانية.

إن الوثيقة الرسالة تدل على ذلك لأنها تحمل زيادة عن رواية للأحداث تصورا مذهبيا متكاملًا للدين الإسلامي يختلف عن تصور أهل السنة والشيعة.

لقد إنقسم الدين الإسلامي منذ خلافة عثمان إلى ثلاث أنواع مع فرق كبرى تكفر بعضها البعض وهي الفرق السنية والفرق الشيعية والفرق الخوارجية.

وتكمن أهمية وثائق الخوارج في عدم إخفائها لهذه الحقيقة، إذ أن الخوارج الأباضية مثلا يعتبرون أنفسهم "أهل الحق" والفرقة الناجية الوحيدة ويكفرون كل مخالفيهم ويعتبرونهم كفارا خالدين في جهنم. وينحو منحاهم كذلك مختلف فرق الشيعة.

هذا الخلاف العقائدي الجوهري الذي يبدو واضحا في مقارنة عقيدة السنة مثلا بعقيدة الشيعة هو السبب الأساسي لاختلاف الأمة منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا. فالحروب الدينية والطائفية بين الفرق ما زالت إلى عصرنا هذا قائمة بعد أن أتمكت طوال أربعة عشر قرنا كامل الشعوب الإسلامية وأصل هذه الحروب هو الفتنة الكبرى التي أفرزت عقائد وديانات مختلفة ومتناقضة كما بينها الشهرستاني في "الملل والنحل" وأبو الحسن الأشعري في "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". ومازلنا نشهد إلى الآن في مجتمعاتنا بروز فرق من المتشددين والغلاة يكفرون المسلمين باسم "الفرقة الناجية" و"الدين الحق".

إن الخلاف السياسي يحى بمرور الزمن ولكن الخلاف الديني يبقى ما بقيت الفرق وهو ينفجر من حين لآخر في شكل أو آخر ليهدد من جديد وحدة المجموعة كلما اعتقدت هذه الأخيرة أنها على أبواب الوحدة الشاملة.

هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)



الهوامش

محمد يوسف اللواتي



1) نظرا إلى التطور الحاصل في البحوث التاريخية ترى فاكيا فاليري أنه بالإمكان الفرز بين مختلف الروايات ذات الطابع العقائدي. فالجدل الذي إندلج سنة 36 هـ كان أساسا ذا طابع عقائدي وهي تختلف في هذه النقطة مع كايثاني (تاريخ) الذي أهمل حسب رأيها هذا الوجه للجدال.

لذلك فهي تعتبر أن الخلاف كان حول مسائل عقائدية وبالتدقيق في تأويل القرآن، وهي تطرح الأسئلة التالية:

- 1) ما هو مغزى حمل القرآن فوق أسنة الرماح ؟
- 2) ما هو محتوى إتفاقية صفين ؟
- 3) ما معنى شعار "لا حكم إلا لله" ؟
- 4) لماذا سمي المنشقون الأولون "التوايين" ؟
- 5) ما هو محتوى خلاف "حرورة" ؟
- 6) ما هو محتوى إنشقاق "النهروان" ؟
- 7) ما هو بالتدقيق تاريخ معركة "النهروان" ؟
- 8) أين وقع التحكيم ؟ هل في "أذرح" أم في "دومة الجندل" ؟

2) مرينو.

- 3) الجييطالي، قواعد الإسلام (مخطوط) فصل: معرفة الله وحده.
- 4) الجييطالي، قواعد الإسلام (مخطوط) فصل: معرفة الله وحده.
- 5) قارن بـ "مقالات" الأشعري ص 86.
- 6) موتيلنسكي، العقيدة عند الأباضية، مجموعة نصوص نشرت بمناسبة المؤتمر 14 للمستشرقين - الجزائر 1905.
- 7) الأشعري، مقالات 107.

- 8) الأشعري، مقالات 107.
- 9) الحيطالي، قواعد الإسلام، ركن 1.
- 10) الوريثاني، الدليل لأهل المعقول (مخطوط) (أفان الأمة في دينها).
- 11) الأشعري، مقالات، 102/125.
- 12) الأشعري، مقالات، 102/125.
- 13) مورينو - 1949.
- 14) نظم كتاب القواعد للحيطالي.
- 15) سعيد بن جبير كان جد عمرو بن ميمون لأمه.
- 16) الطبري - تاريخ الأمم (5) 310.
- 17) ابن حجر العسقلاني - تهذيب (8) ص 178.
- 18) الدرجيني - طبقات ج 1 - ص 2-10.
- 19) القاضي عبد الجبار. المغني في أبواب التوحيد والعدل فصل "الخوارج ومقتل عثمان" ص 30.
- 20) الدرجيني - طبقات ج 2 ص 495 - 393 - 425 - 485 الشماخي - سيرة ص 441.
- 21) الدرجيني - طبقات ج 2 ص 202 - 203 - 204 الشماخي - سيرة - ص 49 - 50.
- ماسكوري - سيرة ص 999.
- 22) الشماخي سيرة ص 49.
- الدرجيني طبقات ج 2 ص 201 - 202.
- ماسكوري - سيرة 16.



- (23) الأشعري - مقالات ص 173.
- (24) الدرجيني - طبقات ج 1 ص 187 ج 2 ص 293.
- (25) الجييطالي - القواعد - مخطوط - فصل "فيما لا يسع جهله".
- (26) فان آس - كراس التاريخ العالمي ص 13 - 1971 ويعتقد فان آس أن كتاب الجهالات هو أقدم وثيقة في العقيدة الأباضية وقد كتبه هودبن محكم الموارى في خلافة الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن رستم ثالث خلفاء بني رستم.
- (27) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 202.
- (28) الشماخي: سير ص 53. وكذلك Goldziher العقيدة والشريعة في الإسلام طبعة القاهرة ص 173.
- (29) الأشعري: مقالات، ص 173.
- (30) الجييطالي: القواعد، ص 71.
- (31) الوريحاني: كتاب العدل والإنصاف وكتب الدليل لأهل العقول (باب) الإحتهاد.
- (32) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 293 - 315.
- (33) الدرجيني: طبقات، ص 471.
- (34) الدرجيني: طبقات، ج 1، ص 51.



## المصادر



نحن نعلم أنه يصعب معرفة ودراسة المصادر التي ترشدنا في قراءة التاريخ الإسلامي في القرنين الأولين للهجرة وتشتد هذه الصعوبة عندما يتعلق الأمر بالمصادر ذات النزعة الخوارجية. فالخوارج برزوا رسمياً في معركة النهروان أي في النصف الثاني للعشرية الرابعة من القرن الأول للهجرة حيث أعلنوا "خروجهم" على علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان. ولكن، (وهذا ما نريد إبرازه في هذه الدراسة) فتيار الخوارج قد نشأ فعلاً في فترة خلافة عثمان بن عفان حيث كان معارضوه يرفعون شعارات وآراء الخوارج. لكن خلاصة هذه الأطروحات لن تكتب إلا في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة.

والوثيقة الوحيدة التي تمكنا من الحصول عليها هي رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان.

والمؤرخون الخوارج (الأباضية منهم خاصة) يذكرون قائمة من المصادر والوثائق والكتب إندر منها الكثير. فمثلاً يذكر البرادي كتاباً بعنوان "صفة أحداث عثمان وأخبار صفين والنهروان" الذي تعود كتابته إلى عقود قديمة غير محددة وقد تكون أقدم من رسالة عبد الله بن أباض.

كذلك لا يمكن الحديث عن وجود مصادر مباشرة للأحداث التي حدثت آنذاك وخاصة في السنوات الست الأخيرة لخلافة عثمان بن عفان وقد يعود ذلك إلى أن عدداً هاماً من بين زعماء الخوارج وعلمائهم قد قتلوا في الحروب التي شنوها على بني أمية. أما المصادر التي ترجع إلى ما بعد القرن الثاني للهجرة فهي متعددة ثرية بالمعلومات وهي تمثل أداتنا الأساسية في هذه الدراسة.

- المسند الصحيح أو الجامع الصحيح (القرن الثاني هـ) للربيع بن حبيب.

- كتاب أبي سفيان محبوب بن الرحيل (150-200 هـ) ذكر منه البرادي مقتطفات في كتاب الجواهر.

- كتاب سالم بن الخطيئة الهلالي (50-100 هـ) ذكر منه البرادي مقتطفات في كتاب الجواهر وقد إطلع على نسخة كانت موجودة في زمانه.

- كتاب السير لأبي عمار عبد الكافي (القرن السادس هـ) ذكره جوزيف شاخت في قائمته ويعتقد أن هناك نسخة منه بمكتبة بيتي أسغن بمزاب.

- كتاب العدل والإنصاف لأبي يوسف بن إبراهيم الورجلاني (570 هـ) وقد عقب عليه أبو القاسم البرادي بكتابه "البحث الصادق والاستشفاف في معاني كتاب العدل والإنصاف" أنظر 339.

- كتاب حفظ أبي صفرة لعبد الملك بن أبي صفرة والمعروف بكتاب ظمام.

- كتاب محمد بن محبوب (200-250 هـ) ويتضمن ستين فصلا حسب البرادي بينما تحدث الدرجيني عن سبعين فصلا ويسميه (المختصر).

- مدونة ابن غانم لأبي القاسم بشر بن غانم الخراساني (200-250 هـ) يذكره الدرجيني "بالطبقات" ويسمى كذلك ديوان تاهرت للان أبا غانم كان قد أهداه للإمام عبد الوهاب بن رستم وقد نسخه عمرو بن فتح بيده (200-250 هـ) وحمله إلى نفوسة.

- كتاب مدح العلم وأهله - ذكره البرادي في الجواهر.

- جامع ابن جعفر أنظر B.C.A.3،N° 16 ما زال مخطوطا بمكتبات بيتي مزاب، ذكره جوزاف شاخت. وهو جزء من كتاب الدعائم جامع الشيخ أبي الحسن أو "المختصر".

- كتاب النور والضياء لمؤلف مجهول.

- كتاب كشف الغمة في ما تشاجرت فيه الأئمة.

- كتاب عمرو بن فتح (القرن الثالث هـ) ذكره الدرجيني في الطبقات وهو في الفروع والعقائد. وقد بدأ عمرو بن فتح في تأليف كتاب في الفقه فلم يلبث أن قتل في معركة مانوا الشهيرة بين ابن رستم وابن الأغلب.

- كتاب الوضع لأبي زكريا بن يحيى الجناوني ذكره 962. ( B.G.A.27.379 Brook ) وهو مخطوط بمكتبة الكتب بمغراب.

- كتاب القواعد أو قواعد الإسلام لأبي موسى الجيطالي (730 هـ) ذكره (B.C.A.323 N° 41 Brook 349) وقد إستعملنا مخطوطا ورثناه عن أبينا الحاج علي قوجة.

- شرح قصيدة النونية وتسمى بالمدونة النونية وهي من نظم الشيخ أبي نصر بن فتح بن نوح المألوشاني السوفي سنة 600 هـ. أنظر بروكلمان الجزء الثاني 692، ذكرها جوزيف شاخت في قائمته.

- كتاب التفسير لهود بن محكم الهواري (القرن الثالث) وذكره الشماخي في سيره وذكره البرادي في الجواهر.

- كتاب الربيع بن سليمان بن يخلف (القرن الخامس هـ) ذكره الدرجيني في "الطبقات" ج 2 ص 425.

- كتاب لسير لأبي زكريا يحيى بن أبي بكر ذكره الدرجيني. الطبقات ج 1 ص 3.

- كتاب الجامع لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ويسمى كتاب أبي مسألة ذكره الدرجيني "الطبقات" 1 ص 448/447.

- كتاب "تبيين أفعال العباد" لأبي العباس بن محمد بن أبي بكر (توفي سنة 504 هـ) ذكره بروكلمان ج 2 ص 892 وذكره جوزاف شاخت في قائمته.





الملاحق



رسالة عبد الله بن أباض

إلى عبد الملك بن مروان سنة 60 هجري



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد من عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك بتقوى الله فإن العاقبة للتقوى والمرد إلى الله واعلم أنه إنما يتقبل من المتقين. أما بعد، جاءني كتابك مع سنان بن عاصم وإنك كتبت إلي أن أكتب إليك بكتاب فكبت به إليك فمне ما تعرف ومنه ما تنكر زعمت أن ما عرفت منه ما ذكرت به من كتاب الله وحضضت عليه من طاعة الله وإتباع أمره وسنة نبيه وأما الذي أنكرت منه فهو عند الله غير منكر وإما ما ذكرت من عثمان والذي عرضت به من شأن الأئمة فإن الله ليس ينكر عليه أحد شهادته في كتابه بما أنزله على رسوله أنه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: 45) والكافرون والفاسقون ثم إني لم أكن أذكر لك شيئا من شأن عثمان والأئمة إلا والله يعلمه أنه الحق وسأنزع لك من ذلك البينة من كتاب الله الذي أنزله على رسوله وسأكتب لك في الذي كتبت به وأخبرك من خبر عثمان والذي طعنا عليه فيه وإبين شأنه والذي أتى عثمان لقد كان ما ذكرت من قدم في الإسلام وعمل به ولكن الله لم يجر العباد من الفتنة والردة عن الإسلام وإن الله بعث محمدا بالحق ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ وأنزل الكتاب فيه بينات كل شيء يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه هدى ورحمة لقوم يوقنون فأحل الله في كتابه حلالا وحرم حراما وفرض فيه فرائض وحكم فيه حكما وفصل بين قضاياه وبين حدوده فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتُدُّوهُا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: 229) وقسم ربنا قسما وليس لعباده فيه الخيرة ثم أمر نبيه بإتباع كتابه فقال للنبي: ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (الأحزاب: 2) وقال ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 18) ثم أن علينا بيانه فعمل ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ بأمر ربه ومع

عثمان ومن شاء الله من أصحابه لا يرون رسول الله ﷺ يتعدى حدا ولا يبدل فريضة ولا حكما ولا يستحل شيئا حرمه الله ولا يحرم شيئا أحله الله ولا يحكم بين الناس إلا بما أنزل الله وكان يقول إني أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم فعمّر ﷺ ما شاء الله تابعا لما أمر الله يبلغ ما جاءه من الله والمؤمنون معه يعلمهم وينظرون إلى عمله حتى توفاه الله عليه الصلاة والسلام وهم عنه راضون فنسأل الله سبيله وعملا بسنته ثم أورث الله عباده الكتاب الذي جاء به محمد وهداه ولا يهتدي من إهتدى من الناس بتركه ثم قام من بعده أبو بكر على الناس فأخذ بكتاب الله وعمل بسنة نبيه ولم يعارضه أحد من المسلمين ولم يعب عليه أحد في حكم حكمه ولا في قسم قسمه حتى فارق الدنيا وأهل الإسلام عنه راضون وله مجامعون ثم قام من بعده عمر بن الخطاب قويا في الأمر شديدا على أهل النفاق يهتدي بمن كان قبله من المؤمنين يحكم بكتاب الله وإتلاه الله بفتوح من الدنيا ما لم يتبل به صاحبيه وفارق الدنيا والدين ظاهر وكلمة الإسلام جامعة وشهادتهم قائمة والمؤمنون شهداء الله في الأرض قال الله ﷻ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴿البقرة: 143﴾ وبعد موته أشتور المؤمنون فولوا عثمان فعمل ما شاء الله بما يعرف أهل الإسلام حتى بسطت له الدنيا وفتح له من خزائن الأرض ما شاء الله ثم أحدث أمورا لم يعمل بها صاحبه قبله وعهد الناس يومئذ بنبيهم حديث فلما رأى المؤمنون ما أحدث أتوه فكلموه وذكروه بكتاب الله وسنة من كان قبله من المؤمنين وقال الله ﷻ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِشُونَ** ﴿السجدة: 22﴾ فشق عليه أن ذكروه بآيات الله وأحذهم بالجحيم وضرب منهم من شاء الله وسجن من شاء الله منهم ونفاهم في أطراف

الأرض نفيا وأني أين لك يا عبد الملك بن مروان الذي أنكروا المؤمنين على عثمان وفارقناه عليه فيما إستحل من المعاصي عسى أن تكون جاهلا عنه غافلا وأنت على دينه وهواه لا يحملنك يا عبد الملك هوى عثمان أن تجحد بآيات الله وتكذب بما فإن عثمان لا يغني عنك من الله شيئا فالله الله يا عبد الملك بن مروان قبل التناوش من مكان بعيد وقبل أن تكون لزاما وأجل مسمى وأنه كان مما طعن المؤمنون عنه وفارقوه وفارقناه فيه أن الله قال ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة: 114) فكان عثمان أول من منع مساجد الله أن يقضى فيها بكتاب الله ومما نقمناه عليه وفارقناه عليه أن الله قال لحمد ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْفُتُوخِ وَالْعِيقِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَقْطِرْهُمْ فَيُكَفَّرُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأنعام: 52) فكان أول رجل من هذه الأمة طردهم ونفاهم وكان ممن نفاهم من المدينة أبا ذر الغفاري ومسلم الجهني ونافع ابن الحطام ونفى من الكوفة كعب بن أبي الحلمة إلى الرحل الوحان وجندب بن زهير وجندب هو الذي قتل الساحر الذي كان يلعب به الوليد بن عقبة ونفى عمرو بن زارة وزيد بن صوحان وأسود بن ذريح ويزيد بن قيس الهمداني وكردوس بن الحضرمي في ناس كثير من أهل الكوفة ونفى من أهل البصرة عامر بن عبد الله القسري ومذعور العنبري ولا أستطيع لك عد من نفاهم من المؤمنين ومما نقمنا عليه أنه أمر أخاه الوليد بن عقبة على المؤمنين وكان يلعب بالسحر ويصلي بالناس سكران فاسق في دين الله أقره من أجل قرابته على المؤمنين المهاجرين والأنصار وإنما عهدهم في دين الله أقره من أجل قرابته على المؤمنين المهاجرين والأنصار

وإنما عهدهم حديث بعهد الله ورسوله والمؤمنين ومما نقمناه عليه تأميره قرابته على عباد الله وجعل المال دولة بين الأغنياء وقال الله كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وبدل كلام الله وبدل القول وإتبع الهوى ومما نقمنا عليه أنه إنطلق إلى الأرض ليحميمها لنفسه وأهله حمى حتى منع قطر السماء والرزق الذي أنزله الله لعباده لأنفسهم ولأنعامهم وقد قال الله ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ۖ إِنَّ اللَّهَ آذَنَ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَقَاتُرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۖ ﴾ (سورة يونس الآيات: 59-60) ومما نقمنا عليه أنه أول من تعدى في الصدقات وقد قال الله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة: 60) وقال الله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقْنِىَ اللَّهُ وِرَسُولَهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَبِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ (الأحزاب: 36) الذي أحدث عثمان منعه فرائض كان فرضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رحمة الله عليه وانتقص أصحاب بدر ألفا ألفا من عطاياهم وكثر الذهب والفضة ولم ينفقها في سبيل الله وقال الله: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتَنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة: 34-35). ومما نقمنا عليه أنه كان يضم كل ضالة إلى إبله ولا يردها ولا يعرفها وكان يأخذها من الإبل والغنم إذا وجدها عند أحد من



الناس وإن كانوا قد أسلموا عليها وكان لهم في حكم الله أن لهم ما أسلموا عليه وقال الله: ﴿وَيَقَوْمٌ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ أَلْفُ عَهْدٍ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (هود: 85) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٢٩﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (النساء: 29 - 30) ومما نعمنا عليه أخذ خمس الله لنفسه ويعطيه أقاربه يجعل منهم عمالا على أصحابه وكان ذلك تبديلا لفرائض الله وقد فرض الله الخمس لله ورسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل قال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْاِنْفَاقِ الْيَوْمِ نَالِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنفال: 41)، ومما نعمنا عليه أنه منع أهل البحرين وأهل عمان أن يبيعوا شيئا من طعامهم حتى يباع طعام الإمارة وكان ذلك تحريما لما أحل الله، وأحل الله البيع وحرم الربا فلو أردنا أن نخبر بكثير من مظالم عثمان لم نحصها إلا ما شاء الله وكل ما عدت عليك من عمل عثمان يكفر الرجل أن يعمل ببعض هذا وكان من عمل عثمان أنه كان يحكم بغير ما أنزل الله وخالف سنة نبي الله والخليفين الصالحين أبي بكر وعمر وقد قال الله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115) وقال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

(المائدة: 45) وقال: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: 18) وقال: ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَعَلَنْ نَحْنُ لَهُ نَصِيرًا﴾ (النساء: 52) وقال: ﴿لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 164) وقال: ﴿وَلَا تَرْكُؤُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُشْعُرُونَ﴾ (هود: 113) وقال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: 47) وقال: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَيْمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: 33) كل هذه الآيات تشهد على عثمان وإنما شهدنا عليه بما شهدت عليه هذه الآيات والله يشهد بما أنزل إليكم أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا وقال فورب السماء والأرض أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون فلما رأى المؤمنون الذين نزل به عثمان من معصية الله تبرؤا منه والمؤمنون شهداء الله ناظرون أعمال الناس وكذلك قال الله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105) وترك **وَسُتْرُذَوْتَ** إِلَى عِلِّيِّ الْقَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيَتَشَكَّرُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (التوبة: 105) وترك خصومة الخصمين في الحق والباطل ووقع ما أوعده الله من الفتن وقال الله: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا أَمْكَا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ (العنكبوت: 2 - 3) فعلم المؤمنون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة إبليس فساروا إلى عثمان من أطراف الأرض واجتمعوا في ملأ من المهاجرين والأنصار وعامة أزواج النبي فاتوه فذكروه الله وأحبروه الذي أتى من معاصي الله فزعم أنه يعرف الذي يقولون وأنه يتوب إلى الله ويراجع الحق فقبلوا منه الذي اتاهم به ومن إقرار بالذنب والتوبة والرجوع إلى أمر الله فجامعوه وقبلوا منه كان حقا على أهل الإسلام إذ أتوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما إستقام على الحق فلما

تفرق الناس على ما إتقاهم به من الحق نكث عن الذين عاهدهم عليه وعاد فيما تاب منه فكتب في أدبارهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فلما ظهر المؤمنون على كتابه ونكثه العهد الذي عاهدهم عليه رجعوا فقتلوه بحكم الله وقال الله: ﴿وَلِنْ تَكُونُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَدَلِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَبِلُوا أَيْمَةَ الْكَافِرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ (التوبة: 12) فجامع أهل الإسلام ما شاء الله وعمل بالحق وقد يعمل الإنسان بالإسلام زمانا ثم يرتد عنه وقال الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُوا عَنْ آذَانِهِمْ مِنْ بَدَلِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَّ لَهُمْ﴾ (محمد: 25) فلما إستحل معصية الله نوترك سنة من كان قبله من المؤمنين علم المؤمنين أن الجهاد في سبيل الله أولى وإن الطاعة في مجاهد عثمان على أحكامه فهذا من خير عثمان والذي فارقه فيه وطعن عليه المؤمنون قبلنا وذكرنا أنه كان مع رسول الله ﷺ (صلى الله عليه وسلم) ختنه فقد كان علي بن أبي طالب أقرب إلى رسول الله وأحب إليه منه وكان ختنه ومن أهل الإسلام وأنت تشهد عليه بذلك وأنا بعد على ذلك فكيف تكون قرابته من محمد ﷺ (صلى الله عليه وسلم) نجاة إذا ترك الحق وتعالى كفرا وأعلم إنما علامته كفر هذه الأمة بالحكم بغير ما أنزل الله ذلك بأن الله قال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44) فلا أصدق من الله قولاً، وقال: ﴿فَأَيُّ حَدِيثٍ بَدَأَ اللَّهُ وَأَيُّ نَبِيٍّ يُؤْمِنُونَ﴾ (الجنانية: 6) فلا يغرنك يا عبد الملك بن مروان عز عثمان عن نفسك ولا تسند دينك إلى رجال يتمنون ويريدون ويستدرجون من حيث لا يعلمون فإن أملك الأعمال في نجواهما وكتاب الله جديد ينطق بالحق أجرتنا الله بإتباعه أن نضل أن نبغي فاعتصم بالله وأنه من يعتصم بالله يهده صراطا مستقيما وكتاب الله هو جبل الله

الذي أمر المؤمنين أن يعتصموا به ولا يتفرقوا وليس حبل الله الرجال من أيهم حسن يتهبون ويطعنون فأذكرك بالله لما أن تدبرت القرآن فإنه حق وقال الله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ (محمد: 24) فكان تابعا لما جاء من الله به فتتدي وبه تخاصم من خاصمك من الناس وإليه تدعو وبه تحتج فإنه من يكون القرآن حجته يوم القيامة به يخاصم من خاصمه ويفلح في الدنيا والآخرة فإن الناس قد إختصموا وهم يوم القيامة عند ربهم يختصمون فتعمل لما بعد الموت ولا يغرنك بالله الغرور وأما قولك في شأن معاوية بن أبي سفيان أن الله قام معه وعجل نصره وأبلج حجته وأظهر على عدوه بطلب دم عثمان فإن يكن يعتبر الدين من قبل الدولة أن يظهر الناس بعضهم على بعض في الدنيا فانا لا نعتبر الدين بالدولة فقد ظهر المسلمون على الكافرين لينظر كيف يعلمون ويقد ظهر الكفار على المسلمين ليلوا المسلمين بذلك ويكون عقابا على الكافرين وقال: ﴿وَلَقَدْ الْآيَاتُ تَدُلُّهُمْ عَلَى الْبَيِّنَاتِ وَلَعَلَّ اللَّهُ الْذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (١٤٠) وَلَيَسْخَصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمَحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: 140 - 141) فإن كان الدين إذا ظهر الناس بعضهم على بعض فقد سمعت الذي أصاب المشركين من المسلمين يوم أحد وقد ظهر الذين قتلوا ابن عفان عليه وعلى شيعته يوم الدار وظهروا أيضا على أهل البصرة وهم شيعة عثمان وظهر المختار على ابن الزبير وأصابه وهم شيعته وظهر مصعب الخبيث على المختار وظهر ابن السحفي على أخنس بن دجلة وأصحابه وظهر أهل الشام على أهل المدينة وظهر ابن الزبير على أهل الشام بمكة يوم إستفتحوا منها ما حرم الله عليكم وهم شيعتكم فإذا كان هؤلاء على الدين فلا يعتبر الدين من قبل الدولة فقد يظهر الناس بعضهم على بعض ويعطي الله رجلا كافرا ملكا في الدنيا فقد أعطي فرعون ملكا وظهر في الأرض

وقد أعطي الذي حاج إبراهيم في ربه ثم إنما إشتري معاوية الإمارة من الحسن بن علي  
ثم لم يف له بالذي عاهده عليه وقال: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا  
الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْدًا إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١١)  
وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَنَّا تَخَذُوا لَكُمْ أَيْمَانَكُمْ دَخَلُوا بَيْنَكُمْ  
أَنْ تَكُونُوا أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبُلُوكُمْ اللَّهُ بِهِ الْكَاذِبِينَ وَالصَّادِقِينَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ  
تَخْتَلِفُونَ ﴾ (النحل: 91 - 92) فلا تسأل عن معاوية ولا عن عمله ولا صنيعه غير  
أنا قد أدركناه ورأينا عمله وسيرته في الناس ولا نعلم من الناس أحدا أترك للقسمة التي  
قسم الله ولا لحكم حكمه الله ولا أسفك لدم حرام منه فلو لم يصب منالدماء إلا دم  
ابن سمية لكان في ذلك ما يكفره ثم إستخلف أبنة يزيد فاسقا عن الناس لعينا يشرب  
الخمر المكفر فيكفيه من السوء وكان يتبع هواء بغير هدى في الله وقال الله من أضل ممن  
اتبع هواه بغير هدى من الله أن الله لا يهدي القوم الظالمين فلم يخف عمل معاوية ويزيد  
على كل ذي عقل من الناس فأتى الله يا عبد الملك ولا تخادع نفسك في معاوية فقد  
أدركنا أهل بينكم يطعنون في معاوية ويزيد ويعيون عليهما كثيرا ما يصنعون فمن  
يتول عثمان ومن معه فأنا نشهد الله وملائكته بأنا منهم براء ولهم أعداء بأيدينا وألسنتنا  
وقلوبنا نعيش على ذلك ما عشنا ونموت عليه إذا متنا ونبعث عليه إذا بعثنا نحاسب  
بذلك عند الله وكنت إلي تحذرن الغلو في الدين وأني أعوذ بالله من الغلو في الدين  
وسأبين لك ما الغلو في الدين إذا جهلته فإنه ما كان يقال على الله غير الحق ويعمل  
بغير كتابه الذي بين لنا وسنة نبيه التي سن وقال الله تعالى: ﴿ يَتَأَهَّلَ آلُكَتَبٍ لَا  
تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (النساء: 181) كما فعل عثمان

والأئمة من بعده وأنت على طاعتهم وتجامعهم على معصية الله وتتبعهم وقد إتبعوا أهواءهم وإتبعتهم أنت عليها وقال الله عز وجل ولا تتبعوا أهواء قوم قد ظلوا من قبل الآية فهؤلاء أهل الغلو في الدين فليس من دعا إلى الله وإلى كتابه ورضي و غضب الله حين عصي أمره وأخذ بحكمه حين ضيع وتركت سنة نبيه وكتبت إلى تعرض بالخوارج تزعم أنهم يغالون في دينهم ويفارقون أهل الإسلام وتزعم أنهم يتبعون غير سبيل المؤمنين وأني أبين لك سبيلهم أنهم أصحاب عثمان الذين أنكروا عليه ما أحدث من تغيير السنة وفارقوه حين أحدث وترك حكم الله وفارقوه حين عصى ربه وهم أصحاب علي بن أبي طالب حين حكم عمرو بن العاص وترك حكم الله فأنكروه عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يقرؤا حكم البشر دون حكم كتاب الله فهم لمن بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة كانوا يتولون في دينهم وستتهم رسول الله ﷺ عليه وسلم وأبا بكر وعمر بن الخطاب ويدعون إلى سبيلهم ويرضون بستتهم على ذلك كانوا يخرجون وإليه يدعون وعليه يفارقون وقد علم من عرفهم من الناس ورأى عملهم أنهم كانوا أحسن الناس عملاً وأشدهم قتالاً في سبيل الله وقال الله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: 123) فهذا خبر الخوارج نشهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداء وأنا لمن والاهم أولياء بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا على ذلك نعيش ما عشنا ونموت على ذلك إذا متنا. غير أنا نرى إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس لقد كانوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر لنا ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إسلامهم فنرى إلى الله منهم أما بعد فإنك كتبت إلي أن أكتب إليك بجواب كتابك وأجتهد لك في النصيحة وإني أبين لك أن كنت تعلم وأفضل ما كتبت إليك به وذكرتي بالله أن أبين

لك فلاي قد بينت لك بجهد نفسي وأخبرتكم خبر الأئمة وكان حقا علي أن أنصح لك  
قد علمت أن الله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ  
لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ (١٦٠) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ  
فَأُولَٰئِكَ أَثُوبٌ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 159 - 160) فإن الله لم  
يتخذني عبدا لأكفر به ولا أن أعادع الناس بشيء ليس في نفسي وأخالف إلا ما أمي  
عنه أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ ولتحلوا حلاله ولتحرموا  
حرامه ولترضوا بحكمه وتتوبوا إلى ربكم وتراجعوا كتاب الله وأدعوكم إلى كتاب الله  
ليحكم بيني وبينكم في الذي إختلفنا فيه ويحرم ما حرم الله ويقسم بما قسم الله ويحكم  
بما حكم الله ونبرا ممن برا الله منه ورسوله ونتولى من يتولاه الله ونطيع من أحل لنا  
طاعته في كتابه ونعصي من أمر الله بمعصيته فهذا الذي أدركنا عليه نبينا ﴿صلى الله  
عليه وسلم﴾ وإن هذه الأمة لم تسفك دما إلا حين تركوا كتاب ربهم الذي أمرهم أن  
يعتصموا به وأنهم لا يزالون مختلفين مفترقين حتى يراجعوا كتاب الله وسنة نبيه  
ويتصموا كتاب الله على أنفسهم ويحكموه إلى ما إختلفوا فيه فإن الله يقول: ﴿وَمَا  
أَخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ رَافِقًا عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾  
(الشورى: 10) وإن هذا هو السبيل الواضح لا يشبه به شيء من السبيل وهو الذي  
هدى الله به من كان قبلنا محمدا ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ والخليفين الصالحين من بعده  
فلا يضل من إتبعه ولا يهتدي من تركه وقال وإن هذا صراطي مستقيما فإتبعوه ولا  
تتبعوا السبل عن سبيله وتزين لك الضلالة بإتباعك هواك فيما جمع إليه الرجال فإهم  
لن يغفوا عنك من الله شيئا إنما هي الأهواء وإنما يتبع الناس في الدنيا والآخرة إمامين  
إمام هدى وإمام ضلالة أما إمام هدى فيحكم بما أنزل الله ويقسم بقسمه ويتبع كتاب

الله وهم الذين قال الله فيهم: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا  
 بِأَمْرِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (السجدة: 24) وهؤلاء أولياء المؤمنين الذين أمر الله بطاعتهم وهي  
 عن معصيتهم وأما إمام الضلالة فهو الذي يحكم بغير ما أنزل الله ويقسم بغير ما قسم  
 الله ويتبع هواه بغير سنة من الله فذلك كفر كما سمي الله وهي عن طاعتهم وأمر  
 بجهادهم وقال ولا تطع الكافرين وجاهدهم به جهادا كبيرا فإنه حق أنزله بالحق وينطق  
 به وليس بعد الحق إلا الضلال فأني تصرفون وتضربن الذكر عنك صفحا وتشكن في  
 كتاب الله ولا حول ولا قوة إلا بالله فإنه من لم ينفعه كتاب الله لم ينفعه غيره كتبت  
 إلي أن أكتب إليك بمرجوع كتابك فأني قد كتبت إليك وأنا أذكرك بالله العظيم أن  
 استطعت بالله لما قرأت كتابي ثم تدبرت فيه وأنت فارغ ثم تدبره وأكتب إلي إن  
 استطعت بجواب كتابي أنزع عليه بينة من كتاب الله أصدق به قولك فلا تعرض لي  
 بالدنيا فإنه لا رغبة لي في الدنيا وليس من حاجتي ولكن لتكن نصيحتك لي في الدين  
 ولما بعد الموت فإن ذلك أفضل النصيحة فإن الله قادر أن يجمع بيننا وبينك على الطاعة  
 فإنه لا خير لمن لم يكن على طاعة الله وبالله التوفيق وفيه الرضا والسلام عليك والحمد  
 لله وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم تسليما.



**كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل  
للقاضي المعتزلي عبد الجبار**



## فصل

### في الكلام على الخوارج ومن نحا نحوهم في البراءة من عثمان وخلمه وما يتصل بذلك

الأصل في هذا الباب أن من ثبت عدالته ووجوب توليه، أما على القطع وأما على الظاهر، فغير جائز أن يعدل فيه عن هذه الطريقة إلا بأمر متيقن يقتضي العدول. يبين ذلك أن من شاهدناه على ما يوجب الظاهر توليه وتعظيمه يجب أن يبقى فيه على حالته ويجوز أن يكون منتقلا، ولم يقدح هذا التحيز في وجوب ما ذكرناه. ومتى علمنا من حاله ما يوجب / الانتقال وجب أن ينتقل عن التولي إلى التبري.

والفاصل بين الأمرين ليس إلا ما ذكرناه. ولولا أن الأمر كذلك لم يصح تعظيم أحد دون سماع، لأن أهل العقول لا يمدحون ويعظمون على هذه الطريقة، بل كان يجب لو ثبت بالسمع ما يوجب القطع على تعظيمه وتوليته في الوقت، إلا يجوز أن يفعل ذلك إلا وقتا واحدا فقط. وبطلان ذلك يبين صحة ما قدمناه. وهذا مما لا شبهة فيه.

وأعلم أن الحدث الذي يوجب الانتقال عن التعظيم والتولي إذا كان من باب ما يحتمل أن يكون واقعا على وجه يصح، فيكون عظيما، وعلى وجه يحسن فلا يكون قبيحا، فغير جائز أن ينتقل لأجله إلى البراءة.

يبين صحة ذلك أنه قد وجب الثبات على التولي والتعظيم مع التجويز الذي ذكرناه، فإذا كان هذا الحدث، وأن يتفق فالتجويز فيه قائم، وجب الإستمرار على الأول.

وإجماع الأمة على الرضا بإمامته يدل على أنه كان يصلح لها، لما إختص به من السوابق والفضائل.

فأما وجود الصفات التي قلنا: أن بها يصلح الإمام للإمامة فيه، فلا شك فيها، لأنه من قریش، وقد إختص من العلم والفضل لما لا يحتاج إلى شرح، وكذلك القول فيها لرأي المعرفة بالأمر.

فأما الكلام في إثبات إمامته، فحصول بيعة عبد الرحمان له، مع رضا سائر من دخل الشورى، والأخبار في ذلك متواترة على ما تقدم القول به، ولم يكن في ابتداء إمامته من يخالف في الرضا بذلك، بل الحال فيه أظهر من الحال فيمن تقدم، لأن بيعته وقعت بعد مشاورة، لأن أهل الشورى مكثوا أياما يتشاورون وإمتدت الأعناق إلى ما يظهر من أمرهم، فلم تقع بيعته إلا على أشهر درجة يمكن أن تقع عليه، ثم لم يقع في ذلك إختلاف إلى أن نسب إليه ما نسب من الأحداث، وقد علمنا أن ما يكون من الحدث لا يمنع من صحة الإمامة أولا / وإنما تجب أن سحب خلعه وإخراجه عن الإمامة، لا أن ما كان عليه في الأول ينقلب ويتبعض، ولذلك لا تفسخ تلك الأحكام التي تقع منه في حالة العدالة، ولا فرق بين الإمام في ذلك وبين الأمير والحاكم في هذه الوجوه، وذلك يبين أن طعن الخوارج، وسائر من طعن في أمر عثمان، لا يقدر فيما ذكرناه.

فأما الكلام على من يمنع من حصة إمامته أولا، فليس بكلام يختصه، لأن من يقول بذلك فيه يقول مثله فيمن تقدمه. والقول معهم يتعلق بالنص والعصمة على ما تقدم القول فيه، وذلك يبين أن الذي يختص به هذا الباب من الكلام هو ما من الأحداث في الشهر الأخير من أيامه، لأنهم لا يختلفون في سلامة الشطر الأول فيجب

أن في ذلك، فإن صح أن فيها ما يقدح في إمامته حل به ولم يؤثر في صحة ما قدمناه، ومن ذلك أنه أقدم على كبار الصحابة بما لا يحل، نحو أقدامه على ابن مسعود عندما أحرق المصاحف، وأقدم على عمار حتى روي أنه صار به فتق وكان أحد من ظاهر المبطلين على قتله ويقول قتلناه كافراً، وأقدم على أبي ذر مع تقدمه حتى سيره إلى الريزة ونفاه، بل قد روي أنه ضربه، ثم من عظيم ما أقدم عليه جمعه الناس على قراءة زيد وإحراقه المصاحف، وإبطاله لما لا شك أنه منزل من القرآن. وأنه مأخوذ عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم عطل الحد الواجب في عبادة الله ابن عمر، لأنه قتل الهرمزان بعد إسلامه فلم يفده، وقد كان أمير المؤمنين يطلبه بذلك، ول كان القود غير واجب لما صح أن يتبع فيه ذلك.

قالوا: ولو لم يكن ما قلناه أو بعضه مما يوجب خلعه والبراءة منه لوجب أن تكون الصحابة تنكر على من قصده من البلاد متظلمين مما فعله وأقدموا عليه، وقد علمنا أنهم وبالمدينة المهاجرون والأصار وخيار الصحابة لم ينكروا ذلك بل أسلموه ولم يدفعوا عنه، بل أعانوا عليه، ولم يمنعوا من قتله ومن حصره ومنع الماء عنه مع تمكنهم من خلاف ذلك، لكان من أقوى الدليل على ما قلناه.

ولو لم يكن في أمره غلا ما روى عن أمير المؤمنين أنه قال: الله قتله وأنا معه، وإنه كان في أصحابه من يصرح بأنه قتل عثمان ومع ذلك لا يقيده ولا ينكر عليهم، وكان أهل الشام يصرحون بأن مع أمير المؤمنين قتلة عثمان ويجعلون ذلك أوكد الشبه ولا ينكر ذلك عليهم، مع أنا نعلم أن أمير المؤمنين لو أراد مع غيره المنع منه والدفع عنه لما وقع القتل، فصار كفه عن ذلك مع غيره من أدل الدلالة على أنهم صدقوا عليه ما نسب إليه من الأحداث، وأنهم لم يقلوا ما جعله عذراً، لأنهم لو قبلوا ذلك وصح عندهم، لكان الواجب الدفاع عنه ...

... وأما تخلفه عن بدر فإمّا تخلف على إينة رسول الله بأمره لم يسهم من المغنم، وأما بيعة الرضوان فقد كانت نبيي لما إنتهي إلى رسول الله أني قبلت، فلما وقف

على خبزي ضرب شماله على يمينه، وقال: هذه عن عثمان. وشماله صلى الله عليه أفضل من يمين عثمان، وكل ذلك مروى، لأنه روي أنه صلى عليه خلف عثمان يوم بدر على ابنته رقية ليمرضها وضرب له سهم من بدر.

وروى عن أنس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال في بعض الغزوات: أن بالمدينة أقواما ما قطعتم واديا، ولا سرحم شيئا إلا كانوا معكم قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال بالمدينة، حبسهم العذر. وهذا بين.

فأما أمر بيعة الرضوان، فقد روى ابن الزبير عن جابر، قال: إنما كانت بيعة الرضوان في عثمان، فسبقه رسول الله وأحسن عليه، فبايع الناس على أن لا يغزوا، وكانوا ألفا وثلاث مائة وروى عنه أنه قال: هذا يوم لا يغيب عنه عثمان، فضرب رسول الله عليه السلام أحد يديه على أخرى. فقال: هذه يد عثمان وهذه يدي.

وقال شيخنا أبو هاشم: بين عليه السلام بذلك أن عثمان لو كان حاضرا لبايع فاستحق الأجر على صدق نيته.

والمعلوم من حاله وأن كان غائبا، أنه له ما للحاضرين، لأنه لا يجوز أن يؤجر على فعل الرسول عليه السلام.

وكل ذلك يبين أنه بين العذر الذي يسقط جميع ما نسب إليه، فلا يجوز مع ذلك أن يزول عن توليه، ويزل إمامته.

ونحن نبين الآن القول على واحد واحد مما أوردناه مختصرا، وإن كانت الجملة التي أوردناها كافية.

أما ما ذكره من توليته من لا يجوز أن يستعمل، فقد علمنا أنه لا يمكن أن يدعي أنه حين استعملهم علم من أحوالهم خلاف الستر والصلاح، لأن الذي ثبت عنهم من الأمور جدت من بعد، ولا يمتنع كونهم في الأول مستورين في الحقيقة، أو مستورين عنده، وإنما كان يجب تحفظته لو كان استعملهم وهم في الحال لا يصلحون لذلك.

فغن علم قيل: لما علم مجاهم كان يجب أن يعزلهم. قيل له كذلك فعل، لأنه استعمل الوليد بن عقبة قبل ظهور شرب الخمر منه، فلما شهدوا عليه بذلك حذّره وعزله عن الكوفة وولى مكانه أبا موسى. وكذلك ابن أبي سرح عزله وولى مكانه محمد بن أبي بكر، ولم يظهر له في باب مروان ما يوجب صرفه عما كان استعمل فيه، ولو كان ذلك طعنا لوجب مثله في كل من ولى، وقد علمنا أنه عليه السلام ولى الوليد ابن عقبة فحدث منه ما حدث، وولى أمير المؤمنين القعقاع جباية المال فجباه والحق بمعاوية، وكذلك فعل الأشعث بن قيس بمال أذربيجان، وولى أبا موسى الحكم وكان منه ما كان، فلا يجب أن يعاب أحد بفعل غيره، وإذا لم يلحقه عيب في ابتداء الولاية، فقد زال العيب عنه فيما عداه.

فأما قولهم: أنه كتب إلى ابن أبي سرح حيث ولى محمد بن أبي بكر أن يقتله ويقتل أصحابه، فقد بلغنا أنه أنكر ذلك أشد نكير، حيث حلف على ذلك، وبين أن الكتاب الذي ظهر ليس بكتابه، ولا الغلام بغلامه، ولا الراحلة براحلته. وكان في جملة من مخاطبه في ذلك أمير المؤمنين، فقبل عذره، وذلك بين لأن قول كل أحد مقبول في مثل ذلك، وقد علم أن الكتاب قد يجوز فيه التزوير، فهو بمنزلة الخير الذي يجوز فيه الكذب، ولو لم يحلف على ذلك كان لا يجوز أن يحققه عليه، فكيف وقد أنكره وحلف عليه؟

فإن قال: فقد كان مروان هو الذي يكتب عنه، وكان المعلوم أنه هو الذي زور وكتب، فهلا أقام الواجب فيه؟ قيل له: ليس يجب لهذا القدر أن يقطع على أن مروان هو الذي فعل ذلك، لأنه وأن غلب ذلك في الظن فلا يجوز أن يحكم به، وقد كان القوم يسامونه لتسليم مروان إليهم وذلك حيف وظلم، لأن الواجب على الإمام أن يقيم الحد على من يستحقه، أو التأديب، ولا يحل له تسليمه من غيره، فقد كان الواجب أن يبينوا عنده في مروان ما يوجب الحد أو التأديب ليفعله به، وكان إذا لم يفعل والحال هذه يستحق التعنيف.

فإن قيل فقد كان يجوز، وأن لم يثبت ذلك، أن يعزره على فعل، لأنه جرى بجرى الأغراء بقتل المؤمنين، ومعاونة الظالم الخائن على ما يريده من الظلم. قيل له: لو ثبت عنده أنه الفاعل لذلك بإقرار أو بينة لعزره، لأن ذلك مما يجب في هذا الصنيع، وأن لم يجب فيه حد ولا قتل.

وقد ذكر الفقهاء في كتبهم أن الأمر بالقتل لا يوجب قودا، ولا دية، ولا حدا، ولكنه لما لم يثبت ما ذكرناه لم يجب تعزيره.

وقد يجوز أن يكون عثمان قد ظن أن هذا الفعل قد فعله بعض من يعادي مروان تقييحا لأمره، لأن ذلك يجوز كما يجوز أن يكون من فعله، ولا يعلم كيف كان اجتهاده وظنه.

وبعد فإن هذا الحدث من آخر ما نعموا عليه، فإن كان شيء من ذلك يوجب خلع عثمان وقتله فليس إلا ذلك، وقد علمنا أن هذا الأمر لو ثبت ما كان يوجب القتل، لأن الأمر بالقتل لا يجوب القتل، سيما قبل وقوع القتل المأمور به.

فيقول لهم: لو ثبت ذلك على عثمان، أكان يجب قتله؟ فلا يمكنهم إدعاء ذلك، لأنه بخلاف الدين، فلا بد من أن يقول: أن قتله ظلم، وكذلك حبسه في الدار ومنعه من الماء، فقد كان يجب أن يدفع القوم عن ذلك وأن يقال: إن من لم يدفعهم ولم ينكر عليهم يكون مخطئا، وفي ذلك تخطئة أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم).

ثم يقال لهم: خبرونا عنم يستحق القتل والخلع، أيجب أن يمنع من الطعام والشراب؟ أو لستم قد علمتم أن أمير المؤمنين لم يمنع في صفين أهل الشام من الماء، وقد تمكن من منعهم؟ أو ليس الواحد منا لا يحل له منع الكفار من ذلك، ولا منع من يستحق القود والرحم؟ وهذا يبين كونهم ظالمين بما فعلوا، وأنه كان يجب على الصحابة منعهم من ذلك، وأن أدعوا أنهم لم يمنعوا، وذلك ذم لهم، وقد نزههم الله عن الظلال والباطل.



ثم يقال لهم: أرايتم لو وجب عليه القتل، أكان يجوز أن يتولى قتله العوام من الناس والموالي، وأنه لا خلاف أن الذين أقدموا على قتله كانوا بهذه الصفة، وإذا صح أنه ليس لهم ذلك، فقد كان يجب منعهم والنكير عليهم، وإن لم يفعل ذلك فالدم لا حق بمن لم يفعله دون عثمان.

ثم يقال لهم: أليس القتل لو استحقه خل محل الحدود، لأنه لا يمكن أن يقال: أنه كفر وارتد واستحق القتل لذلك، لأن إيقاع خصال الكفر معلومة، ولم يقع منه شيء منها، وقد أنشدتهم لما أشرف عليهم وقال لهم: أليس قال رسول الله: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد أحصان، أو قتل نفس بغير نفس". ثم أظهر أنه مآثره من ذلك.

فإذا صح أنه لم يفعل ما يستوجب به القتل، فكيف لم ينكروا قتله؟ ولو كان يستحقه لكان لا يحل أن يتولاه إلا الإمام، فكان يجب أن يؤخر ذلك إلى أن يقام من يتولى ذلك.

وليس لأحد أن يقول: أنه أباح قتل عثمان نفسه من حيث امتنع من دفع الظلم عنهم، لأنه لم يمتنع من ذلك، بل أنصفهم ونظر في حالهم ولأنه لو لم يفعل ذلك لم يحل لهم قتله، لأنه إنما يحل قتل الظالم إذا كان على وجه الدفع، فأما إذا كان على غير ذلك فلا يحل.

فإن قال: اعتقدوا فيه أنه من المفسدين في الأرض، وأنه داخل تحت آية الحاربة، قيل له: فقد كان يجب أن يتولى الإمام هذا الفعل فيه، لأن ذلك يجري مجرى الحد. وكيف يدعى ذلك والمشهور عنه أنه كان يمتنع من معاملتهم، حتى روى في عبيده عنه ومواليه حيث هموا بمقاتلة القوم: من غمد سيفه فهو حر، وقد كان يجب تسكين ذلك الأمر بما لا يؤدي إلى الفتنة وإراقة الدماء، لذلك لم يستعن بأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وإن كان لما اشتد الأمر ولم يقف على أمره، أعانه ونصره من أدركه، لأن عند ذلك يجب النصر والمعونة لا بأمره، فحيث وقعت النصرة على أمره،

امتنعوا وتوقفوا، وحيث اشتد الأمر ولم يقف على أمره، أعانه ونصره من أدركه ومن غلب في ظنه أن يقتل، دون من لم يغلب ذلك في ظنه.

وقد بينا القول فيمن نصره، وأبطلنا قول من يقول: أن الكل خذله فلا وجه لإعادة ذلك.

فأما رده الحكم بن العاص، فقد روى عنه لما عوتب في ذلك أنه قد كان استأذن النبي ﷺ فأذن في رده له، فلم يردّه حتى توفي النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم، وإنما لم يقبل أبو بكر وعمر قوله لأنه شاهد واحد. وكذلك روى عنهما، وكأهما جعلاً ذلك بمقالة الحقوق التي تخص، فلم يقبل فيه خبر الواحد، وأجرياها بحرى الشهادة، فلما صار الأمر إليه حكم بعلمه في هذا الباب وفي غير ذلك من الأحكام عند شيخنا ولا يفصلان بين حد وصرف، ولا أن يكون العلم قبل الولاية، أو في حال الولاية ويقولان: أنه أقوى من البيّنة والإقرار، فلا يجوز أن لا يحكم بذلك ويمنعان من اتهامه في ذلك، كما لا يكون متهما في التعديل والتزكية وغير ذلك وهذا بين أنه لا عيب عليه في هذا الفعل.

قال شيخنا أبو علي: يقال لهم: أتعلمون أنه فيما رواه عن الرسول ﷺ صلى الله عليه وسلم عليه في رده هو كاذب، أو يجوزون كونه صادقا، وقد علمنا أنه لا طريق تعلمون به كذبه فلم يبق إلا أنه يجوز صدقه، وفي تجويز ذلك تجويز كونه معذورا، وكيف يدعى ذلك حدثا يوجب البراءة.

فإن قيل: أن الحاكم وإن كان له أن يحكم بعلمه فليس له ذلك في الأمور التي يتهم فيها، وقد كانت التهمة في وجه الحكم قوية لقرباته منه. قيل له: بل الواجب على غيره أن لا يتهمه إذا كان لفعله وجه يصح عليه، وذلك يسقط ما ذكروه لأنه قد نصب منصبا يقتضي زوال التهمة عنه وحمل أقواله على الصحة، ولو جوزنا امتناعه للتهمة لأدى إلى بطلان كثير من الأحكام.

وأما ما ذكروه من إثارة لأهل بيته بالأموال العظيمة فقد كان عظيم اليسار كثير المال، فلا نتمع أن يكون إنما أعطاهم من ماله، وإذا احتمل ذلك وجب حمله على الصحة لما قدمناه من قبل.

قال شيخنا أبو علي : أما دفعه إلى ثلاثة نفر من قريش زوجهم بناته مائة ألف دينار لكل واحد فهو من ماله، ولا رواية تصح أنه أعطاهم ذلك من بيت المال، لأن ذلك إنما قبل إذا صح بالخبر، ولو صح ذلك كان لا نتمع أن يكون أعطى من بيت المال ليرد عوضه من ماله، لأن للإمام عند الحاجة أن يفعل ذلك، كما له أن يقرض غيره، وأما ما روى من أنه دفع خمس إفريقية لما فتحت إلى مروان - وقد قال - : أن ذلك ليس بمحفوظ ولا منقول على وجه يجب قبوله فإنما يرويه من يقصد التشنيع. ولو قيل مثل ذلك لوجب في أكثر الصحابة قبول المطاعن.

قال : فأما ما روى من أنه أقطع بني أمية القطائع فقد علمنا أن الأئمة تحصل في أيديهم الضياع التي لا مالك لها من جهات ويعلمون أنه لا بد فيها ممن يقوم بإصلاحها وعمارها فيؤدي عنها ما يجب من الحق فيها، أو لصرف ذلك إلى من يقوم به. وله أيضا أن يزيد بعضا على بعض بحسب ما يعلم من الصلاح والتآلف. وطريق ذلك الاجتهاد فلا يمتنع فيما يروى منه أن يصح على ما يقتضيه الاجتهاد، ومثل ذلك لا يوجب البراءة.

فأما ما ذكروه من أنه حمى الحمى بين المسلمين فجوابه أنه لم يحم الكالأ لنفسه ولا استأثر به، لكن حماه لإبل الصدقة التي منفعتها وصلاحها يعود على المسلمين، ولعله لو لم يفعل ذلك لوجب على المسلمين القيام بذلك. وروى عنه هذا الكلام بعينه، وأنه قال : إنما فعلتها لإبل الصدقة وقد أطلقتها وأنا أستغفر الله الآن، فليس في الاعتذار ما يدل على ذلك.

وأما ما ذكروه ما أعطاه بيت الصدقة المقاتلة، فإن صح فإنما فعل ذلك لعلمه بحاجة المقاتلة إلى ذلك، واستغناء أهل الصدقات على طريق الاقتراض. وقد روى عن

النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه كان يفعل مثل ذلك وللإمام في هذه الأموال أن يفعل ما جرى هذا الجرى لأن عند الحاجة إنما يجوز له أن يقترض م الناس فبأن يجوز أن يتناول من مال في يده ليرده من المال الآخر أولى.

وأما ما ذكروه في باب ابن مسعود أنه ضربه حتى مات من ضربه إياه فقد قال شيخنا أبو علي : لم يثبت عندنا ضربه إياه، ولا صح عندنا طعن عبد الله عليه، ولا أكفاره له، والذي يصح من ذلك أنه كره ما كان منه من إجماع الناس على قراءة زيد بن ثابت وإحراقه المصاحف فثقل ذلك عليه كما يثقل على الواحد تقدم غيره عليه.

قال: ولو صح لم يكن بان يكون طعنا في ابن مسعود أولى من أن يكون طعنا في عثمان، لأن للإمام تأديب غيره، وليس لغيره الواقعة فيه إلا بعد البيان. قال : وللإمام إذا رأى جمع على شيء من الدين صلاحا لم يجوز أن لا يفعله إلا برضا روعيته، لأن ذلك لو وجب لم يكن ليجب في بعض الأحوال أولى من بعض، وذلك يطل أكثر الأحكام ورأى أن في جمعه الناس على قراءة واحدة، وضبط القرآن وتحصينه الصلاح التام، وقطع المنازعة والاختلاف، لأنهم الآن قد اختلفوا في ذلك، فكيف لو لم يفعل ما فعل، فوجب عليه أن يفعل ذلك. وليس لأحد أن يقول : لو كان ذلك واجبا لفعله الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وذلك لأن الإمام إذا فعله صار كأنه فعله عليه السلام، ولأن الأحوال تختلف في ذلك، فلما حدث في أيامه من الاختلاف ما حدث أداه اجتهاده إلى ذلك، ولم يكن من قبل قد حدث مثله.

وقد قيل : أن بعض موالي عثمان ضربه لما سمع منه الواقعة في عثمان، فأما أن يكون هو الذي ضربه أو أمر بضربه فلم يصح عندنا.

وقد روى أن عمر قد كان عزم على ذلك فمات دونه، وقد بينا أنه لم يكن في اختلاف القرآن ما يدعيه الأمامية ولا العامة، وإن الاختلاف في ذلك إنما كان في أشياء مخصوصة. وأروى عثمان أن قراءة زيد لا خلاف فيها، وهي آخر ما سمعت من النبي

﴿صلى الله عليه وسلم﴾ وأخذت عنه فجمع الناس عليها، وليس لأحد أن يقول : أن إحراقه المصاحف استخفاف بالدين، وذلك لأنه إذا جاز من النبي ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ أن يخرب المسجد الذي بني ضاررا وكفرا فغير ممتنع إحراق المصاحف إذا كان في تركها مفسدة. وأما ما طعنوا به من ضربه عمارا حتى صار به فتق فقد قال شيخنا أبو علي : أن ذلك ثابت، ولو ثبت أنه ضربه للقول العظيم الذي كان يقوله فيه لم يجب أن يكون طعنا، لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك، وما تعب صحة ذلك أن عمارا لا يجوز أن يكفره ولما فعل ما يستوجب الكفر، لأن الذي يكفر به الكافر معلوم ولأنه لو كان قد وقع ذلك منه لكان غيره من الصحابة أولى بذلك، ولوجب أن يجتمعوا على خلعه، ولوجب أن لا يكون قتلهم مباحا، بل كان يجب أن يقيموا إماما ليقتله على ما قدمنا القول فيه، وليس لأحد أن يقول : إنما كفره من حيث وثب على الخلافة ولم يكن أهلا لها، لأننا قد بينا القول في ذلك، ولأنه كان مصوبا لأيي بكر وعمر على ما قدمنا من قبل، وقد بينا أن في صحة إمامتها صحة إمامة عثمان.

قال : وقد روي عن الحسن بن علي عليه السلام ما يطل قوله، لأنه روى أن عمارا قال : قتل عثمان كافرا. وقال الحسن عليه السلام: قتل مؤمنا، وتعلق بعضهم ببعض، وصاروا إلى أمير المؤمنين فقال : ماذا تريد من بني أخيك ؟ فقال: إني قلت كذا، قال الحسن كذا، فقال علي عليه السلام : أتكفر برب كان يؤمن به عثمان ! فسكت عمار.

وأما قولهم : أنه نفى أبا ذر إلى الربرة، فقد قال شيخنا أبو علي : قد اختلف الناس في خبره، لأنه روى عن أبي ذر أنه قيل له: أعثمان أنزلك الربرة ؟ قال لا، بل إخترب ذلك لنفسي.

وروي أن معاوية كتب إليه يشكوه وهو بالشام، فبعث إليه عثمان أن صر إلى الخدمة، فلما صار إليه قال: ما أخرجك إلى الشام ؟ قال: لأني سمعت رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ يقول: "إذا بلغت عمارة المدينة موضع كذا وكذا فأخرج

منها" فذلك خرجت، فقال له : أي البلاد أحب إليك بعد الشام ؟ فقال: الربذة، قال صر إليها، فإذا بكافة الأخبار لم يكن لهم في ذلك حجة، ولو ثبت ذلك كان لا يتمتع أن يخرج به إلى الربذة لصالح يرجع إلى الدين ولا يكون ظلما لأبي ذر، وربما يكون إشفاقا عليه لئلا يلحقه من بعض أهل المدينة مكروه. فقد روى أنه كان يغلظ في القول، ويخشى في الكلام ويقول : لم يبق أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) على ما عهدهم وينفر عنهم، فرأى أن أخرجه إصلاح لما يرجع إليه وإليهم وإلى الدين.

وروي أن عمر أخرج من المدينة نصر بن حجاج لما خاف ناحيته. قال أبو علي : وقد ندب الله تعالى إلى خفض الجناح للمؤمنين، والقول اللين للكافرين، وبين لرسوله إنه إذا استعمل الفظاظة إنفضوا من حوله، فرأى عثمان خشونة كلام أبي ذر، وما كان يورده مما يخشى فيه التنفير، فأورده ما أورده، فإن صحَّ هذا الخير فيجب أن يحمل على ما ذكرناه.

وقد روى عن زيد بن وهب قال : قلت لأبي ذر وهو بالربذة : ما إنزلك هذا المنزل ؟ قال : أحركني كنت بالشام فتذاكرت أنا ومعاوية هذه الآية: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَهُمْ وَالَّذِينَ لَا يُؤْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ مَكَادِبٌ أَلِيسَ ﴾ (التوبة: 34) . فقال معاوية: هذه في أهل الكتاب وقلت فيهم وفينا، فكتب معاوية إلى عثمان في ذلك، وكتب إلي أن أقدم علي. فقدمت عليه. وإنثال الناس علي كأنهم لم يعرفوني، فشكوت ذلك إلى عثمان فقال : أنزل أين شئت. وخبرني، فترلت الربذة. وكل ذلك يزيل القدر بما ذكروه.

فأما جمعه الناس على قراءة واحدة، فقد ثبت أن ذلك من عظيم ما خص به القرآن لأنه مع هذا النيع قد وقع فيه من الاختلاف ما وقع، فكيف لو لم يفعل ذلك ؟ وقد بينا ما يتصل بهذا الباب.

فأما سبهم إياه إلى أنه عطل الحد في الهرمزان فقد قال شيخنا أبو علي : لم يكن للهرمزان ولي يطلب بدمه والإمام ولي من لا ولي له، وللولي أن يعفو كما له أن يقتل،

فجاز لعثمان أن يعفو ولم يفعل إلا ما جاز له. وروى أنه سأل المسلمين أن يعفوا وأن يتركوه فأجابوه إلى ذلك، وإنما أراد عثمان بترك قتله وبالعفو عنه ما يعود إلى عز الدين، لأنه خاف أن يبلغ العدو قتله، فيقال : قتلوه وقتلوا ولده، ولا يعرفون الحال في ذلك فتكون شتماته. قال : ولم يثبت أن أمير المؤمنين كان يطلبه ليقتله بالهرمزان، لأنه لا يجوز قتل من عفا عنه ولي المقتول، وإنما كان يطلبه ليضع من قدره، ويصغر من شأنه، ولا يجوز أن يكون العفو من الإمام قد وقع عنه ثم يقتل، كما لو وقع العفو عن واحد من أمير المؤمنين ما كان يجوز أن يقتله غيره.

وروى عن عثمان أنه صعد المنبر وشاور الناس في هذا الباب، وأظهر أنه لا يأمن في قتله الشتماتة بإنتشار الخبر إلى العجم أن الإمام وإنه قتل فأشار المسلمون بالعفو، وإذا كان ذلك ظاهرا وكان أمير المؤمنين عارفا به فكيف يصح ما ذكروا فيه ؟ ويجوز أن يكون عليه السلام قال: لو كنت بدل عثمان لقتلته، ويعني بذلك أنه كان يرى ذلك أقوى في الإجتهد، وأقرب إلى التشدد في دين الله تعالى.

فأما ما يروى من أن عثمان بعد القتل ترك ثلاثة أيام لم يدفن وجعلهم ذلك طعنا فعلى ما بينا أن صح كان طعنا على من لزمه القيام بأمره، لكن ذلك ليس بثبات. قال شيخنا أبو علي: ولا يمتنع أن يشتغلوا بأمر البيعة لأمر المؤمنين خوفا من الفتنة فأخروا دفنه. ويبعد مع حضور قریش وقبائل العرب وسائر بني أمية ومواليهم أن يترك عثمان فلا يدفن هذه المدة، ويبعد أن يكون أمير المؤمنين لا يتقدم بدفنه، ولو مات في حواره يهودي ولم يكن له من يواريه لما تركه أن لا يدفن، فكيف يجوز مثل ذلك في عثمان ؟ وقد روي أنه دفن في تكلم الليلة، وهو الأولى في هذا الباب.

فأما تعلقهم بأن الصحابة لم تنكر على القوم ولا دفعت عنه ولا أنكروا قتله إلى غير ذلك، فقد بينا ما يسقط كل ذلك بوجه كثيرة لا وجه لإعادتها، وبيننا أن الصحيح عن أمير المؤمنين تبرؤه من قتل عثمان ولعنه قتلة عثمان في البر والبحر على ما رويناه من قبل، وإنما كان يجري من حبسه هذا القول على وجه المجاز، لأننا نعلم أن

جميع من كان يقول : نحن قتلناه لم يقتله، لأن في الخير أن العدد الكثير كانوا يصرحون بذلك.

والذين دخلوا عليهم فقتلوه هم نفسان أو ثلاثة، وإنما كانوا يريدون بهذا القول: أحسبوا أنا قتلناه، فما لكم وهذا الكلام ! لأن الإمام هو الذي يقوم بأمر القود وليس للخارج عليه أن يطالب بذلك، ولم يكن لأمير المؤمنين أن يقتل قتله أو عرفهم ببينة أو إقرار، وميزهم من غيرهم إلا عند مطالبة ولي الدم، فأما على جهة الابتداء فلم يكن له ذلك. والذين كانوا أولياء الدم لم يكونوا يطالبونه، ولا كانت صفتهم صفة من يطالب، لأنهم كانوا أو بعضهم يدعون أن عليا ليس بإمام، ولا يحل لولي الدم مع هذا الاعتقاد أن يطالب بالقود، فلذلك لم يقتلهم أمير المؤمنين، هذا لو صح أنه كان يميزهم، فكيف وذلك غير صحيح !

فأما ما روى عنه من قوله: الله قتله وأنا معه، فإن صح فمعناه مستقيم، فيريد به: الله تعالى أماته وسيميتني وسائر العباد فإن قال: وكيف يقول ذلك وعثمان مات مقتولا ! قيل له: أنه وإن قتل فالإمامة من فعل الله تعالى. ويجوز أن يكون ما ناله منال جراحة لا يوجب إنتفاء الحياة لا محالة، فإذا مات صححت الإضافة على طريقة الحقيقة، فعلى هذا الوجه يصح هذا القول.



## فصل

### في الكلام على من وقف في عثمان وخاذليه وقاتليه

المروي عن أبي الهذيل أنه كان يقف في ذلك، لأنه لم يتضح عنده من عذره ما يوجب سلامة حاله، وبقاءه على ما يجب من التعظيم والتولي، ولا ثبت عنده في هذه الأحداث ما يوجب القطع على التبرؤ منه وخلعه، فوقف في ذلك وأجراه بحرى من تحدث منه هذه الأمور ونحن لا نعرف حاله في أن الواجب التوقف، وقد كلمه شيخنا أبو علي في ذلك بجملة بينة، وذلك لأن ولايته قد ثبتت من قبل، كما صحت إمامته، ولم يثبت ما يوجب البراءة منه من الأحداث، فيجب أن يكون على ما كان عليه من قبل وقد بينا القول في ذلك من قبل وفصلناه، ولا يخلو من أن يكون قد عرف أن هذه الأحداث صحيحة، فيجب أن يتبرأ ولا يقف، أو لا يعلمها صحيحة، فيجب أن يبقى على ما كان عليه ويلزمه على هذه الطريقة فيما يجوز من المعاصي أن تكون صغيرة وكبيرة أن يقف لأجلها في عدالة فاعلها وسيره، وإن كان قد ثبت ذلك فيه من قبل، ثم يقال له : كيف يقف فيه وفي قاتليه ؟ ولو ثبتت هذه الأحداث ما كان يحل للقوم أن يقتلوه، ولوجب أن ينصبوا إماما ليقتله، أو يحكم بالواجب فيه، وهذا يمنع من توقفه فيه وفي قاتليه : وإذا صح أن هذا القتل ظلم ومحرم فيجب فيمن خذله، أن يكون مخطئاً، وإذا صح أن هذا القتل ظلم لأن الواجب أن يمنع من ذلك على كل حال ما تقدم القول له، وذلك يمنع من الوقف . ثم يقال له : خبرنا عن رجل ثبتت عدالته وسيره في هذا الزمان، أيجب أن يزول عن تولى كل واحد بالدعاوي، وأن يبلغ ذلك ؟

فإن قال : بل يجب أن أبقى على ما كنت عليه حتى يثبت ما إدعى . قيل له : قلت بمثله في عثمان، فإن قال: أن الذي إدعوه ظاهر وإنكشف، ولم يبلغ عندي مثل القطع.

قيل له فيجب إذا لم يبلغ هذا المبلغ أن يجوز أن يكون له فيه عذر من بعض الوجوه ولا يمكنه إحالة ذلك. وهذا يوجب أن يبقى على توليه. والجمل التي قدمناها من قبل تبطل هذا القول، ولا يمتنع أن يغلب على الظن أمر، ولا يلزم في ذلك للعمل عليه، وليس له أن يقول : قد قوى في ظني أنه لا تأويل في شيء من الأحداث المروية فيه، لأنه لا يخلو إما أن يجب أن يعمل على هذا الظن، أولاً يجب. فإن وجب أن يعمل عليه وجب القطع على البراءة منه، وفي ذلك إبطال الوقف. وإن لم يجب أن يعمل عليه، فالواجب أن يبقى عن التولي المتقدم، فعلى جميع الوجوه يبطل الوقف.

فإن قال : فلو لم أتيقن من حال عثمان العدالة وسائر ما يوجب توليه وإنما اتبع في ذلك الظاهر، فإذا روى ما يقابل هذا الباب ويساويه لزم التوقف. قيل له : إذا وجب أن يعمل على هذا الظن لو انفرد وقد حصل نافية للأول، فالواجب أن ينتقل عن الأول إليه متى كان لو انفرد لم يجب أن يعمل عليه، فالواجب الثبات على الأول.

وقد بينا في كل واحد من هذه الأحداث ما يخرج من أن يكون موجبا على الوجه الذي وقع عليه، وبيننا أنه لا إجماع على قتله وخذلانه. وأن الأمر بخلاف ما ادعوه، وبيننا نصرة كثير من الناس له. وبيننا الوجه الذي لأجله عدلوا عن نصرته، وكل ذلك يبين طريقة الوقف في هذا الباب ويوجب صحة ما ذكرنا فيه. وإن لم تثبت سلامة سائر أحواله. فهذا الكلام يتعلق بالكلام على الخوارج وإن كان في العلماء من يبرأ به للأجل ... التي كانت منه من حيث يعتقد أنها ثابتة على وجه يوجب البراءة أو بعضها.

ومنهم من يقف عنه وفي خاذليه وقاتليه فلا يقطع بالتولي والتبري ويجوز أن يكون الحق في جملته.

فهذا جملة الكلام في هذا الباب، ونحن نفصله إن شاء الله.

**وثائق خوارجية (أباضية)  
حول الفتنة الكبرى**



## الفتنة وزلة عثمان

(من كتاب العدل والإنصاف)

لأبي يوسف بن إبراهيم الورجلاني (570 هـ)



## بغى عثمان زلته وهو ليس على حق

### المكفرون لعثمان:

وأما أمر الفتنة فقد اختلفت فيه الإمة. فأول الفتنة عثمان، اختلف الناس على أربعة أقوال. أحدها قول عبد الله بن مسعود وأبي ذر وعمار بن ياسر رحمهم الله قالوا أن الخليفة عثمان بن عفان بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأحدث أحداثا خالف فيها سبيل صاحبيه وأهم طلبوه أن يعدل أو يعتزل عنهم وبغا وظلم وإستعبوه ست سنين فلم يعتبهم وأن دمه حلال لهم لبغيه وظلمه لقول الله عز وجل ﴿ فَإِنْ بَغَتْ أَحَدُكُمْ عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَنفِرَ ۚ ﴾ (الحجرات: 9). وسموه جائرا وفاسقا وظالما وكافرا كفر النعمة لقول الله عز وجل: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ لَأَتُنَزِّلَ عَلَيْهِمُ الْفُتُونَةَ ۚ ﴾ (النور: 55).

وحكم عليه ابن مسعود بالكفر بدليل قوله: "وددت أني أنا وعثمان برملى عاجل يحثي علي وأحثي عليه - يموت الأعجل". قالوا: "إذا يقتلك؟" قال: لا يعين الله الكافر على المؤمن".

وقول عمار بن ياسر للذي إستغفر لعثمان فحشاه بالتراب: "اتستغفر له يا

كافر؟".

وإن جميع من قام بطلب دم عثمان فهو مثله فاسق كافر مقطوع العذر أهل  
عداوة لله عز وجل بدليل قولهم: "يا أعداء الله". وهم أهل براءة. وإسم جميع من  
إنتصر له كإسم عثمان عند من ذكرنا. حلت دمائهم وقتلهم ببيغهم".

### **الموالون لعثمان وإحتجاجهم بأنه على حق:**

وقال بعضهم: إن عثمان هو الخليفة بعد صاحبيه كما قلنا عن الأولين وأنه  
لعلى حق وأن جميع ما فعل قسط وعدل وأن الذين نقموا عليه باطل وأن قتلته وجميع  
من عاهدهم وخرج عليه ظالم وأنه مظلوم وأنه قاتل الظلم والعدوان وهو من أهل الجنة  
غدا. فهؤلاء أهل الشام ومعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص ومن معهم من الناس.

### **النادمون على قتل عثمان:**

وقال بعضهم: أن عثمان قد فعل جميع ما وصفه الأولون به من الجور والظلم  
ولكنهم إستتابوه ثم قتلوه بعد التوبة فهؤلاء مذهب أهل الجمل وأم المؤمنين عائشة  
رضي الله عنها.

### **الواقفون في أمر عثمان:**

ووقفت الفرقة الرابعة وقالوا أن جميع ما ذكرتم عن عثمان قد أتاه ولكننا لا  
ندري ما بلغ بما فعل فنحن نقف فيه وفي جميع الفريقين الذين أقتلوا عليه ناصرا  
وخاذلا. وأظهروا الشك فيما شجر بين الناس وهم عبد الله بن عمر بن الخطاب وسعد  
بن مالك ومحمد بن مسلمة وغيرهم.

### **بغى عثمان وإنتهاكه للحرم الأربع:**

فالأولون المحقون وهم طائفة عمار بن ياسر وابن مسعود وأبي ذر وعبد الرحمن  
بن عوف. لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ  
أَمْرِ اللَّهِ أَمْرٌ﴾ (الحجرات: 9). وليس بعد بغى عثمان بغيا وقد إنتهك من المسلمين الحرم  
الأربع فإنتهكوا منه الحرم الأربع.



## الحرم التي إنتهكها عثمان

### (1) حرمة الخلافة:

أما أولها، أعني الحرم التي إنتهكها من المسلمين أن إستخلفوه على دينهم ودمائهم وأموالهم وأماناتهم، فولى على المسلمين الظلمة الفجرة والخلفاء الخونة ليحكم بين الناس بدين الله على صلواتهم وزكواتهم وفروجهم ودمائهم وأموالهم وأي بغى أعظم من هذا ولو فعل واحد مثل هذا في مال يتيم واحد لكان باغيا فكيف بجميع الأمة حتى صلى بهم عامل من عماله في أعظم مصر من أمصار هذه الأمة وهو الكوفة بمحضر من المهاجرين والأنصار صلاة الصبح ثلاثا وهو سكران فشعر وبال وقام فقال: "ألا أزيدكم؟" فقال له بن مسعود: "حسبنا من ثلاث إثنان".

### (2) منعه العطايا:

والحرمة الثانية التي إنتهكها من المسلمين منعه العطايا التي افترضها لهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودرت عنه لهم ووقع الإجماع عليها. وقصر بيوت الأموال على ذوي قرابته وأرحامه ومنع منها أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ.

### (3) ضرب الأبشار وهتك الأستار:

والحرمة الثالثة أنه ضرب الأبشار وهتك الأستار وطرد وشرد الصالحين من أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ. طرد أبا ذر وسيره وكان كما قال عليه السلام فيه: "أسلمت وحيدا وتعيش وحيدا وتموت وحيدا وتبعث وحيدا". وفتق بطن عمار بن ياسر الذي قال فيه رسول الله ﷺ: "عليكم

مهدي عمار ومهدي أم عبد". وقال فيهم: "ما لهم ولعمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار" وقال فيه: "عمار تقتله الفئة الباغية" وقال فيه: "أن عمار جلدة ما بين عيني إذا أصيب المرؤ هناك لا يستبقي".

وأمر بآبن مسعود فكسرت أضلاعه فتوفي خلال ذلك وطوف بعبد الرحمان بن حنبل في الأسواق على أبيات قالها فسود وجهه وطوف به على حمار وهي:

فان الإمامين قد بينا	منار الطريق عليه الهدى
فما أخذنا درهما غيلة	ولا حصّلا درهما في هوا
وأعطيت مروان خمّس العباد	فهيّات شأوك فيمن سعى

#### (4) أحداث أخرى:

والحرمة الرابعة: أحد الأفعال التي فعلها في خواص المسلمين كأهل مصر الذين كتب فيهم إلى عامله بما كتب والحما ورده الحكم ومروان وغير ذلك.

## حكم الأباضية على الفرق التي اختلفت في الحكم على عثمان

فالفرقة الأولى محقة والفرقتان المتوسطتان هالكتان والرابعة يسعها ما لم تقع البلوى وهي "ولاية الظالم وبراءة السالم أو قطعوا عذر الناس في خلافهم".

أما الفرقة الثانية من الهالكين فالحكم فيها حكم عمار فإنهم عكسوا ونكسوا وأصبح لهارهم ليلا ووزنهم كيلا وأخبرهم المهاجرون والأنصار شهداء الله في بلاده والحكام على عباده فاستغفشوا ثيابهم وأصروا وإستكبروا إستكبارا أولئك الذين طبع الله على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم.

أما الفرقة الثالثة التي قالت: "قد ظلم وتاب ورجع وأناب" وهي عائشة أم المؤمنين وأصحاب الجمل، قضى نصف الحاجة.

فقولهم فيما نسب إليه من الجور والظلم قد وقع عليه الإتفاق ووقع الإختلاف في التوبة. فالناس على الأصل ومدعي التوبة متكلف. وقد قال الأحنف بن قيس لأمتنا عائشة أم المؤمنين: "أتاب عثمان يا أماء بعد قتل؟" فقالت: "نعم يا بني!" فلما خرج قالت لها النسوة اللاتي بين يديها: "أتدريين ما قال لك؟ قال لك أتاب عثمان بعد ما قتل؟ فقلت نعم! فغضبت عائشة ...

فهذه الفرقة قد التحقت بأختها ولم يزيدوا على إقرارهم على عثمان بالظلم إلا حجة.

### زلة عثمان:

قال رسول الله ﷺ "أخوف ما أخاف عليكم زلة عالم وجدال منافق بالقرآن".

فأما زلة عالم فمثل زلة عثمان حين زل عن طريق صاحبيه بعد ما وقع الإجماع عليهما. وزل في أربعة أمور أولها إستعمال الخونة ولم يكن على قضائهم والثانية حين صرف مال الفيء إلى من إشتهى من أقاربه دون مستحقه من أهله والثالثة ضرب الأبخار وهتك الأستار الأمرين بالمعروف والناهي عن المنكر والرابعة في البغي في أحد الأفعال.

ومن شبهته أنه أشرف يوم الدار على محاصريه فقال لهم أناشدكم الله ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ يقول: "لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث: خلال كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل النفس التي حرم الله وأنا ما زنيت ولا كفرت بعد إيمان ولا قتلت النفس". وغفل عن التي نص عليها في القرآن حيث يقول: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما!".

فإن كلفنا الإصلاح بينهما لقلنا لعثمان "اعدل" وللمحاصرين "كفوا" وائمتهم طلحة وعلي والزبير وعمار.

فإن عدل عثمان أمرنا المحاصرين بالكف فإن أبوا قاتلناهم.

وان أمرنا عثمان بالعدل فلم يعدل فإن أبوا قاتلناه فطلبوه أن ينخلع عن أمورهم فأبى وقد إتهموه على دينهم كما قال عمار بن ياسر رحمة الله أراد أن يقتل ديننا فقتلناه والمرحوم في الزنا مقتول والطاعن في دين الإسلام حلال قتله قال الله تعالى: ﴿وَطَلَبُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ فَعَلَّاهُمْ يَنْتَهُوا﴾ (التوبة: 12).

## قتل عثمان حق

(الدليل لأهل العقول: ج1، ص 27)

من كتاب الدليل والبرهان لأهل العقول في نور السبيل

لأبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوردجاني (570 هـ)



والدليل على ولاية عثمان بن عفان، فولايته حق لانطباق الشورى عليه. وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع. أولها استعمال الخونة الفجرة على الأمانة التي عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها ...

والثانية ضربه الأبشار وهتكه من الصحابة الاختيار أن أمره بالمعروف ونهوه عن المنكر كأبي ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن حنبل.

والثالثة تبذيره الأموال وإسرافه فيها فمنعها الاختيار وجاد بها على الأشرار.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُبْتَلِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ (الإسراء: 27). فحرم العطايا لأهل العطايا فجاد بها للعين وأبنائه الملاحين وأعطى ابن الطريد مروان بن الحكم خمس أفريقية ستمائة ألف دينار تكاد تقوت نصف مساكين هذه الأمة.

الرابعة حين ظهرت خيانتة فاقمموه على دينهم فطلبوه أن ينخلع فأبى وإمتنع فإنتهكوا منه الحرم الأربع: حرمة الأمانة وحرمة الصحبة وحرمة الشهر الحرام وحرمة الإسلام حين خلع من حرمة هذه الحرم إذ لا يعيذ الإسلام باغيا ولا الإمامة خائنا ولا الشهر الحرام ولا الصحبة مرتدا على عقبه.





# عند الإختلاف في الحكم على قضية يجب تحكيم القرآن والسنة

من كتاب "المسند" للربيع بن حبيب، أو المسند الجامع  
(أواخر القرن الأول) وأول جامع للحديث  
حسب بروكلمان



## يقول الربيع: "ما جاء في إختلاف الأمة":

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن بن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم):  
"إنكم ستختلفون من بعدي. فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه  
فعني وما خالفه فليس عني".

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم): "لعن  
الله من أحدث في الإسلام حدثاً".

### شرح السلمي:

عثمان لم يحكم القرآن والسنة: ولا يخفي أن السيرة التي كان عليها رسول الله  
(صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر وعمر اختلفت في آخر خلافة عثمان وأن المنكرين  
عليه إنما طالبوه بتلك السيرة فما زال يماطلهم والأحكام مضية. ثم طالبوا منه أن يعدل  
أو يعتزل فأبى عليهم وكلهم يد واحدة عليه إلا من كان من خاصته وخدمه فحاصروه  
طويلاً ثم قتلوه ولا منكر.

### الطاعة لإمام افتن بالملك غير واجبة في ولاية قريش

#### عن الربيع "المسند":

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "لا يزال  
هذا الأمر يعني الولاية في قريش ما دام منهم رجالان وأشار بإصبعيه ولأن الويل لمن  
افتن بالملك".

قال الربيع: "بلغني عن مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ عليه وسلم ﴿لقریش: "لن يزال هذا الأمر بينكم وأنتم ولاية ما لم تحدثوا فإذا أضللتكم سلط الله عليكم أشرار خلقه فيلحونكم كما يلحاً هذا القضيب لقضيب كان في يديه".

شرح السالمي:

(أما إنقياد الناس لهم) أيام دولتهم عند عدلهم وجورهم فذلك شأن الدول في كل زمان. فلا يدل على تخصيصهم بالخلافة وقد أنكرت الصحابة ومن بعدهم على من إنحرف عن الحق منهم. فحاصروا عثمان يوم الدار حتى قتلوه. وقاتلوا طلحة والزبير يوم الجمل ومعاوية يوم صفين وفارقوا علياً يوم حكم الرجال في حكم أمضاه الله ولم يجعل لغيره فيه مدخلا وهو قاتل الفئة الباغية حتى تفيى إلى أمر الله.

قوله لمن افتتن بالملك إشارة لمن مال به الملك عن الحق وترك السيرة وفارق الجماعة. وأول من افتتن بذلك عثمان بن عفان ثم الطالبون بدمه في زعمهم ليستحلوا طعام الناس وغوغائهم.

قوله (وأنتم ولاية ما لم تحدثوا) هذا مصرح بما ذكرنا أولاً أن المراد من ذلك الأخبار عن الذي وقع بعده ﷺ عليه وسلم والمراد بالحدث في هذا تبديل أحكام الكتاب والسنة وإنه أحدث أمراً لم يكن في كتاب الله تعالى ولا في سنة نبيه.

**عدم طاعة أئمة الجور واجب:**

**عن الربيع (المستند):**

ما جاء في أئمة الجور: قال : بلغني أن عبادة بن الصامت أقبل حاجاً من الشام فقدم المدينة فأتى عثمان بن عفان فقال: "ألا أخذك بشيء سمعته من رسول الله ﷺ عليه وسلم" قال: "بلى" قال: سمعته يقول: "سيكون من بعدي امرء يقرؤون القرآن كما تقرؤون ويعملون ما تنكرون فأولئك عليكم طاعة".

## شرح السامي:

وولي عثمان أمر المسلمين بعد عمر بن الخطاب إثنى عشر سنة عدل في الست الأولى وبذل في الست الأخرى. فعاتبه المسلمون ووعدهم فلم يف وترددوا عليه مرار فما كان منه إلا الإقامة على الأحداث التي أنكروها ثم أحاطوا به في داره بالمدينة ...

هــسـنـ ابرهـمـ الدوسـي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)



الإختلاف في الحكم في فتنة عثمان

بين الصحابة هو إختلاف في فهم

مسألة الإجتihad ؟

(من كتاب العدل والإنصاف)





## الاجتهاد ومسألة الإنصاف

قال بعضهم أنها مسألة إجتهد وأن المصيب فيها مصيب والمخطئ معذور وقال بعضهم: أن كل مجتهد مصيب وهو قول علي بن أبي طالب وهو قوله في عثمان وأهل الدار وأهل الجمل وصفين والنهروان وقد ترحم على طلحة بعد نكته الصفقة وروا قاتل بن صفية في النار وترحم على محمد بن طلحة وعلى عثمان ونما عن قتل محمد بن طلحة.

### رأي الأباضية: فتنة عثمان مسألة دينية

#### المحق محق والمخطئ هالك:

قال أهل الحق: هذه مسألة دينية المحق محق والمخطئ هالك.

استدل الأولون باختلاف الناس في الدماء والقود فيها والقصاص. فإذا جاز للحاكم أن يحكم في الدماء بالقود زمانا يجوز لغيره أن يطل القود فيها وكل سائغ فكذلك هذه.

على أن الأحكام في الدماء تختلف بأسباب وإن اختلفت في الأحكام ولا تختلف في المعصية وأما دم عثمان فمعلوم بالنص ولا يخالف لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَتَنَلْهُمَا عَلَىٰ تَبَيُّنٍ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ أَمْرٌ﴾ (الحجرات: 9). وأما الاختلاف إنما هل بغا عثمان أو لم يغب ؟ وقد وقع الإجماع على طلحة والزبير أنهما نكثا البيعة. فان سوغ علي لهم الإجتهد ولعلمهما المحققا دونه وأي اجتهد في نكث البيعة ؟

وأما الحرم التي انتهكوا منه فأولها حرمة الخلافة وحرمة الشهر الحرام وحرمة  
الصحبة وحرمة الإسلام.

أما الخلافة فحرمتها الأمانة فان خالف إلى الخيانة وزالت الأمانة. فان زالت  
الأمانة زالت حرمة الخلافة وثبت حكم البغي.

وأما حرمة الشهر الحرام فقد عادت حرمة الشهر الحرام كحرمة الشهر الحلال  
ولن تعيد حرمتها باغيا بعد حكم الله فيه بالقتل والقتال إما حرمة الصحبة، قال الله عز  
وجل: ﴿فَمَنْ ثَكَّتْ فِائِسًا يَنْكُثْ عَلَى نَقِيصٍ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُيَوَّنٌ آبَرًا  
عَظِيمًا﴾ (الفتح: 10). وقال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾  
(النور: 55). وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ  
عَظِيمٌ﴾ (المائدة: 9).

وأما حرمة الإسلام، فان كان الإسلام هو التوحيد فلم ينتهكوا للتوحيد حرمة.  
لم يسبوا ولم يغموا ولم يسرقوا وقد اعدوا وأنذروا وهو النصيحة في الإسلام وإنما  
قتلوه فالقتل من أحكام الإسلام. فمنه قتل المارقين والقود والقصاص وعلى الزكاة  
وعلى الصلاة والبغي وشرب الخمر والإستهتار بالمعاصي كالمرحفين.

وان كان الإسلام هو الإيمان والعمل والصالح كما قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ آمَنُوا  
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فعلى البغي قتلوه وظهور الخيانة وانتهاك الحرمة والأمانة والأصل  
البغي.

### الاختلاف في حكم المجتهد "الظالم لنفسه":

فصل: وأما قول الله عز وجل: "ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا  
فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات".

وقد أجمعت الأمة على سلامة الأخيرين المقتصد والسابق واختلوا في الظالم نفسه. وقال بعضهم: "ساقط هالك" وهو قول العامة وقال بعضهم: "ناج مغفور له" وهو مذهب عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

واستدل الشيخ ماكسن بن الخير رحمه الله بهذه الآية: أن جميع ما تختلف فيه الفقهاء، هذا هالك وهذا ناج فيما وسعهم فيه اختلاف. أن الهالك هالك إذا كان عند الله كذلك وأن الناجي ناج ولم ينفع اختلاف العلماء في ذلك في شيء إلا أن المخطئ سالم.

### وقع الإتفاق في الأصل وإنما الاختلاف في ظاهر القرآن:

وأعلم أن هذه المسألة وقع الإتفاق في أصلها وفيما عند الله وإنما الاختلاف في ناهر القرآن فقال بعضهم: أن الظالم نفسه مغفور له في هذه الآية بإمارات دالة في ظاهر الخطاب قال الله عز وجل: "ثم أورثنا الكتاب..." والإرث محمود والنسبة فضيلة وذكره في معرض الإمتنان حيث أورثهم الكتاب ثم حلاهم ووصفهم وقال الذين اصطفينا فالإصطفاء فضيلة وهم صفوة الله حيث اصطفاهم ثم قال: من عبادنا فهذه الأنسبة محمودة ففسرهم وقال فمنهم ظالم لنفسه فالتسبب فضيلة والتقييد حيلة ولا حيلة إلا بالله.

فلما ظهرت له هذه العلامات والإمارات قضا على الظالم نفسه أنه ناج ومن المكلفين لم يظلم نفسه ولا سيما أنه قيد ولم يطلق. فكانه فهم هذا المفسر أن الظالم نفسه بهذه الإمارات تائب ناج ونفهم للآخر من نفس الآية أنه ظالم مصر لم يتب.

فخفى على الفريقين أمر توبته فقول كل واحد على ما سمع له فقال الأول أنه تائب لم يصّر فهو ناج وقال الآخر أنه مصر لم يتب فهو ظالم ساقط. فاتفقا على التائب أنه من التاجين وعلى المصرّ الظالم أنه من الساقطين. فلو قال الأول ناج غير تائب وقال الآخر تائب غير مصرّ وهو ظالم ساقط لأخطأ فلما عكسا أصابا ...



# **الإجتهد وأصول الديانة عند الأباضية**

**(من كتاب: "البحث الصادق والإستشفاف عن حقائق**

**معاني كتاب العدل والإنصاف)**

**لأبو القاسم ابراهيم البرادي**



## أصول الديانة

وأما أصول الديانة فهناك الداء العياء والداء العضال إذ لا يسع أحد خلاف دين الله الذي شرع وحكمه الذي صرح ونوره الذي سطع. فههنا تورط الخلق وعول كل على من استحسن وتفحّموا وتموّروا وتقشّبوا وعول كل على من استحسن واستسلف يجر الخلف على مناهج السلف فكل قد ركب سفن صدف السن في التلف وأقرهم قربا من تتبع الشبهة واتخذها إماما لنفسه وزماما لنفسه ولا يدرون أن العلم حياة القلوب وغذاء الأرواح. والحى يحتاج إلى غذاء ودواء إن صح تغذى وأن مرض تداوى ولا ينفع للمريض الغذاء ولا الصحيح الدواء فالغذاء هو العلم النافع المعقول والدواء هو الشرع النافع المنقول ومن استعمل كلامي موقعه أحكم أمره وقل خطره فذلك هو الطبيب الحاذق والعالم الصادق ومن خلط الأصول بالفصول والفصول بالأصول وهو حال الكثيرين انتكس وأرتكس فلما ابتلى الجمهور بهذه الأمور اختلفت الأغراض والمطالب والآراء والمذاهب فاقترضوا على آرائهم في مناضراتهم وعولوا على اعتقاداتهم في محاوراتهم فجدوا في محاولاتهم وكدوا في مجادلاتهم وفرحوا بما عندهم من العلم وحق بهم ما كنوا به يستهزؤون.

### حكم الأصول الديانية: ما لا يسع جهله يحرم الخلاف فيه الشرح:

الأصول الديانية هي مسائل الاعتقادات التي هي أساس الإيمان وقواعد الدين. وهو ما يتعلق بمعرفة الله وبالجملّة أن جميع ما يشرك أو يكفر أو ينافق به جاهله أو من

أنكره أو من خالفه فهو من الأحوال الديانية وهو أيضا يحرم الخلاف فيه وليس فيه إلا وجه واحد. المصيب فيه سالم والمخطئ فيه هالك.

فكان الشيخ رضي الله عنه ينهك بهذا والذي قبله أن الخلاف الواقع في مسائل الاعتقادات وهي أصول الدين ليس فيه توسعة وإلا سلامة غلا لواحد من المختلفين وهو الذي يصيب وجه الحق عند الله وغيره هالك ضال. ومن ههنا جعل هناك الداء العياء وهو الذي أعيا الأطباء.

ومن ههنا وقع البغي بين فرق الأمة ويرأ بعضهم من بعض ويكفر بعضهم بعضا فكل يزعم أنه المصيب وأن الحق في يديه دون من سواه وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: 213).



**ما هي الأصول الديانية ؟**

**(من كتاب الدليل لأهل العقول ج 3 ص 32)**



وأما الديانات فالديانة اسم يشتمل على ما بانث به كل فرقة من صاحباتها مما اعتقدوه دينا يدان الله تعالى به وقطعوا عذر من خالفهم سواء كان ذلك حقا أو باطلا أو صوابا كان ذلك أو خطأ.

إلا ترى أن دين الشيطان قد علم الشيطان أنه ضلال وخطأ وأن الصواب في خلافة فشرع لأولياته وهو منه على بصيرة فسقا وضلالا وجعل فيه حراما وحلالا وهو دين الشيطان وديانته قال الله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ (يوسف: 76) أي في حكمه وعاداته وقال في الأشهر: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ أي الحساب المستقيم فكل من شرع لنفسه دينا يأمره وينهاه فهو متدين.

وأن عليا قد اعتقد أن ما فعله في عثمان وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين ومعاوية وعمر بن العاص وأهل النهروان حق والديانة كل يعتقد أن ما هو عليه دين يدان الله تعالى به فهم كلهم على بصيرة من أنفسهم وثقة من أمرهم.

ألا ترى إلى عثمان حين أشرف على الناس يوم الدار فإستشهدهم أن رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ قال: " لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان وزنى بعد إحصان وقتل النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق. فانعموا له بذلك وصدقوه.

وكذلك علي ومذهبه يوم الدار يوم الجمل وفي صفين وفي أهل النهروان. أن مذهبهم في هذه المواطن دين يدان به الله عز وجل عنده.

## الإجتهد: الدليل لأهل العقول ص 34

### الإجتهد ومسألة الاختلاف بين الأمة:

فإن قال قائل: أراك قد أثبتت على كل فرقة خطأها وضلالها وأنت بخلافها واستدللت بذلك أنك على كل حق حين خلعت الباطل فما نكران أن يكون القولان سائغين جميعا فهذا مأجور وهذا معذور وهذا مصيب وهذا قريب والخطأ والصواب محمولان عن هذه الأمة في أكثر علومها ما وسعهم ذلك.

### الإجتهد ينفي البغي ومصادمة القرآن والسنة والإجماع:

قلنا: لسنا ننكر ذلك ما لم يقع التدين وقطع العذر وهو البغي الذي ذكره الله عز وجل ومصادمة القرآن بغير أفعالها والرأي والإجماع وأعلم أن اجتهد الرأي سائغ لهذه الأمة وله امكنة أولها في جميع النوازل التي تنزل على العباد مما ليس لهم عهد من كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيسوغ لهم الإجتهد بين مخطئ ومصيب والكل محمول عنها. والثاني مذاهبهم في التفسير تفسير القرآن وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فهذا كالأول سائغ لهم كما ذهبوا إليه على الشرط المتقدم. الثالث: معنى أباح الله لهم القبول فيه فإن أصابوا لم يوجروا وإن أخطئوا لم يوزروا كلامهم على قدر عقولهم وآرائهم ليس عليهم فيه نظر كالقول في العرش والحملة والحفظة والسماوات ...

فإن قال قائل: هذه أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد قضيتم عليها بالهلاك والبدعة والضلال وحكمتهم عليهم بدخول النار ما خلا أهل مذهبكم، قلنا إنما قضاه

رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ لا نحن بقوله : "ستفترق أمتي ... إلا واحدة ناجية وكلهم يدعي تلك الوحدة".

### أهل الحق (الأباضية) لم يبلوا باتباع أوائلهم:

فان قال قائل: هذه أمة أحمد قد أصيبت باتباع أوائلها وما يدريكم لعلكم أنتم أيضا ممن أصيب باتباع أوائله ولم قضيتم أن أوائلكم على الهدى وأوائل غيركم على الردى وأوائلكم غير معصومين كأوائل غيركم قلنا وبالله التوفيق أنا اتبعنا أوائلنا وحاسبتهم واتبعناهم تقييدا ولم نتبعهم تقليدا. فعولت أوائلنا على الوزن بالقسط المستقيم والبرهان القويم وهو الكتاب والسنة ورأي المسلمين.

### الأباضية كانوا دائما في أفضل الفرق المختلفة

وذلك أنه لم تفترق فرقة بعد رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ إلا كان أوائلنا في أفضلها حتى انتهى الأمر إلينا.

وأول ذلك أن المسلمين إختلفوا بعد رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ فاجمعوا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه فخالفت الشيعة وكنا مع المهاجرين والأنصار وكانت مع حزب الشيطان الرجيم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حزب أبي بكر الصديق. فوقفنا في حزب الدين بعد رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ والمهاجرين والأنصار وأهل الشورى بعدهما.

ثم ولي عثمان بعد الإمامين فاختلف عليه أصحاب رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ فحل المهاجرين عليه لإله والإمام عمار بن ياسر رضي الله عنه لما جعله رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ علامة للفتنة قال: "ما لهم ولعمار يدعوهم إلى الجنة ويدعوه إلى النار؟ إنما عمار جلدة ما بين عيني مهما أصيب المرء هناك لم يستبق" وقوله لعمار : "إنما تقتلك الفئة الباغية" وقوله عليه السلام: "عليكم بهدي عمار وبهدي ابن أم عبد".

ثم إتفق أهل الشورى على علي من المهاجرين والأنصار وكنا معهم. فخرج عنه طلحة والزبير فنكنا الصفقة وعائشة أم المؤمنين الثانية فحصلنا بحمد الله مع الجمهور. ثم خالف معاوية وعمرو بن العاص بالشام وليس معهم من المهاجرين والأنصار ثم أن عليا رجع على عقيبه ورضي بالحكومة التي تكفر راضيا وتصوب ساخطها فقتل الفريقين جميعا الراضي والساخط والمحق والمبطل وكنا على الأصل الأول الذي فارقتنا عليه أبا ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر الذي جعله رسول الله ﷺ عليه وسلم علما للفتنة حيث قال: "عمار تقتله الفئة الباغية" فآثبته على الهدي عند الاختلاف. وحين قال: عليكم مهدي عمار ومهدي ابن أم عبد وقال لهم: " ما لهم ولعمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار" فوقفنا بحمد الله في حزبها.

فإن كان الجميع على الحق فنحن أولى ولا نعمت عين لهم. وإن كانوا على الباطل سلمنا إذ لا تجتمع أمة أحمد ﷺ عليه وسلم على ضلال.

## الإستباط واجب على أمة محمد (الدليل ص 54)

أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لهذه الأمة في الشريعة نصيبا وافرا لم يجعله لأمة من الأمم قبلهم وقال الله عز وجل من قائل: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: 83).

فذكر استنباطهم في معرض الإمتنان على الخليفة والمدح لهم والهداية على أيديهم. قال الله عز وجل: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ أَنْزَلْنَا مَعَهُ الْقُرْآنَ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَكَانَ ظُلُمَاتٍ عَظِيمًا﴾ (البقرة: 213) فوعد الله تعالى لهذه الأمة الهداية إلى الحق في كل أمر مختلف فيه لا بد لبعضهم أن يهتدي إلى الحق وقال رسول الله ﷺ عليه وسلم: "لن تجتمع أمتي على ضلال". وأعلم أن الأمم الماضية لم يطلق الله أيديهم في الشرائع بالرأي ليس لهم إلا المنصوص شرعا.

فخص العرب هذا اللسان وجعلهم أمة لجميع العجم الذين دخلوا في الإسلام وفارقوا دين الآباء والأجداد وذلك أن الله تعالى من عليهم بلغتهم التي هي أفضل اللغات.

ولسبب في اللغات لغة إنفردت من سائر اللغات بالوحي الذي جعله الله تعالى زينا لها في الظاهر وكثرة المعاني في الباطن وحلوة في الألسن. فإختار لها العرب وإختارها للعرب محضوذة في العرب خصصهم الله تعالى بها.

وذلك أن الإنسان خلقه فجعله آية للسائلين وخلق الملائكة فركبها على طبع واحد لا يؤثر الزمان ولا المكان في طبائعهم ليس لهم شهوات إلا ما طبعوا عليه. وركب فيهم العقول فكانت تمثل الأفعال بمقتضى العقول وذلك وفق طبائعهم. ثم خلق البهائم وخرجها إلى الغداء وركب فيها الشهوات فكانت حركاتها بمقتضى شهواتها فاسقط عنها التكليف لعدم العقول وغلبة الشهوات. ثم خلق الإنسان على خلقه البهائم في الغداء والشهوات وعلى خلقه الملائكة في المعارف والمعقولات. فهو أبدا في جهاد دائم وحرب قائم بين الشهوات والعقل والترك والفصل، ثم أن الله تعالى وهب لبني آدم الدنيا وأمر بها لهم وأخصبها عليهم. فغذوا ونشأوا في اللذات التي هي أضداد العقول فهم يتقلبون في ضلال البيوت والقصور وفي أصناف الثياب والحرير تحت ثمار الأشجار والأثمار ولذات الأطعمة والشراب ونكاح الأبقار والأقرباب في أمن ودعة وراحة وسعة يتفكحون بحوادث الأخبار فهم في طول دهرهم في تنعيم أجسامهم وتوطية أبدانهم. فقوى سلطان الشهوة ووقع سلطان العقل. فرجع العقل في خدمة الشهوة فصار المالك مملوك والمملوك مالك فليس لهم إلا ما أبصروا بأعينهم فسلب الله تعالى هذا النعيم للعرب ورعى بهم في الصحارى والبراري والحماد فليس لهم غطاء إلا السماء ولا وطاء إلى الأرض يتبعون أذئاب البهائم والأنعام بين إبل وبقر ومعز وغنم على وجه الأرض ... فاعقبهم الله تعالى بتوفير العقول وذكاء النفوس وعلو الهمم في الجود والكرم وحفظ العلوم بالسماع والكلام وبدلا من النسخ بالقلم في قراطيس الأدم ... فأرسل الله تعالى محمد ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ فكان بالموضع الذي ذكره عز وجل من الأخلاق الحسنة والأفعال الجميلة كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: 4) فأنزل الله عليه كتابا تضمن من الحكم ما لم تتضمن الكتب الأولى التي



كانت قبله قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَكَتَّابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ تَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: 41 - 42) ليتدبروا آياته وليتذكروا أولوا الألباب.

وفوض إلى رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ بيان ما فيه. فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: 44). وقال ﴿صلى الله عليه وسلم﴾: "أوتيت جوامع الكلم" ففوض رسول الله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ إلى علماء أمته وأهل البصائر منهم ما وراء ذلك فجعل إليهم حكم النوازل التي لم يشرعه القرآن ولم يسنها النبي ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ وفوض إليه تفسير ما في القرآن من مشكل وأمر ونهي ووعد ووعيد فكان جميع ما نظروا فيه وقالوه علما وحكما وقال الله عز وجل: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَمْحُكُونَ فِي الْحَرَّةِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكِيمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: 78) ثم قال: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا مَّا لَبَّيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: 79) فدل جميع ما قالاه حكم وعلم وأن أضدادهما من السفه والجهل منفيان عن حكمهم هذا. فاجاز بعضهم أن حكمهما سبق بدليل نفي ضده من الباطل لغة والحق ضد الضلال شرعا قال الله عز وجل: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الْبَاطِلُ﴾ (يونس: 32).

### اجتهاد عمر بن الخطاب:

وأحكام عمر رضي الله عنه في الشورى ومنها أحكامه في الدواوين والخراج والأرضين ونصارى بني تغلب في سلب اسم الجزية عنهم والجزية عنهم بعد قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29) فجعلها صدقة وزكاة ...

## أمثلة من الاجتهاد:

ومن الرأي تأمير أمير المؤمنين وعزله أن ضيع أمر الدين ومثله أن إمتنع من العزلة إلى الهوان. ومن الرأي الكون مع ائمة الجور وتحت أحكامهم ما أقاموا حكم الله فيك ولم يحكم على معصية وتودية حقوق الله عليه إليهم وأخذ العطايا من بيوت الأموال والجهاد والغزو معهم جميع ملل الشرك والخروج عليهم إذا جاروا وبغوا.

## صفة المجتهد:

أعلم أن إستخراج العلم من كتاب الله عز وجل ومن سنة رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ومن الإجماع يتعذر إلا لمن كملت فيه عدة شروط.

أولها أن يكون قارئاً لكتاب الله عز وجل وتالياً له. والثانية أن يكون عارفاً بتصاريف لغة العرب ومعرفة الاسم من الفعل والحرف منهما والثالثة معرفة النحو ووجوه الأعراب والرابعة معرفة وجوه القراءات والخامسة أن يقف على تفسير مفسري القرآن الذين إعترفت لهم الأمة بالتفسير وقولهم حجة لأنهم أخذوه توفيقاً والسادسة أن يكون قد شذى بعض أحكام الشريعة وراعيا زلل شواذ الفقهاء المتقدمة والسابعة أن يحصل مقاليد أقفال الكتاب فمن لم تكمل له هذه الصفاة فلا يوثق بشيء من علمه ولا يعلم من تعلم منه وإنما هو مغد مراو مقلد فالقاتل والسامع بمثابة واحدة لا طائل لهم

...

## الاجتهاد في حكم النوافل:

... وفوض الله بيان البقية إلى الرسول وفوض الرسول ﷺ صلى الله عليه وسلم إلى علماء أمته وأهل البصيرة ما وراء ذلك فجعل إليهم حكم النوافل التي لم يشرعها القرآن ويسنها عليه السلام وفوض تفسير ما في القرآن من مشكل وأمر ونهي ووعد ووعيد فكان جميع ما نظروا فيه وراوه علما وحكما وعلى سبيل حكم سليمان حيث قال الله: ﴿وَكُلًّا مَّا نَبِّئَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: 79).

## مسألة الحق في الاجتهاد:

وإختلف الناس في الحق فقال بعضهم: "وحقا" فأجرى اسم الحق على القولين جميعا بنفي ضده عنهما من الباطل وضلال وقال بعضهم القولان جميعا صواب.

أما الحكم والعلم فمنصوص في كتاب الله عز وجل ذكرهما حيث يقول ﴿وَكَلَّمَ آدَمَ أَنْبَاءَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ﴾ (الأنبياء: 79).

وقال الشيخ أبو الربيع سليمان بن يخلف رضي الله عنه: فأما الذين قالوا أن الحق في جميعهم فقد قالوا بالاحتمال ما لا يصح القول به. وكيف يكون الشيء وخلافه حقا. ويكون الشيء حلالا وحراما عنده.

فنحن ننظر ما ظهر لنا أن هذا الإلزام لا يلزم القوم لأنهم يقولون كما يكون الشيء وخلافه جسما فكذلك يكون الشيء وخلافه حقا عند الله قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: 203) والتعجيل والتأجيل مختلفان متضادان.

وأما قوله: "ويكون الشيء حلال عند الله وحراما عنده" فليس يلزم من هذا شيء وإنما أردنا تسمية الشيء وخلافه بإسم واحد أهما حق وارد هو أن يلزمنا تسميته حلالا وحراما. بل يسمى الشيء وضده حلالا عند الله أو يسمى الشيء وضده حراما عنده وأما أن يسمى الشيء الواحد بإسمين متضادين فلا يلزم وإنما يلزمنا أن نسمي شيئين متضادين باسم واحد، وإنما يلزم هذا من أجاز أنه باطل فهناك يلزم من يقول أنه حق.

ثم قال الشيخ رضي الله عنه: "ويكون جميع ما اختلفوا فيه من الطلاق والعقاق والبيع والشراء والنكاح والديات والجراحات والحدود حقا عند الله بإجمعه فيكون ما اختلفوا فيه من الطلاق، فائتبه بعض وأبطله بعض فتكون عند الله طالقا لا طالقا.

وقوله: أن قول القائل طالق حق وقول القائل لا طالق حق، والجواب في العتق كذلك، قوله من أثبتته حق ومن أبطله حق وهما حقان ويكون الشيء الواحد حلالا لمن كان له حراما في حالة واحدة. بل يكون الشيء الواحد حلالا حق وقول من قال حرام حق ولا يقول هو أن أحدهما باطل.

### الأمور الحقيقية هي التي مأمور قضائها بالإجتihad:

وأعلم أن جميع من قال في هذه الأمور الحقيقية مثل من قال أن جميع هذه الأمور مأمور قضائها بالإجتihad فيه وأسماء هذه الأمور المختلفة، مأمور بها، وطاعة وحكم وعلم. وإنما وقع الحق ههنا على القولين جميعا ألحما حق ولم يقع الكلام على المرأة وإنما وقع الكلام على الحكم فيها.

وقوله: ويكون الشيء لمن كان حلالا فيكون له حرام فلم يقع القول في الحلال والحرام وإنما وقع في الحق وكذلك قوله في الشيء أنه صدق عند الله وكذب عند الله وإنما الكلام على الحق لا على الصدق والكذب، فيجب عليه جميع ما عارض به فيهذه الأمور في العلم والحكم.

فلو جاز قوله إنما حكم سليمان وداود ألحما علم وألحما حكم لجاز في جميع المتضادات، فإن جاز أن يكون قول داود وسليمان في شيء واحد أنه حكم وعلم فمن أين يلزمه أن يكون الشيء حارا باردا في حالة ومتحركا ساكنا في حالة وحيا ميتا في حالة، وإنما أراد أن البارد والحار حقان والمتحرك والساكن حقان والحي والميت حقان وقع الكلام في شيء واحد وعارض في شيئين.

ولا يلزم شيء من هذا من قال أن الله أمر بإجتihad الرأي في استخراج الحكم. فاختلف المجتهدان. فإختلافهما حق عند الله لأن الله أمرهما جميعا ففعلا ما أمرا به فهذا الذي فعلاه حق عند الله ولا يأمر الله بالباطل. ثم أن الله توعدهما أن لم يجتهدا أو إجتهدا ولم يظهرهما ما عندهما وأعظم توعدا أن أظهرهما خلاف ما عندهما فلا يسقط

الهلاك عن أحدهما محققاً أو مبطلاً لأن الحق إذا كان مع الواحد فالباطل مع الآخرين لأن الحق ضد الباطل.

فمن أخطأ الحق وقع في الباطل لأنه ضده من جهة اللغة وإن شئت من جهة الشرع وقع في الضلال. قال الله عز وجل: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ (يونس: 32). فإن امتنعوا أن يجعلوا خلاف الحق عندهم في هذه الأقاويل هو الباطل فهما حقان إذا وباطلان فماذا بعد الحق إلا الضلال.

### رأي علي بن أبي طالب وعائشة:

وأما قول من قال أن قول المختلفين صواب وهو قول علي بن أبي طالب ما وقع فيما وقع وارتطم فيما ارتطم فيه جعل يتوسع على نفسه العذر، وصنيع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه حين وقعت فيما وقعت فيه جعلت تتساهل في العذر في تأويل قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (فاطر: 32) فقالت أول مرة ظالمنا ظالم ومقتصدنا ناج وسابقنا سابق.

ومذهب علي بن أبي طالب أن طلحة والزبير مجتهدان أو تائبان وأما معاوية وعمر فلا وأن من معهما من أهل الشام فهم أهل اجتهاد وأما هل النهروان فهم أولى بالاجتهاد والصواب وقد كان سئل عنهم فقال: "أخواننا بغوا علينا فقاتلناهم".

### هل يجوز الإجتهد والرأي للرسول:

وإختلف القول في رسول الله ﷺ هل يجوز له الرأي أو لا، قال بعضهم: يجوز له الرأي ورايه أفضل الآراء لأن الله عز وجل أغناه بالوحي عن الرأي.

وحجة الذين قالوا يجوز له الرأي قول ابن عباس: "كان رسول الله يقضي بالقضية فيترل القرآن بخلافها فيستقبل حكم القرآن ولا يرد قضاءه وكان عمر بن

الخطاب رضي الله عنه يقول: "كان الرأي من رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم" كله صواباً ومنا أحياناً صواباً وأحياناً خطأ".

### مسألة الاختلاف في الرأي:

(الحكم والعلم / الباطل والحق / الخطأ والصواب)

قال قائلون: أن الحق في جميعهم وكل ما قالوه وإختلفوا فيه فهو حق عند الله تعالى.

وقال آخرون: الحق في واحد وقد ضاق على الناس خلافه، وقال أهل العدل والصواب: أن الحق واحد ومع واحد لا يضيق على الناس خلافه إلى آخر الفصل.

أعلم أن في إجتهد الرأي سبع مقالات. أولها إجتهد الرأي والإذن فيه من الشرع أو من العقل. والثاني في أي شيء يجوز الإجتهد والثالث ما صفة المجتهد. الرابع ما أسماء المجتهد فيه. والخامس ما حكم الأفعال والأفعال والسادس ما المباح منه غير المأمور به والسابع ما المحظور فيه المنهى عنه.

محمّد بن إدريس  
الشافعي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع أرشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

## في إجتهد الرأي

### تعريف الإجتهد:

إعلم أن حد الإجتهد في الرأي هو استفراغ الوسع في استخراج الحكم. وقيل هو استفراغ الجهد في استفراغ الحق النازلة بمقتضى الشرع. وليس هذا القول بصحيح.

### الإذن في الإجتهد:

والإذن في الإجتهد من قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَوَرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَاللَّيْ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً...﴾ (البقرة: 213).

وصفة الإجتهد أن ننظر في أوصاف النازلة وما يليق بها ويقرب معناها من أحكام الله عز وجل وأحكام نبيه رسول الله ﷺ فيقيس هذا بهذا مجتهدا لينال رضا الله تعالى والحكم الذي لو شرعه كان حقا عند الله تعالى وعند رسول الله ﷺ.

وأما العقل فلا حظ له جواز الإذن إلا بعد ما ورد به الشرع. فهي من الجائزات لا يقطع العقل فيه شيء.

وأما من جهة السنة فقد قال رسول الله ﷺ: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران أجر إجتهداه وأجر إصابته وأن أخطأ فله أجر واحد إجتهداه وحط الله عنه المآثم ولا ينبغي للمجتهد إلا أن ينظر إلى الله تعالى بعين الخشية. في أمر كلفه الله به.

## حدود الإجتهد:

فإن ضيع عصي وأن إجتهد فكتم عصي وإن إجتهد فأظهر خلاف ما رأي عصي. وإن لا يجعل للشهوة في رأيه نصيبا فإن إجتهد ورأي رايًا أن كان يجوز أن ينتقل عنه إلى رأي غيره فتوى وفعلا فلا ما دام مستحسنا لرأيه الأول إلا من وجهة واحد، إلا أن كان في رأي غيره حوطة فله أن ينتقل إليه فعلا لا فتوى، مثل رأي من رأى جواز الصلاة في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب لا غير إلى رأي من جاز قراءة سورة من الأولتين مع فاتحة الكتاب.

ولا يرجع إلى رأي الغير ما دام هو على رأيه فإن رأي غيره أقوى دلالة وأقر في سعيه إلى رضي الله عز وجل فسانح له الرجوع عن رأيه إلى رأي غيره وقد قيل للخابر بن زيد رضي الله عنه "أن أصحابك يكتبون ما سمعوا عنك ! قال: أن الله وأن إليه راجعون ! يكتبون رايًا لعلي أرجع عنه غدا".

وإن رجع عن شيء لغيره لاستحسان غيره أن كان عليه أن يظهر ذلك ويكتب إلى الأفاق وينتفي من قوله ويخطئه وأعلم أنه ليس عليه إلا أن يظهر الإنتفاء منه والرجوع عنه. فإن رجع عن رأيه فما حال من عمل به أول مرة ؟ قال: لا حرج ! وكذلك من حكم به لا ينتقض حكمه وهل يفتي به أحد بعد هذا ! قال: الله أعلم ! فإن وافق رأيه رأي غيره فإظهار الآخر رأيا أحزا عنه. فإن السكوت رضى.

## الأشياء التي يجوز فيها الإجتهد:

أعلم أن الشيخ قال: في أي شيء يجوز الإجتهد فيه قال: ما لم يجدوه في كتاب الله وسنة رسوله ولم يجدوه في آثار من كان قبلهم من العلماء.  
أعلم أن الشيخ ذكر وجهًا واحدًا وترك غيره.



## تفسير القرآن وجه من وجوه الاجتهاد:

منها تفسير القرآن. وذلك أن الله تعالى أرسل محمداً (صلى الله عليه وسلم) إلى العرب بلغتهم التي يتفاهون بها وفوض إليهم ما احتملت لغتهم وليس عليهم العمل إلا بما أنفهمهم لهم من القرآن ولو كان ذلك على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسألهم عن أرائهم فيحيون وربما يستحسن قول بعضهم ولا يقبح على الآخرين رأيهم وإن كان أمراً مقطوعاً لم يرد غيره لعقب جليل بخلافه وإلا كان ذلك لكلفة تفسير للقرآن كالذي جرى في قصة المنافقين واختلاف أصحاب رسول الله فيهم. فقال لما نزل فرض ألهرة فاختلفوا فيمن تخلف بمكة من المسلمين ولم يهاجر فقال قوم هم مسلمون وقال قوم هم مشركون فانزل الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي النَّفْقَيْنَ لَفَتَنَ وَاللَّهِ أَزْكَاكُمْ يَمَّا كَسَبُوا﴾ (النساء: 88) وعاتبهم على الخلاف فيما بينهم البين فلو قال الأولون هم مسلمون وصدقهم أصحابهم لم عليهم ذلك الاسم ولو قال الآخرون هم مشركون وصدقهم أصحابهم لم عليهم ذلك الاسم ولكن لما اختلفوا رد الله على الجميع فوجدتهم بعد أن اختلفوا أن لا بد للحق أن يقول به منهم ناس ولن يجتمعوا على ضلال. وقد سئل رسول الله عن آية أعظم في القرآن. قال بعضهم: يس وقال بعضهم: بما قال وأبي بن كعب ساكت، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "ما لك ساكت يا أبي؟" قال: الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إنما أسألك عن علمك لا عن علم الله وعن علم الرسول" فقال أبي: "آية الكرسي"، فجمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أصابع يديه فضرب بها في صدره فقال: "ليهنك العلم يا أبا المنذر" واستحسن جوابه ولم يعب على الآخرين شيئاً ...

... أعلم أن تفسير القرآن مفوض إليهم لما أنفهمهم لهم من القرآن لأن الله تعالى بعث إليه رسولا مبلغا إليهم ما عرفوه من لغتهم فلمهم الاتساع على قدر ما ذهبت إليه أنفسهم ما لم يرد من الله تعالى ما يمنعههم أو من رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

## أول ما وقع الإجتهد بعد رسول الله:

فأول ما ووقع الإجتهد بعد رسول الله ﷺ أيام أبي بكر في أهل الردة والسنة عندهم في المرتد القتل كما قال رسول الله ﷺ عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه لا سبا ولا غنيمة".

ثم أن أبا بكر نظر هؤلاء المرتدين فوجدهم قد إنحازوا إلى بلادهم أول مرة وهم قريبو العهد بالشرك فالغالب عليهم الرجوع إلى مذاهبهم أول مرة، وكره بعض أصحاب الرسول ﷺ قول أبي بكر وقالوا أن الرسول قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"، فقال (أبو بكر): "والذي نفسي بيده لاقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ولو منعوا مني عقالا مما كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ عليه وسلم لقاتلتهم عليه حتى ألحق بالله".

فرجع المسلمون إلى رأيه فاجتمعت الكلمة فقاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه والمسلمون معه فآظهم الله عليهم فهزمهم وقتل منهم وسيا وغنم وقسم الغنائم. ومن وراء ذلك رضي الله عنه أحكام المسلمين في الزنادقة لا أحكامهم في المشركين. وذلك أنهم جاءوا تأبين يطلبون الصلح فأبى عليهم إلا عن شروط أن يدفعوا له الحلقة والكراع ويتركهم يتبعون أذناب البقر حتى يرى الله وخليفة رسوله ما يشاء.

## **الإجتهاد والتفقه**

**(من كتاب البحث الصادق والإستشفاف عن معاني**

**كتاب العدل والأنصاف)**

**لأبي القاسم البرّادي**



## التقليد هو سبب إنقاسم الأمة إلى فرق

**فصل:** فهنا ذهبوا شذرا مدرا وتفرقوا شعرا بعرا فبعض ذهب به تقليد الآباء وتقليد الأسلاف كل مذهب فهؤلاء المرجئة. وبعض قد استعمل التقييد زعمهم وتجنبوا التقليد جهدهم حتى تغمق ونشب فهؤلاء المرجئة. وبعض قد استعمل التقييد زعمهم وتجنبوا التقليد جهدهم حتى تغمق ونشب فهؤلاء هم القدرية. وبعض حول العيون عور القلوب اشتبه عليهم الخالق والمخلوق فجادوا يسار الطريق فهؤلاء هم المجسمة وبعض غليظ القفا خليف الجفا عليه العفا يشترط السفا ويزعم أنه الشقا ويقول: "لا إله إلا الخلفاء" من ذرية علي والمستعفى حسبي الله وكفا فهؤلاء الرافضة والغالية من الشيعة تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

أهل المذهب (الأباضية) لم يقلدوا:

وبعض قاده التوفيق والتسدير وحده العون والأييد وساقه التمهيد والتوكيد وغداه اللطاف ورباه الإسعاف حتى ظفر بعزير المطلب كرم المنصب دين الله الأصوب وهم المسلمون كما قال أبو نوح صالح الدهان: "ولدت زمان مقتل عثمان بن عفان فادركت الناس ثلاث أصناف صنف يزينون أمر عثمان ولا يفرطون في الأرجاء وصنف يزين أمر علي ولا يفرطون في التشيع والمسلمون بعد علي هداهم وما رزقهم الله من التوفيق".

الشرح: قوله فبعض ذهب به تقليد الالباء: غرض الشيخ رضي الله عنه أن يبينه على آفات الأمة والفرق ومن أين أصيبوا وضلالتهم فعدّد الفرق كلها فجعلها أولا سبعا وهذه طريقته رضي الله عنه في سائر مصنفاته غير طريقته هنا بما ذكر في بعض المصنفات فقال: الموحدة سبع أفخاذ وهم القدرية والمرجئة والمارقة والأباضية والشيعة المشبهة والمجسمة ثم صاروا بعد ذلك ثلاثا وسبعين فرقة إذ خرج من كل فخذ عدة فرق كما نص عليها وعدها على التفصيل صاحب "كشف الغمة فيما افتقرت فيه الأمة". فقال:

أصل افتراق كل أمة أولا إلى أربع ثم تشعبوا بعد ذلك أكثر كما افتقرت الجحوس أولا إلى أربع فصاروا بعد ذلك إلى سبعين وافتقرت اليهود إلى أربع فصاروا بعد ذلك إلى واحد وسبعين فرقة وافتقرت النصارى بعدها إلى أربع فرق وصاروا بعد ذلك إلى اثنين وسبعين فرقة وافتقرت الأمة الإسلامية أولا إلى أربع فرق وصاروا بعد ذلك إلى ثلاثا وسبعين فرقة كلها هالكة ما عدا واحدة ناجية وهي الفرقة الناجية من جميع الفرق المقدمة ولا تطول بتعداد الفرق على التفصيل إذ ليس ذلك غرض الشيخ وإنما المهم بما ذكر توفيدا وتوطيدا لما بعد.

محمد يوسف الدويش

## طلب العلم والتفقه فرض كفاية

**فصل:** وأما الآيتان فقول الله عز وجل: ﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ يُسِيرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: 122) والآية الأخرى ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لِرَبِّكُمْ أَعْدَاءُ ﴾ (البقرة: 282) من اتقى علم ومن علم تفقه.

وأما الحديثان فقول رسول الله ﷺ "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده"، والحديث الثاني: "لن يتفقه أحدكم في الدين حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة" وهو معنى قوله عز وجل "رب زدني علما".

وفقر الأعمال إلى الرأي أشد من فقر الرأي إلى كثرة الوجوه وهاتان الآيتان والحديثان ترغيب ...

والخير عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "ما من عالم إلا وفي علمه مأخوذ ومتروك ما خلا صاحب هذا القبر". فالتفت عن يمينه وأشار إلى قبر رسول الله ﷺ "الله عليه وسلم" وهو على المنبر وهذا الخير يدل على التحيير بين أقاويل العلماء.

والخير الآخر: "أي ارض تقلني وأي سماء تضلني إن أنا فسررت القرآن برأيي" وهذا الخير صيانة العلم عن الخونة والكذب والتقليد.

## عمر والتفقه:

وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه "جردوا الحديث وأنا شريككم في الأجر" وهذا الحديث صيانة لحديث الرسول ﷺ (صلى الله عليه وسلم) لئلا يلتبس بغيره لأنه أوتي جوامع الكلم.

والثاني أن عمر يكتب إلى عماله وأمرء الأجناد "أن علموا أولادكم العربية واللعن فإنهما لسان الدين ومفتاحه وركناه".

## علي بن أبي طالب ضد التقليد:

قول علي بن أبي طالب حيث قال: "لا تكن إمعه" وهذا نهي عن التقليد والثاني: "عدو المرء ما جهل وصدق" قال الله عز وجل: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ (يونس: 39) كما قال رسول الله ﷺ (صلى الله عليه وسلم): "ما من رجل يحدث قوما بما لم تبلغه عقولهم إلا وكان فتنة على بعضهم".

والداء العضال في الأمرين قول أبو عبد الله محمد بن أبي بكر رضي الله عنه: "من أراد الطريق فليقطع عليه من فوق" والثاني قوله لسائله ولقد سأله عن رخصة في مسألة فالخ عليه فقال له الشيخ: "أرأيت لو أجبتكها أكنت تعمل بها" فقال له السائل: نعم، والتفت، ولا أبالي! فقال له الشيخ: لا ولكن حتى توزن كل ما قلته لك بميزان الهند إلى عين الشمس فمن استعمل هذه الاثني عشرة ووزن بميزانها سلم من الطغيان والخسران وقاده إلى حقيقة الدين والإيمان".

الشرح: يخرج من الآية الأولى أن التفقه في الدين فرض كفاية. إذا قام به البعض كفى غيره وذلك أن الله سبحانه يقول للمؤمنين: "نفيركم من أوطانكم وأولادكم وأهاليكم كافة في طلب العلم والتفقه في الدين غير ممكن. ولا يصح بما فيه عليكم من عدم المصلحة والضرر والمفسدة. فهلا نفر من كل جماعة كثيرة جماعة قليلة حيث لم يكن نفر الكافة ولم تكن فيه مصلحة ليتفقهوا". يعني النافرون يتكفون



الفقاهة ويتحملون يحفظون غيبة النافرين في بعض ما ورائهم ولعمري أن هذا المن رافة المنان الكريم ورحمة الرحمان الرحيم حيث ألطف والمقيم لا إله إلا هو سبحانه وتعالى.

### لماذا يكون طلب العلم فرض كفاية:

فإن قلت كيف يكون التفقه في الدين وتحصيل العلوم فرض كفاية وقد قال رسول الله ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (أو على كل عالم، في رواية) وقال: "أطلب العلم ولو بالصين!" قلت قد تكلم الناس على هذا وليس هو من حاجتنا وإنما نفتفي آثار الشيخ رضي الله عنه ونبيه على مقاصده ونستكشف الأسرار على كتابه ولكن إذا أردت الوقوف على هذا فعليك بكتب العلم وهو الأول من ريع العبادات وقد تكلم فيه الشيخ أبو سهل وقصد فيه مقصدا حسنا موجزا قاطعا. وإنما نبهك الشيخ.

### طلب العلم نديب:

وأعلم أن طلب العلم الذي هو سبب السعادة هو الباب الأول قد نديب المؤمنون إليه وأمروا أين ما كانوا في كل بلدة وفي كل قبيلة أن يطلب العلم والتفقه في الدين ما كان منه فرض عين وما كان فرض كفاية وأن بهاجروا إليه إذا لم يكن بحضرهم ويقطعوا المسافات وتضرب صدور الإبل إلى أمهار الأئمة وإعلام الدين حتى يكون العلم محفوظا والتفقه في الدين مطلوبا بعناية ورغبة وحرص وبجد وتشهير ولا يمشي عليهم عصر من الأعصار إلا وهم على هذه الصفة ينفرون في طلبه إذا عدموه بحضرهم ويحصلونه وينذرون به قومهم إذا رجعوا إليهم فيكون النفي للتحصيل والتحصيل للنذارة والنذارة للحذر والخوف من الله تعالى فيحصل الإيمان الذي هو الثمرة وهو الفرض المطلوب بالعلم والنذارة والتحذير من ضرر ما وقع فيه حال أو في ما بعد.

وفي الآية وجه آخر لا يلائم غرضنا ومقصودنا وأما الآية الأخرى وهي قول

الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 282) والمراد منه التنبيه لطلب

العلم والإرشاد لهم أن يقدموا تقوى الله سبحانه ويكون ذلك معتمدتهم ومطلوبهم ولا يلاحظ الدنيا ولا العرض الأدنى وحفظ النفس في طلب الجاه والمال وأن يطلب العلم للعمل به ويتقربوا بذلك إلى الله عز وجل وأن يستشعروا ويتقوا الله في السر والعلانية.

وأما الحديث: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" فمعناه والله أعلم أن العلم في نفسه خير والجهل في نفسه شر، والعلم أول السعادة. وفي الحديث: "إذا كان يوم القيامة جمع الله العلماء في صعيد واحد، فيقول لهم: لم أستودعكم عليهم وأنا أريد أن أعذبكم اذهبوا فقد غفرت لكم".

والحديث الثاني: "لن يتفقه أحدكم كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة" معنى الكل هنا والله أعلم البعض إذ ليس لأحد من الخلق أن يتفقه كل الفقه ولم أن في الأرض من شجرة أفلام ... الآية. والإشارة بهذا والله أعلم إلى ملاحظة جلال الله سبحانه وجلاله وأن علم الله لا يتناهى وأن علم العلماء كلهم في جنب علم الله كقطرة من البحر وأن يستكشف لهم في جنب المنظور عنهم قليل من كثير ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلَّمْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتِي رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِبَحْرٍ مِدادًا﴾ (الكهف: 109) وأن يستشعروا المتفقه من نفسه الركابة وكثرة المنظور.

وقوله وهاتان الآيتان ترغيب للتقوى فكان مقدمة للتعلم وهذا يشير إلى علم المكاشفة كأنه يقول: لا يكشف بحقائق الأشياء ولا يقف على أسرارها إلا المتقي ويهدي إلى العلم النافع إلا المتقي: فمن اتقى الله ولزم الخشية علمه الله ما لم يعلم وقال رسول الله ﷺ: "من أخلص العبادة لله سبحانه أربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه..."

وقوله: "وفقر الأعمال إلى الرأي أشد من فقر الرأي إلى كثرة الوجوه"، يقول: العلوم إنما يجب طلبها بحسب الحاجة إليها "الأسبق فالأسبق والأهم بالأهم"، فالجاهل بمزلة الأعمى والصالح بمزلة البصير قال سبحانه: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾

(الأنعام: 50) ومن فقد البصر فإنما مناه أولاً الضوء والأبصار. فإذا نال الضوء وصح بصره فحينئذ يدرك المبصرات ويفحص من حقائقها. فهذا الجاهل إنما المتعين عليه أولاً الطلب والاستفادة والنظر في المبادئ ثم الترقى بعد ذلك في العلم شيئاً فشيئاً.

أما الخبر عن أبي بكر: "ما من عالم إلا وفي علمه مأخوذ ومتروك". يعني أن العلماء قد أتيح لهم الاستنباط والاجتهاد في النوازل إذا عدموا فيه الحكم السابق ولم يجدوا في القرآن ولا في السنة ولا في آثار من قبلهم وهم في ذلك بين مصيب غام ومخطئ سالم، فيكون رسول الله ﷺ معصوم من الخطأ والزلل واجتهاده في قول من يقول يسوغ له الاجتهاد ويكون إجتهاده كله حق.

سنقف على المسئلة في تنصيب الشيخ رضي الله عنه عليها في الكتاب فمن هنا جعله أبو بكر لا متروك في علمه إذ قد بعثه الله شرعاً داعياً للعلى إلى الله وأمر الناس بإتباعه واقتفاء أثره في جميع أقواله وأفعاله وأحواله إلا أن نقلهم عنه فشرع آخر بعده، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الحشر: 7) وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 21)، فكيف يكون أسوة حسنة إلا وهو معصوم من الخطأ والزلل.

وإن كان الخطأ محمولاً مغفوراً في الاجتهاد فلا يكون إجتهااد الرسول ﷺ الله عليه وسلم إلا حقاً عند الله.

ووجه آخر أن رسول الله ﷺ إنما ينطق بالوحي إلهاماً أو أرسالاً وينطق بغيره لقول الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: 3-4) والله أعلم.

والخبر الآخر: "أي أرض تقلني وأي مساء تضلني" (معنى تقلني تحملي ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا مِّثْقَالًا﴾ (الأعراف: 57)، ولا يجوز تفسير القرآن بغير علم ولا بالرأي الذي لم يستند إلى القرآن والسنة الإجماع والقيس بصحيح لا أبي بكر

ولا غيره وإنما أغلظ أبو بكر رضي الله عنه وشدد فيه على نفسه لئلا يقول على الله سبحانه بغير علم. قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَاطَنُهَا﴾ (الأعراف: 33) حتى قال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) ويجوز والله أعلم أن يشير بالسما إلى أهل السماء وبالأرض إلى أهل الأرض مثل قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾ (الدخان: 29) فيكون تتراً منه أهل السماء وأهل الأرض ويكذبونه إذا قال على الله بغير علم وفسر القرآن برأيه. وقوله: "هذا الحديث صيانة للعلم عن الخونة" وهو جمع خائن ...

### تفسير رأي عمر بن الخطاب:

وأما الأثر أن عمر رضي الله عنه قوله: "جردوا الحديث" فهذا والله أعلم يحتمل روايتين إحداهما على ما في النسخ "جردوا" بالراء من التجريد الذي هو التمييز والتخليص عن غيره حتى يكون حديث رسول الله ﷺ مميزاً مغزواً عن غيره خالصاً لم يخلطه غيره ولم ينقل بغير لفظه وهذا يتوجه إلى النقلة والآخرين عنهم إلا يزيدوا في الحديث ولا يحرصوه ولا يرووه ناقصاً ولا يبدلوا لفظه بغير فإن كلام رسول الله ﷺ ولفظه ليس كغيره وقد أوتي جوامع الكلم فهذه رواية.

والأخرى قريبة من الأولى في التصحيف، والمعنى الآخر وهو أن تكون رواية جودوا الحديث بالواو وهو تصحيف جردوا فيكون معناه صححوه وأحسنوه وأثبتوا في نقله وكتابته وتأديته وتفسيره فيكون التجويد في النقل والكتابة والتفسير ويكون الإعتناء أكثر من غيره وهو معنى قوله عليه السلام: "نضر الله امرأة سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمها" وفي هذا التفسير يذكر في كتاب الأخبار في الجزء الثاني إن شاء الله.

قوله "وأنا شريككم في الأجر" يشير إلى تصويهم واستحسان فعلهم إذا جودوا وجردوا حديث رسول الله ﷺ عن غيره وأنه حصل لهم بذلك ثواباً جزيلًا.

وقوله هذا صيانة لحديث رسول الله ﷺ يلتبس بغيره أي يختلط بغيره فيكون مثل كلام غيره أو يكون كلام غيره مثل كلامه لأنه أوتي جوامع الكلم.

الثاني أنه يكتب إلى عماله وإمراء أجناده "علموا أولادكم اللحن والعربية" ... واللحن يفتح الحاء معناه الفصاحة والصواب في النطق بإعتدال اللفظ وصحة المعنى ... فان الدين إنما أخذ من كتاب الله عز وجل ومن كلام رسول الله ﷺ عليه وسلم وكلاهما باللحن والعربية. فيكون خطاب الله عز وجل كأنه لسان وخطاب رسول الله ﷺ كأنه لسان، وإتخما لسان الدين ومفتاحه ...

### النهى عن التقليد:

قوله وأما النظر عن علي بن أبي طالب "لا يكون أحدكم إمع" (بكسر الهمزة وفتح الميم) وهو قوله: "أنا مع فلان أن آمن وآمنت وإن كفر كفرت"، وهذا نهى عن التقليد، فكان المقلد لم يزل مع من قلده وأين ما كان معه سواء على الحق أو على الباطل وفي مثلهم قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ (الأحزاب: 67) وقوله: "... عدو المرء ما جهل" لما كان إلا سبب للفوز بالنجاة كان نقيضه للهلاك والخسران، فكان العلم كأنه الصديق لأن الصديق إنما يسعى في نجاة صديقه وما يعود إلى بعض الشيعة ورسالة عبد الله بن أباض جوابا إلى عبد الملك بن مروان ورسالة أبي بلال مرادس رضي الله عنه إلى جميع المسلمين ورسالة أبو عبيدة وصاحبه إلى أهل المغرب ورسالة الربيع بن حبيب وكتاب سالم بن الحطيئة الهلالي سيرة كبيرة كتاب أبي سفيان محبوب بن الرحيل وأمر عبد الله بن عبد العزيز وأبا المورج وشعيب ورسالة أبو الحر الحصين بن علي وسيرة محمد بن أبي سفيان محبوب إلى أهل المغرب وسيرة منير بن النير الجعلاني وغير ذلك مما لم نذكره من الآثار القديمة فجميع هذه الآثار وقفت عليه إلا سيرة محمد بن محبوب فإني سمعت بها ولم أقف عليها.

فكل هذه الأثر على مناهج واحد على توالي أعصارهم عصرا بعد عصر يقتضي الآخر منهم طريق الأول ويعرفون لدى الفضل فضله إلى زمان الإمامة التي نص عليها رسول الله ﷺ وبعد زمان التعصب وفشوى التقليد ثم كذلك إلى التوالي وهلم جرا. وإنما أخذ أبو عبد الله هذا واستخراجه من قوله تعالى: "وإن هذا صراطا مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به".

ولقد أحسن رضي الله عنه وأجاده وأصح فالله يرزقنا بحبته وبركته ويقبضنا ونحن على سيره وأثاره وهذا هو نفس التمثيل الذي مثله رسول الله ﷺ حين مد خطا طويلا مستقيما كبيرا وأخرج من ناحيته خطوطا يمينا وشمالا فقال هذا الطريق الكبير هو دين الله والصراط المستقيم الذي أوله في الدنيا وآخره في الجنة. وهذه الخطوط هي السبل التي تتفرق بكم عن سبيله وعلى رأس كل من الخطوط شيطان يدعو الناس إلى الخروج من الطريق الكبير.

فمن وقف على الآثار المعدودة وحصلها يبحث صادق ونظر وفكر أطلع على أسباب الخلال وقطع على الطريق من فوق. فهذا عندي مراد الشيخ رضي الله عنه والله أعلم.

والأمر الثاني قوله للسائل عن الرخصة بميزان الهند إلى عين الشمس، فميزان الهند السنة وعين الشمس القرآن ووجه التمثيل أن ميزان الهند له لسان وعلى اللسان شاهد فإذا وازى رأس اللسان الشاهد ففقد حق الوزن وأقام العدل، أو ما ترى الوزن كيف يرفعه إلى عين الشمس ليحقق في التقابل والمقارنة والموازات.

فهذا صحيح بدليل المشاهدة وإشارته والله أعلم إلى منع التقليد إلا للعامة العاجزين على النظر والبحث فكانه قال: من كان قادرا على النظر والاستدلال والاستنباط والبحث عن العلل فلا يجوز له أن يقلد غيره بل يعرض أقوال العلماء على القياس الصحيح على السنة والقرآن.

## أهل السنة والتقليد:

وأصحاب الحديث قرهم على السنة وهم الذين يذكرون رواية الحديث ويقبلون رواية الأحاديث من كل أحد. وهذا الذي أراده الشيخ بقوله "ذهب بهم تقليد الأسلاف" كأنه يشير إلى أنهم يأخذوا الحديث من الرواة وإن كانوا غير ثقات ويقبلون نقل الحديث عن العدو في عدوه وصوبوا الباغي والمبغى عليه والقاتل والمقتول والخاذل والمخذول.

فمن ههنا يلوح لي أن الشيخ إنما عرض بالحديث وجعل اللف واللم للعهد لا للجنس. فتنبه أنت له من ذات نفسك واستخرجه وقد أشار إلى ذلك في بعض مصنفاته فقوله: "في كل مذهب" والمذهب الطريق ويعني أنه أخذوا طريق الحق وطريق الباطل وسلكوا سبل الخطأ والصواب والصلاح والطلاح حيث جمعوا بين الأضداد وقرنوا أهل الصلاح من الرواة بأهل الفساد ...

## المعتزلة استعملوا التقييد وتجنوا التقليد ولكنهم تغمقوا

### ونشبوا:

وقوله: "وبعضهم قد استعمل التقييد زعمهم وتجنبوا التقليد جهدهم حتى تغمق ونشب" فهؤلاء القدرية والقدرية فرقتان متقابلتان تقابل التضاد وبينهم خصام وإغرام ومناقضات ولذلك قال رسول الله ﷺ ﴿القدرية خصماء في القدر﴾.

فالمرحمة أثبتوا القدر وغالوا فيه وأحلوا عليهم أفعالهم حتى تغمقوا ونشبو فيه. والمعتزلة ابطالوا القدر ونفوه وغالوا في النفي وأثبتوا الأفعال من جميع جهاتها لأنفسهم وجعلوا لله شركاء من خلقه فتشابه الخلق عليهم فولوا في التقييد الذي إستعمله المعتزلة فهلكوا والله أعلم. مثل قوله الله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾ (العنكبوت: 17) ومثل قوله

تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿وَلَا تَخْلُقْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ (المائدة: 110) وغير ذلك من الآيات.

وقالوا من فعل فعلا وصف به، فمن فعل الكفر كان كافرا ومن فعل الشرك كان مشركا ومن فعل النفاق كان منافقا ومن فعل الإيمان كان مؤمنا ومن فعل الحركة كان متحركا ومن فعل السكون كان ساكنا.

### التنزيه عند القدرية:

ونزهوا الله بزعمهم عن هذا وقالوا ليس من خلق شيئا فقد فعله وصنعه. قالوا فنحن الفاعلون لأعمالنا خيرا وشرها. إيمانها وكفرها والصانعون الخالقون لها والموصوفون بها والمجازون عليها ثوبا وعقابا والله سبحانه مره عن إرادة الكفر وخلقه مع فيه وذمه له ومؤاخذته به. فلا يجوز له أن يشاء ويريد ويخلق شيئا ثم يقبحه ويلذمه وينهى عنه ويؤاخذ عليه وهو خلقه. فلو خلق وعدل وشاء وأراد وعذب كانت هذه صفة الظالم الجائر والله سبحانه عادل لا يجور ولا يظلم تعالى الله عن مقالاتهم علوا كبيرا.

والتقييد الذي استعمله الجبرة حتى تعمقوا ونشبوا قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الإنسان: 30) قالوا لا مشيئة للعبد ولا إرادة ولا كسب ولا إختيار ولا قصد ولا فصل بدليل قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49) وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: 99) وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ (السجدة: 13).

ليس مقصد الشيخ إلا ذكر ذلك في هذا الموضع وإنما نحن نستكشف أسرارهم ونشير إلى مقاصده تعريفا وتمثيلا ومن أراد الإحاطة بأصول القدرية جميعا وعقائدهم على التفصيل فعليه "بالتحصيل" لأبي عمار عبد الكافي و"هو الموجز" ومن الإحاطة بفرقهم ومذاهبهم على التفصيل فعليه "بكشف الغمة" للعماني.







- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل. القاهرة 1965.
- أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين. القاهرة 1950.
- البغدادي: الفرق بين الفرق. القاهرة 1950.
- البرادي (أبو ابراهيم): الجواهر المتقاة لإتمام ما أحل به كتاب الطبقات. القاهرة 1884.
- البلاذري: أنساب الأشراف. القدس 1939.
- كاتاني: *Annali dell Islam*
- الدرجيني: (أبو سعيد): كتاب طبقات المشائخ بالمغرب . الجزائر 1974.
- قولدزير (أيناص): العقيدة والشرعية في الإسلام. القاهرة 1946 - ترجمة يوسف موسى.
- حسن ابراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية. القاهرة 1958.
- ابن أبي حديد: شرح فتح البلاء. بيروت.
- ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب. حيدر آباد 1907.
- ابن تيمية: مناهج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية. القاهرة 1962.
- ماسكراي: *Chronique d'abu Zakarya* الجزائر 1879.
- مورينو: *Moreno : Note diteologie ibadita. Annali (A.I.U.D.N) III, 1949. P 298-313*
- مرتيلنسكي: *L'aqida des ibadites* في المؤتمر 14 للمستشرقين. الجزائر 1905.
- رويناتشي: *Il Kalif Abd al Malik b. Marouan egli ibaditi. Annali (A.I.U.D.N) ns, v 193. P 99-121*
- الشهرستاني: كتاب الملل والنحل. القاهرة 1951.

- الشماخي: كتاب السير. القاهرة 1884.
- الطبري: تاريخ الأمم والملوك. طبعة 1879-1991 J. De Goege. Leyde
- ل. فافلييري Il conflitto Ali-Mu'awiya e la secessione Harigite
- rie- saminare allo luce di fonti ibadite. Annali (A.I.UO.N). nsv IV 1952.
- الوريحاني كتاب الدليل لأهل العقول في نور السبيل. القاهرة. المطبعة الحجرية. Le
- Caire - Lithographie
- وات مونتميري وات: The formative period of Islamic thought
- Edinburgh 1973.
- فانسينك: The Muslim Greed. Cambridge 1932
- اليعقوبي: تاريخ، مطبعة 1883 E.J. Brill مطبعة النجف (العراق) 1939.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

# الفهرس

7	توطئة
11	مقدمة الطبعة الأولى
17	مقدمة الطبعة الثانية
22	الفتنة الكبرى من خلال مصادر خوارجية
35	الفصل الأول من أجل إعادة تركيب الرواية الأصلية
37	دور الخوارج في طرح الإشكاليات الكبرى للفكر الديني الإسلامي
43	الإشكاليات الفقهية التي طرحها مقتل عثمان
47	الدلائل على قدم وثيقة البرادي
53	الفصل الثاني دراسة الإسناد
55	الرواية الأصلية
62	روايتان أباضيتان مختلفتان
67	الفصل الثالث موقف الأباضية من مقتل عثمان مقارنة بمواقف المذاهب الأخرى
70	موقف أهل السنة من موقف الخوارج الأباضية حول مقتل عثمان: من هي الجماعة ؟
76	شهادة القاضي عبد الجبار

80	الخاتمة
85	الهوامش
91	المصادر
97	الملاحق
99	رسالة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان سنة 60 هجري
113	كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي المعتزلي عبد الجبار
115	فصل: في الكلام على الخوارج ومن نحا نحوهم في البراءة من عثمان وخلعه وما يتصل بذلك
129	فصل: في الكلام على من وقف في عثمان وخاذليه وقاتليه
131	وثائق خوارجية (أباضية) حول الفتنة الكبرى
133	الفتنة وزلة عثمان
135	بغى عثمان زلته وهو ليس على حق
137	الحرم التي إنتهكها عثمان
139	حكم الأباضية على الفرق التي إختلفت في الحكم على عثمان
141	قتل عثمان حق
145	عند الإختلاف في الحكم على قضية يجب تحكيم القرآن والسنة
147	يقول الربيع: "ما جاء في إختلاف الأمة"
151	الإختلاف في الحكم في فتنة عثمان بين الصحابة هو إختلاف في فهم مسألة الإجتهاد ؟

153	الاجتهاد ومسألة الإنصاف
157	الإجتهاد وأصول الديانة عند الأباضية
159	أصول الديانة
161	ما هي الأصول الديانية ؟
164	الإجتهاد : الدليل لأهل العقول ص 34
167	الإستباط واجب على أمة محمد (الدليل ص 54)
175	في إجتهد الرأي
179	الإجتهاد والتفقه
181	التقليد هو سبب إنقاسم الأمة إلى فرق
183	طلب العلم والتفقه فرض كفاية
193	المصادر العامة
197	الفهرس

محمد بن يوسف (الموسم)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع أرشيف الإنترنت  
الرابط  
[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

إخراج العلاف: نورين قوجة

الدار التونسية للكتاب  
بلقاسم المرزوقي



الكوليزي مدرج - د - الطابق الأول مكتب 130  
43 - 45 شارع الحبيب بورقيبة - تونس  
الهاتف / الفاكس: 71 33 98 33  
البريد الإلكتروني: [mtl.edition@yahoo.fr](mailto:mtl.edition@yahoo.fr)



إن الذين يرون في الفتنة الكبرى مجرد خلاف سياسي وصراع على السلطة يرتكبون خطأ منهجيا كبيرا. فلو كان الصراع سياسيا لما بقي حيا إلى عصرنا هذا ولإندثر باندثار الأطراف المتصارعة. فالطابع الديني والعقائدي وحده يفسر ديمومة الخلاف.

لقد كان الخلاف منذ البداية في العقيدة وفي الأصول وكان الإتفاق والطقوس والعبادات.

فالشيعة والسنة والخوارج وهم أصل كل الفرق يتحدثون في وجوب الشهادة والصلاة والزكاة والحج والصوم وهي طقوس وعبادات ويختلفون في ماهية الله وفي «خلق القرآن» وفي «القضاء والقدر» وفي «عصمة الإمام» إلى غير ذلك فيما لا جادل فيه علماء المسلمين طوال قرون.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

الدار التونسية للكتاب 

الثلثون: 10.000 د.ت

ر.د.م.ك: 0 - 18 - 839 - 9938 - 978